جامعة مؤتة

عمادة الدراسات العليا

# الحذف والزيادة في القراءات القرآنية

إعداد الطالب

محمد قايد ناصر الهواوشة

إشراف

الدكتور سيف الدين الفقراء

رسالة مقدمة إلى عمادة الدراسات العليا

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه

في اللغة العربية قسم اللغة العربية وآدابها

جامعة مؤتة، 2011

**الآراء الواردة في الرسالة الجامعية**

**لا تُعبِّر بالضرورة عن وجهة نظر جامعة مؤتة**

بسم الله الرحمن الرحيم


MUTAH UNIVERSITY
Deanship of Graduate Studies

جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا


*نموذج رقم (14)*

# قرار إجازة رسالة جامعية

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالب محمد قايد الهواوشة الموسومة بـــ:

**الحذف والزيادة في القراءات القرآنية**

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في **اللغة العربية.**

**القسم: اللغة العربية.**

| | التوقيع | التاريخ | |
|---|---|---|---|
| د. سيف الدين طه الفقراء | | 2011/07/28 | مشرفاً ورئيسا |
| أ.د. عبدالقادر مرعي الخليل | | 2011/07/28 | عضواً |
| د. يوسف حسين السحيمات | | 2011/07/28 | عضواً |
| أ.د. نايل ممدوح أبو زيد | | 2011/07/28 | عضواً |

عميد الدراسات العليا
أ.د. صالح الكساسبة


MUTAH-KARAK-JORDAN
Postal Code: 61710
TEL :03/2372380-99
Ext. 5328-5330
FAX:03/ 2375694
e-mail: dgs@mutah.edu.jo sedgs@mutah.edu.jo
http://www.mutah.edu.jo/gradest/derasat.htm

مؤته – الكرك – الاردن
الرمز البريدي :61710
تلفون :03/2372380-99
فرعي 5328-5330
فاكس 03/2 375694
البريد الالكتروني
الصفحة الالكترونية

## الإهداء

إلى من فارقنا جسده وبقيت قيّمه وتعاليمه، إلى من أفتخر بالنسب إليه... **والدي العزيز رحمه الله.**

إلى من كانت لي مصدر القوة والحنان، إلى من سهرت وتعبت لتقول هذا ابني ربيته فأحسنت تربيته... **أمّي الغالية أطال الله عمرها.**

إلى من كانوا وما زالوا عونا لي على نوائب الدهر... **إخوتي الأعزاء وأختيّ الحنونتين حفظهم الله جميعا.**

إلى من شاركتني فرحي وحزني، سعادتي وشقائي، راحتي وتعبي... **زوجتي العزيزة الغالية الحبيبة.**

إلى من أجبرتني على السهر بصراخها، وكأنّها تقول أكمل ما بدأت يا أبتي، إلى زينة الحياة الدنيا وعتقي من النّار إن شاء الله... **ابنتي الحبيبة حفظها الله.**

وإلى كل من ساعدني بالعمل، أو بالنصح، أو بالاهتمام.

**أهدي هذا العمل المتواضع**

**محمد قايد الهواوشة**

## الشكر والتقدير

الحمد لله الذي منّ علينا بنعمه، فكان حقا علينا أن نشكره، فلولاه لما تسنّى لنا إكمال هذا المشوار طالبين منه زيادة النعم، وتجنيبنا العذاب، فتبارك اسمه عزّ وجلّ القائل: ﴿لَئِن شَكَرتُم لَأَزِيدَنَّكُمْ، وَلَئِن كَفَرتُم إِنَّ عَذَابِي لَشَدِيدٌ﴾ (سورة إبراهيم، 7).

أتقدم بالشكر الجزيل لأستاذي القدير الدكتور سيف الدين الفقراء، الذي قبل الإشراف على بحثي هذا، وتحمل صابرا طيلة المدة التي انقضت في إنجازه وكان نعم الشيخ والمعلم فقد تابع معي هذا البحث وقرأه كلمة كلمة، وأبدى نصائحه وإرشاداته القيمة بروح طيبة وقلب رحب واسع فجزاه الله عني وعن العربية كل خير أولا وآخرا.

كما أتقدم بالشكر والعرفان إلى أساتذتي في جامعة مؤتة في مرحلة (البكالوريوس) و(الماجستير) و(الدكتوراة) وإلى كل من علمني حرفا اسهم في وصولي إلى هذه المكانة.

كما أخصّ بالشكر لجنة المناقشة الموقّرة التي أثرت هذا العمل بالنصيحة والإرشاد جزاهم الله عنّي كل خير.

كمّا اتقدم بالشكر إلى كل من ساهم في إنجاز هذا العمل.وأخصّ بالشكر صديقي العزيز الدكتور نواف الهوانية.

**محمد قايد الهواوشة**

## فهرس المحتويات


| المحتوى | الصفحة |
|---|---|
| الإهداء..... | أ |
| الشكر والتقدير..... | ب |
| فهرس المحتويات..... | ج |
| الملخص باللغة العربية..... | و |
| الملخص باللغة الإنجليزية..... | ز |
| المقدمة..... | 1 |
| **الفصل الأول: الحذف والزيادة في الدرس اللغوي.....** | 3 |
| 1.1 الحذف..... | 3 |
| 1.1.1 الحذف لغة..... | 3 |
| 2.1.1 الحذف اصطلاحاً..... | 3 |
| 3.1.1 شروط الحذف..... | 5 |
| 4.1.1 قواعد الحذف..... | 9 |
| 5.1.1 أقسام الحذف..... | 15 |
| 6.1.1 أنواع الحذف..... | 16 |
| 7.1.1 مسوغات الحذف في القراءات القرآنية..... | 18 |
| 2.1 الزيادة..... | 23 |
| 1.2.1 فوائد الزيادة في القراءات القرآنية ومسوغاتها..... | 28 |
| 2.2.1 أنواع الزيادة في القراءات القرآنية..... | 30 |
| **الفصل الثاني: مظاهر الحذف في القراءات القرآنية.....** | 33 |
| 1.2 حذف الفعل..... | 33 |
| 2.2 حذف الاسم..... | 53 |
| 1.2.2 حذف المبتدأ..... | 53 |
| 2.2.2 حذف الخبر..... | 61 |
| 3.2.2 حذف الفاعل..... | 68 |

| المحتوى | الصفحة |
|---|---|
| 4.2.2 حذف المفعول به..... | 72 |
| 5.2.2 حذف المضاف..... | 79 |
| 6.2.2 حذف المضاف إليه..... | 87 |
| 7.2.2 حذف البدل..... | 89 |
| 8.2.2 حذف الموصوف..... | 90 |
| 9.2.2 حذف العائد على المنعوت..... | 92 |
| 10.2.2 حذف ضمير الفصل..... | 93 |
| 11.2.2 حذف جواب الشرط..... | 95 |
| 12.2.2 حذف جواب القسم..... | 95 |
| 13.2.2 حذف الجار والمجرور..... | 97 |
| 3.2 حذف الحروف..... | 99 |
| 1.3.2 حذف الهمزة..... | 99 |
| 2.3.2 حذف الألف..... | 100 |
| 3.3.2 حذف التاء..... | 105 |
| 4.3.2 حذف النون..... | 106 |
| 5.3.2 حذف لام التعليل..... | 108 |
| 6.3.2 حذف الياء..... | 110 |
| 7.3.2 حذف أحد الحرفين المتماثلين..... | 112 |
| 8.3.2 حذف حرف الجر..... | 113 |
| 9.3.2 حذف آخر المنادى..... | 115 |
| 10.3.2 حذف (أنَّ) بفتح الهمزة وتشديد النون..... | 116 |
| 11.3.2 حذف (أنْ) بفتح الهمزة وسكون النون..... | 116 |
| 12.3.2 حذف حرف النداء..... | 117 |

| المحتوى | الصفحة |
|---|---|
| **الفصل الثالث: مظاهر الزيادة في القراءات القرآنية.....** | 119 |
| 1.3 زيادة الفعل..... | 119 |
| 2.3 زيادة الاسم..... | 123 |
| 3.3 زيادة الحروف..... | 134 |
| **الفصل الرابع: أثر الحذف والزيادة في المعنى والخاتمة.....** | 152 |
| 1.4 أثر الحذف والزيادة في المعنى..... | 152 |
| 2.4 الخاتمة..... | 178 |
| المراجع..... | 181 |

**الملخص**

**الحذف والزيادة في القراءات القرآنية**

**محمد قايد الهواوشة**

**جامعة مؤتة، 2011**

نظرا لأهمية ظاهرة الحذف والزيادة في القراءات القرآنية، وانتشارها في مصادر الدراسات القرآنية، رأيت أن أدرس هذه الظاهرة للكشف عن جوانبها ،ومظاهرها، وأثرها في الدرس اللغوي، فجاءت هذه الدراسة في مقدمة، وأربعة فصول، وخاتمة، فتناولت في الفصل الأول الحذف وشروطه، ومسوغاته، وآراء العلماء في قضية الحذف، وتناولت فيه تعريف الزيادة ، وفوائدها، وآراء العلماء في قضية الزيادة، وجهودهم في تناول القضايا التي تندرج تحت باب الحذف، والزيادة في القراءات القرآنية.

وتناولت في الفصل الثاني مظاهر الحذف في القراءات القرآنية إذ تحدثت فيه عن شروط حذف الفعل، مستشهدا بالقراءات القرآنية وتوجيه العلماء لها،و حذف الاسم وتوجيهات العلماء للقراءات التي جاء فيها الاسم محذوفا.

وتناولت في الفصل الثالث مظاهر الزيادة في القراءات القرآنية، فتعرضت لزيادة الفعل وزيادة الاسم ، وتوجيهات العلماء للقراءات القرآنية التي وجدت فيها هذه الزيادة.

وتناولت في الفصل الرابع الحذف والزيادة في القراءات القرآنية وأثرهما في المعنى، وجهود العلماء في توجيه هذه القراءات بما ينسجم مع المعنى،وأنهيت دراستي بخاتمة رصدت فيها ما توصلت إليه من نتائج وتوصيات.

**Abstract**
**Omission and Increase in holly Qura'n Readings**

**Mohammad Qaied AlHawawsheh**
**Mutah University, 2011**

For the great importance concerning the phenomenon of Omission and increase in holly Qura'n readings. I decided to study this aspect to reveal all its effects on the linguistic section.

This study consists of introduction, four chapters and conclusion.

In the first chapter the omission, increase and its right conditions as well as scientist's opiniona.Also the increase (its definition and scientist's opinions.

In the second chapter I discussed the omissions aspects in the holly Qura'n readings as well as the conditions for omitting the verb as it was mentioned in the holly Qura'n. Also the same was done with the noun.

In the third chapter the increase aspects in the holly Qura'n reading concerning the verb plus noun increase.

In the fourth chapter I dealt with the impact on meaning concerning the increase and omission as well as the scientists efforts to guide the correct reading with the correct meaning.

In the final chapter I wrote all my recommendations that I came up to.

**المقدمة:**

الحمد لله ربّ العالمين، الحمد لله الّذي منّ علينا بأن جعلنا من المشتغلين بكتابه العزيز، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد عليه أفضل الصلاة، وأتمّ التسليم. أمّا بعد.

حظيت القراءات القرآنية باهتمام طائفة من العلماء، سواء أكان ذلك من المسلمين، أم كان ذلك من المستشرقين الّذين درسوا تاريخ القرآن، والقراءات، وألّفوا في ذلك كتبا وأبحاثا كثيرة.

وقد تتبع العلماء القراءات القرآنية، وظواهرها الصوتيّة، والصرفيّة، والنحويّة، والدلاليّة، وغيرها من المسائل اللغويّة، والأحكام الشرعيّة.

وظاهرة الحذف، والزيادة في القراءات القرآنية من الظواهر البارزة في الدرس اللغوي، وتشيع بشكل بيّن في مصادر الدراسات القرآنية، لذا رأيت أن أدرس هذه الظاهرة، للكشف عن جوانبها، ومظاهرها، وأثرها في الدرس اللغوي.

كثيرا ما تطالعنا مواضع يحذف فيها لفظ، أو يزاد فيها لفظ، أو أكثر،وهذه المواضع تشكل ظاهرة في الدرس اللغوي في القراءات القرآنية، ولم تجد حظها من البحث والاستقصاء، على الرغم من أنّ كثيرا من التوجيهات التي ذهب إليها المفسرون، وعلماء القراءات ركّزت على هذه المسألة، واعتمدت عليها في توجيه القراءات، وتأويلها.

وتكمن أهمية الدراسة في كونها تتناول ظاهرة كثيرة الشيوع، متناثرة المسائل، متعددة الأبواب،ونسعى إلى تحليل المسائل اللغويّة التي حملت في توجيهها على هذه الظاهرة، في محاولة للكشف عن أبعادها في الدرس اللغوي، والوقوف على أثرها في توجيه القراءات القرآنية وتفسيرها، وجمع ما تناثر من مسائل هذه الظاهرة في كتب القراءات والتفسير في بحث يسهّل على الباحثين الوصول إليها، ويضم بين دفتيه آراء العلماء في هذه الظاهرة وربطها بالمعنى.

وتأتي هذه الدراسة في مقدمة، وأربعة فصول، وخاتمة.

تناولت في الفصل الأول الحذف، والزيادة في الدرس اللغوي: ودرست فيه تعريف الحذف، وشروطه، ومسوّغاته، وآراء العلماء في هذه المسألة.

ودرست فيه كذلك تعريف الزيادة، وفوائدها، وآراء العلماء فيهـــا، وجهـــود العلماء في تناول القضايا التي تندّرج تحت باب الحذف، والزيـــادة فـــي القـــراءات القرآنية.

وتناولت في الفصل الثاني: مظاهر الحذف في القراءات القرآنية، وهي:

1. حذف الفعل: ودرست فيه شروط حذف الفعل، مستشهدا على ذلك بالقراءات القرآنية، وتوجيهات العلماء لها.
2. حذف الاسم: وتناولت فيه شروط حذف الاسم، والقراءات القرآنية التي جاء فيها حذف الاسم، وتوجيهات العلماء لهذه القراءات.
3. حذف الحرف: وتناولت في هذا الباب شروط حذف الحرف، مستشهدا علـــى ذلك بالقراءات القرآنية، وتوجيهات العلماء لها.

وتناولت في الفصل الثالث: مظاهر الزيادة في القراءات القرآنية.

1. زيادة الفعل: واستقصيت القراءات التي حملت على زيادة الفعل، وتوجيهات العلماء لهذه القراءات.
2. زيادة الاسم: واستقصى الباحث القراءات التي حملت على زيـــادة الاســـم، وتوجيه العلماء لهذه القراءات.
3. زيادة الحرف: ودرست فيه القراءات التي حملت على زيادة الحرف، ذاكرا ما ذهب إليه العلماء في توجيه هذه القراءات.

وتناولت في الفصل الرابع: الحذف، والزيادة في القراءات القرآنية، وأثرهما في المعنى، وتوجيه العلماء لهذه القراءات، بما يخدم المعنى.

وأنهيت بحثي بخاتمة رصدت فيها ما توصلت إليه من نتائج انتهت إليها هذه الدراسة.

وبعد، فلا أدّعي لهذا البحث الكمال، ولكن حسبي أنني اجتهدت، في المتابعة، والبحث، والتدقيق، فإن وفقت فمن الله، وإن أخطأت فمن نفسي، وآخر دعوانـــا أن الحمد لله ربّ العالمين.

## الفصل الأول

## الحذف والزيادة في الدرس اللغوي

### 1.1 الحذف:

### 1.1.1 الحذف لغة:

الإسقاط، وحذف الشيء يحذفه حذفاً: أي قطعة من طرفه، وحذف الشيء بالعصا: رماه بها[1].

### 2.1.1 الحذف اصطلاحا:

اختلف العلماء في معنى الحذف، فعند أهل العروض. الحذف: هو إسقاط السبب الخفيف من آخر تفعيلة الضرب، وعند أهل البديع الحذف: هو إسقاط الشاعر، أو الكاتب بعض حروف المعجم من قصيدته، أو رسالته، أو خطبته، وأمّا أهل الصرف فالحذف عندهم: هو إسقاط حرف، أو أكثر، أو حركة من كلمة ونحو ذلك[2]، والحذف عند النحاة هو الاستغناء عن لفظ، أو أكثر، لمسوّغ من المسوّغات التي سنأتي على ذكرها لاحقا، يقول سيبويه: "اعلم أنّهم ممّا يَحذفون الكلم وإنْ كان

---

(1) انظر: ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم (ت: 711هـ)، (1968)، لسان العرب، دار صادر للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ج9، ص39، مادة حذف؛ والزركشي، بدر الدين محمد بن بهادر بن عبد الله (ت: 794هـ)، (1972)، البرهان في علوم القرآن، ط2، تحقيق، محمد أبو الفضل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ج102/3؛ والكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني القريمي (ت: 1094هـ)، (1975)، الكليات (معجم في المصطلحات والفروق اللغوية)، ط3، تحقيق: د.عدنان درويش ومحمد المصري، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، سوريا، 212/1.

(2) التهانوي، محمد علي الفاروقي (ت: 1158هـ)، (1977)، كشاف اصطلاحات الفنون، ط1، تحقيق: لطفي عبد البديع، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر، 56/2؛ وانظر الزركشي، البرهان في علوم القرآن: 102/3، وابن منظور، لسان العرب، 39/9 مادة حذف.

أصلُه في الكلام غير ذلك، ويحذفون ويعوِّضون ويَستغنون بالشيء عن الشيء الذي أصله في كلامهم أن يستعمل حتَّى يصير ساقطا"[1].

يشيع الحذف في مباحث المفسّرين، والبلاغيّين، والعروضيّين، والنحاة، فمن أمثلته عند المفسّرين قولهم في مثل قوله تعالى: ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا﴾[2]، فالتقدير واسأل أهل القرية؛ لأنّه يستحيل عقلا تكلم الأمكنة إلّا بمعجزة، وينظر أهل البلاغة في الحذف من جهة الغرض، والحكمة الدّاعية إليه، فالمسند إليه مثلاً يُترك للاحتراز عن العبث بناء من الظاهر، أو لإيهام أنّ في تركه تطهير اللسان عنه، أو القصد إلى عدم التصريح، ليكون في الأمر سبيل إلى الإنكار[3].

وقد يكون أحياناً ذكر المحذوف سبب في تحوّل بعض الجمل من أسلوب إلى آخر، فلو أخذنا على سبيل المثال لا الحصر أسلوب النداء، فلو قلت: (يا محمد) سيلتفت إليك محمد ملبياً النداء، ولكن لو ذكرنا المحذوف في هذه الجملة، وهو الفعل أنادي، لتصبح الجملة (أنادي محمدا)، فلن يلتفت إليك محمد؛ لأنّ الجملة تحولت من الإنشاء إلى الخبر، فنلاحظ أنّ المعنيين اللّغوي والاصطلاحي يشيران إلى أنّ الحذف لا يعني إزالة الشيء بكامله، بل هو نقص في عملية الشيء الموجود، فهو تغيّر، أو تصرّف في شيء موجود إلى نقصان كميتة، دون أن يلغي الشيء المأخوذ منه، وإلى هذا المعنى أشار أبن جنّي بقوله: "إنّ الحذف ضرب من التصرف"[4]. والزركشي بقوله: "الحذف إسقاط جزء من الكلام، أو كلّه لدليل"[5].

---

(1) سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت: 180هـ)، (1983)، الكتاب، ط2، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ج1/ص24.

(2) سورة يوسف، الآية: 82.

(3) انظر: السكاكيني، أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي (ت: 626هـ)، (1981)، مفتاح العلوم، ط1، تحقيق: أكرم عثمان يوسف، مطبعة دار الرسالة، بغداد، العراق، 89-90.

(4) ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت: 392هـ)، (1954)، سر صناعة الإعراب، ط1، تحقيق: مصطفى السقا، ومحمد الزفزاف، وإبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، القاهرة، مصر، 806/2.

(5) الزركشي، البرهان في علوم القرآن، 102/3.

يشكّل الحذف ظاهرة اهتم النحاة القدماء بدراستها، فتحدثوا عن المعنى الذي حسن الحذف من أجله، وهو طلب الإيجاز، والاختصار، وتحصيل المعنى الكثير في اللفظ القليل[1]، وذكروا فائدته، وهي زيادة لذة بسبب استنباط الذهن للمحذوف، فكلّما كان الشعور بالمحذوف أعسر، كان الالتذاذ به أشدّ، وأكثر، وكان ذلك أحسن[2]، ويتبدّى لي أنّ اهتمام النّحاة بأسلوب الحذف لما له من دور في استخراج قواعد النحو، وتفسير وجوه القراءات القرآنية، وتعريف الدارس بالحاجة إلى تقدير المحذوف؛ ليؤدي التركيب وظيفته الكلاميّة في إفادة المعنى، وإفهام السامع، والقارئ لإثبات أنّ العرب حذفت ونوت المحذوف.

وحذفهم دعاهم إليه قوّة بيانهم، وطبعهم على أداء المعنى بالعبارة المناسبة إيجازاً، أو إطناباً، ويذكر سيبويه أنّ إرادة الاختصار، والإيجاز باعث من بواعث الحذف، والاتساع في الكلام[3]، ونستطيع أن نقرر فيما سبق عن سيبويه، أنّ الحذف عند العرب لا يكون إلّا عن دليل حالي، أو مقالي؛ لأن التعليل بكثرة الاستعمال، وعلم المخاطب بالمحذوف يؤدي إلى العلم بالمحذوف؛ لأنّ ذكر المحذوف غير مقبول للعلم به؛ لأنّ العرب يميلون إلى الإيجاز.

### 3.1.1 شروط الحذف:

حدّد اللغويون شروطاً للحذف، فلا يكون هناك حذف في أي جزء من أجزاء الكلام، إلّا إذا توافر فيه شرطان: الشرط الأول: إتمام المعنى مع عدم وجود العنصر المحذوف، وذلك انطلاقاً من قول ابن يعيش: "الألفاظ إنما جيء بها للدلالة على المعنى، فإذا فهم المعنى دون اللفظ جاز ويكون مراداً حكماً وتقديراً"[4].

---

(1) الجوزية، ابن قيم شمس الدين ابو عبدالله محمد (ت: 751هـ)، (د.ت)، الفوائد المشوق الى علوم القرآن وعلم البيان، ط2، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ص109.

(2) المرجع نفسه، ص109.

(3) سيبويه، الكتاب، 108/1.

(4) ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي النحوي (ت: 643هـ)، (د.ت)، شرح المفصل، ط2، عالم الكتب، بيروت، لبنان، 94/3.

والشرط الثاني: القرينة الدّالة على المحذوف، وهذه القرينة قد تكون قرينة لفظيّة، أو قرينة حاليّة، فالحذف إنّما يكون إذا دلّ على المحذوف دليل، وفهم المقصود سواء أكان الدليل حاليّاً، أم مقاليّاً، وهذا يُجمع عليه النحاة، ويكثُر في كتبهم ذكره، يقول المبرّد: "فإن لم يكن ذكرٌ، ولا حال دالّة، لم يكن من الإظهار بدّ، إلاّ أن يكون موضع أمر فتضمر وتصيّر المصدر بدلاً من اللفظ بالفعل"[1].

فالشرط الأول مرجعه إلى المعنى؛ لأنّه لا يكون حذف دون توافق معه، والشرط الثاني، مرجعه إلى علم النحو، إذ لا يصح الحذف إلاّ بتوافر القرائن الدالّة عليه.

يقول ابن جنّي: "قد حذفت العرب الجملة، والمفرد، والحرف، والحركة، وليس شيءٌ من ذلك إلاّ عن دليل عليه، وإلاّ كان فيه ضربٌ من تكليف علم الغيب في معرفته."[2].

هذا الشرط سار عليه جميع أئمة النحو، وعملوا على توضيحه جيلا بعد جيل، فقد سمّاه ابن يعيش: القرينة اللفظيّة، أو الحاليّة، والقرينة اللفظيّة هي التي يمكن الاستدلال عليها عن طريق السياق اللغويّ، فالسياق اللغويّ يعتمد على عناصر لغويّة في النص[3].

أما القرينة غير اللفظيّة فخير شاهد عليها النبر، والتنغيم، ويمثّل عليها ابن جنّي بقوله: "وقد حذفت الصفة، ودلّت الحال عليها، وذلك في ما حكاه صاحب الكتاب من قولهم: سير عليه ليل، وهم يريدون: ليل طويل، وكان هذا إنّما حُذفت فيه الصفة مما دلّ من الحال على موضعها، وذلك أنك تحسّ من كلام القائل لذلك من

---

(1) المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد (ت: 286هـ)، (د.ت)، المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت، لبنان: 276/3.

(2) ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت: 392هـ)، (2001)، الخصائص، ط1، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 36/2.

(3) عبد اللطيف، محمد حماسة، (2000)، النحو والدلالة، ط1، دار الشروق، القاهرة، مصر، ص116.

التطويح، والتفخيم، والتعظيم ما يقوم مقام قوله: طويل، أو نحو ذلك"[1].

والظّاهر من كلام ابن جنّي السابق، أنّه كان مدركاً لأهميّة الجو المحيط بالحوار لفهم النص، وإن لم ينصّ على المصطلحات التي تعبّر عن هذه المفاهيم، كما هي الحال في علم اللغة الحديث، فالتنغيم يعدّ قرينة صوتيّة كاشفة عن اختيار المتكلّم لنوع معين من أنواع التفسير النحوي الدّلالي.

وقد تنبّه النحاة منذ سيبويه إلى أهمية فهم الموقف، وحال المخاطب بالمتكلّم، وموضوع الكلام، وقد أكثر سيبوبه من الإشارة إلى فهم المخاطب، وحذف العناصر اللغويّة في الجملة، بناء على فهم السياق اللغويّ، وتأثير السياق الخارجيّ الّذي يجري فيه الكلام، فقد ذكر سيبويه في حديثة في بعض مواطن الحذف، أنّ ذلك ممّا جاء على سعة الكلام، والإيجاز لعلم المخاطب بالمعنى[2].

يتضح ممّا سبق أنّ تقدير المحذوف، يعتمد على القرائن النحويّة، والمعنى، والسياق، فالعلامة الإعرابية مثلا قد تكون دليلا على المحذوف، فاللفظ المرفوع يتطلب تقديرا مخالفا للفظ المنصوب، على ألّا يخالف المعنى المقصود.

ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ﴾[3]، وقوله أيضا: ﴿وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا﴾[4]، فالآيتان متشابهتان من حيث التركيب، غير أنّ العلامة الإعرابيّة للاسم بعد القول مختلفة، فإنّه مرفوع في الآية الأولى، ومنصوب في الآية الأخرى، مما يستلزم لكلٍّ ضرباً من التقدير يتّفق مع المعنى المراد.

فالسؤال في الآية الأولى كان موجّها إلى الكافرين، فجاء قولهم استئنافا؛ لعدم اعترافهم بإنزال القرآن من الله، فلو جاءت العلامة نصبا لكان التقدير (أنزل أساطير

---

(1) ابن جني، الخصائص، 150/2

(2) سيبويه، الكتاب، 212/2.

(3) سورة النحل، الآية: 24.

(4) سورة النحل، الآية: 30.

الأولين) مما يجعله في تناف وما عندهم من معنى مراد[1]؛ لأنّ ذلك اعتراف منهم بأنّه مُنزّل من عند الله.

أما في قوله (قالوا: خيرا)، فتقدير المحذوف فعل هو الأقرب للمعنى المراد؛ لأنّ السؤال كان موجها إلى المتّقين، وهم معتقدون بإنزال الخير من عند الله، بخلاف ما لو أتت العلامة رفعا، وقُدّر المحذوف اسما، فإنّه سيحمل ضربا من الشك؛ لأنّه سيكون استئنافا كما هو الأمر في الآية المذكورة آنفا.

فتقدير المحذوف عند النحاة ضرورة يقتضيها الشكل، والمعنى، فهي تردّ ما ذهب إليه أتباع المنهج الوصفي، وعدّهم فكرة تقدير المحذوف فكرة مخطئة، فيقول أحد الباحثين: "والحقّ أنّ فكرة الحذف التي ادّعاها النحاة هي فكرة مخطئة، وقد قادهم إليها منهجهم الفلسفيّ، وما زعموا أنّه محذوف من الأفعال، أو الأسماء، أو الحروف هو افتئات على الجملة العربية، وتحميل إياها ما ليس فيها من الكلمات، وكان المنهج السليم يقتضيهم أن يحصروا عملهم في الصورة اللفظيّة المنطوقة، لا في الألفاظ المتوهّمة أو المتصوّرة ..."[2].

وقد توسّع بعض النحاة في شروط الحذف، فذكر ابن هشام شروطاً للحذف وهي[3].

1. وجود الدليل: وهو من أهمّ شروط الحذف، فلا حذف دون دليل، ودليل الحذف نوعان: أحدهما غير صناعي ويقسم إلى حالي: كقولك لمن رفع (سوطا) "زيداً"، والتقدير اضرب زيدا، والثاني مقالي: كقوله تعالى: "وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْاْ

---

(1) السامرائي، فاضل صالح، (1988)، الجملة العربية تأليفها وأقسامها، ط2، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، بغداد، العراق، ص 94.

(2) عمايرة، خليل أحمد، (1984)، الجملة العربية في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة، ط1، عالم المعرفة، جدَّة، السُّعوديَّة، ص 162.

(3) ابن هشام، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف (ت: 761هـ)، (1987)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ط2، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، ص567-573.

مَاذَا أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُواْ خَيْرًا"[1]، والتقدير أنزل خيراً. وصناعي كقولك: "قمت وأصكّ عينه"، والتقدير وأنا أصكّ عينه؛ لأنّ واو الحال لا تدخل على المضارع المثبت الخالي من قد.

2. ألاّ يكون ما يحذف كالجزء، فلا يحذف الفاعل، ولا نائبه، ولا مشبهه، وسنبحث هذا الشرط في الحديث عن حذف الفاعل.
3. ألاّ يكون مؤكّداً.
4. ألاّ يؤدّي حذفه إلى اختصار المختصر، فلا يحذف اسم الفعل دون معموله؛ لأنّه اختصار للفعل.
5. ألاّ يكون عاملاً ضعيفا، فلا يحذف الجار والجازم، والناصب للفعل، إلا في مواضع قويت فيه الدلالة، وكثر فيها استعمال تلك العوامل.
6. ألاّ يكون عوضا عن شيء، فلا تحذف (ما) في قولك: أمّا أنت منطلقاً انطلقت أي: وقت انطلاقك انطلق.
7. ألاّ يؤدّي حذفه إلى تهيئة العامل للعمل، وقطعه عنه، ولهذا منع البصريّون حذف المفعول الثاني في قولك: (ضربني وضربته زيد)؛ لكي لا يتسلط على (زيد)، ثم يقطع عنه برفعه بالفعل الأول.
8. ألّا يؤدّي الحذف إلى إعمال العامل الضعيف، مع إمكان إعمال العامل القوي (لهذا منع البصريون حذف المفعول في قولك: (إذ زيد ضربته) فيقال: (زيد ضربت)؛لأن في حذفه تسليط (ضرب) على العمل في زيد مع قطعه عنه، وإعمال الابتداء مع التمكن من إعمال الفعل.

### 4.1.1 قواعد الحذف:

لكل استعمال في اللغة معيار، أو قاعدة يرتدّ إليها هذا الاستعمال، والحذف كما نعلم من القضايا التي عالجها علم اللغة بمستوياته جميعا، الصوتيّ، وبالصرفيّ،

---

(1) سورة النحل، الآية: 30.

والتركيبيّ، والدلاليّ، فلم تُترك قضية الحذف اعتباطيّا حسب أهواء المتكلم، بل لابدّ من وجود ضوابط، وقواعد لعملية الحذف.

والحذف يدور في معظمه في دائرة النظريّة النحويّة، التي تفترض وجود إطار قواعدي للتركيب من حيث الإسناد، أو توافر عناصر الجملة، ومكوناتها، زيادة على العنصر الافتراضي الّذي يسوّغ الحركة من خلال عامل نحويّ، ويدخل في هذا الإطار التركيب البنيّويّ الصرفيّ الّذي يتعامل مع الحذف على الأصل المفترض، الذي تحوّل إلى صورة أخرى بفعل الحذف.

ففي كل مستوى من المستويات اللغويّة يدرس الحذف تبعاً لتنوع العنصر اللغويّ المحذوف، من حركة، أو صوت، أو وحده صرفيّة، أو وحدة تركيبيّة، فالحذف ظاهرة لغويّة يمكن دراستها من خلال جميع أبواب النحو، والصرف في اللغة العربيّة، كما أنّه ظاهرة تنطبق على جميع اللغات الطبيعيّة، فيقول ابن جنّي: "قد حذفت العرب الجملة، والمفرد، والحرف، والحركة، وليس شيء من ذلك إلا عن دليل عليه، وإلاّ كان فيه ضرب من تكليف علم الغيب في معرفته"[1].

فالحذف كما يراه ابن جنّي فلابدّ له من دليل يدلّ عليه، سواء أكان الحذف جملة، أم لفظة مفردة، أم صوتاً، وهذا الدليل يجب أن يخضع لقواعد تجعل منه دليلاً مقبولاً، لا أن يكون ضرباً من الاحتمالات المتوّقعة، فلا بدّ أن يدلّ على لفظ ثابت لا لبس فيه. وتنطلق قواعد الحذف من القاعدة العامة "إنّ الحذف خلاف الأصل"[2]. وكان للنحاة القدماء آراء كثيرة بين ردّ وأخذ في هذه القاعدة، فإذا نظرنا بين الحذف، وعدمه كان الحمل على عدمه أولى؛ لأنّ الأصل عدم التقدير فذهب المازني، والمبرد، في أنّ المصدرين(تبتيلاً)، و(نباتاً) كلاهما منصوب بالفعل الظاهر من قوله تعالى: ﴿وَاذْكُرِ اسْمَ رَبِّكَ وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلاً﴾[3]، وقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ أَنبَتَكُم مِّنَ الأَرْضِ

(1) ابن جنّي، الخصائص، 401/2.

(2) الزركشي، البرهان في علوم القرآن، 104/3.

(3) سورة المزمل، الآية: 8.

نَبَاتًا﴾[1]، وذكر الرضي في تعليله: "إنّ الأصل عدم التقدير بلا ضرورة ملجئة إليه"[2]، وعدّ ابن هشام ذلك من الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها، ومن ذلك ما اعترض به على تقدير مكّي في قوله تعالى: ﴿يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لاَ تُبْطِلُوا صَدَقَاتِكُم بِالْمَنِّ وَالأذَى كَالَّذِي يُنفِقُ مَالَهُ رِئَاءَ النَّاسِ...﴾[3]. من أنّ الكاف الداخلة على (الّذي) نعت لمصدر محذوف أي: "إبطالاً كإبطال إنفاق الّذي" ذكر ابن هشام أنّ الوجه أن يكون (كالّذي) حالاً من الواو أي: (لا تبطلوا صدقاتكم متشبهين الّذي"، فقال في اعتراضه[4]: (فهذا الوجه لا حذف فيه).

ولم يختلف الأمر بالنسبة لنظرة النحاة بين قلّة الحذف وكثرته، فكان الحمل على قلّته أولى؛ لتقلّ مخالفة الأصل[5]، وابن السراج يجعل المتعلق في شبه الجملة في مثل (زيد عندك) اسماً، لا فعلاً، وإنّ الإخبار بالظرف من قبيل المفردات، إذا كان يتعلق بمفرد فالتقدير(مستقرّ، أو كائن)، والحجّة في ذلك إنّ أصل الخبر أن يكون مفرداً، وإنّ الجملة واقعة موقعه، ولا شك إنّ إضمار الأصل أولى، فإذا قدّرت فعلاً كان جملة، وإذا قدّرت اسماً كان مفرداً، فكلما قلّ الحذف والتقدير كان أولى[6].

وفي الحال التي تسد مسد الخبر، إذا كان المبتدأ مصدراً، كما في قولهم: (ضربي زيداً قائماً)، يقدّر البصريون عدا الأخفش الخبر (حاصل إذا كان) بينما يقدره الأخفش (ضربه قائماً)، وبناء على القاعدة المشار إليها، فإنّ تقدير الأخفش أولى من تقدير باقي البصريين؛ لأنّه قدّر المصدر، والضمير المتعلق به[7]. ومن

---

(1) سورة نوح، الآية: 17.

(2) الأستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن (ت: 686هـ)، (1985)، شرح الكافية في النحو، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 116/1.

(3) سورة البقرة، الآية: 264.

(4) ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ص665.

(5) الزركشي، البرهان في علوم القرآن، 104/3.

(6) ابن يعيش، شرح المفصل، 90/1.

(7) ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، 680.

خلال ما سبق يتبين لنا اختلاف النحاة في ضبط القاعدة على أساس متين بعيد عن الفوضى.

ولعل من أهم القواعد، والضوابط التي خلص إليها العلماء في باب الحذف ما يلي:

1. منع الحذف إذا لم يوجد دليل حالي، أو مقالي على المحذوف، أو ترتب على الحذف ضرر صناعيّ، أو معنويّ، وفي هذه الحالة يجب ذكر أجزاء التركيب جميعها مثل(شاهدت التلفاز)، و(اشتريت قميصا أبيض)، إذا لم يوجد دليل يدلنا على الفعل (شاهد) العامل، والصفة(أبيض) لو حذفناها، وكذلك إذا كانت الكلمة لا تقبل الحذف بطبيعتها اللغويّة مثل: الفاعل، والمؤكد.
2. جواز الحذف في غير ما يمتنع حذفه إذا وجد الدليل كما في المثالين السابقين، إذا دلّ على حذفهما دليل كما لو سأل سائل آخر فقال: (ماذا شاهدت)فقلت: (التلفاز)، إذا كان معروفاً، أو معهوداً، وفي المثال الثاني (أشتريت قميصاً أبيض أم أحمر؟)، فتقول: (أبيض)، والتقدير (اشتريت قميصاً أبيض)، ومنه قوله تعالى: (وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْاْ مَاذَا أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُواْ خَيْرًا)[1]، والتقدير (أنزل خيراً)، والأمثلة على ذلك كثيرة.
3. وجوب الحذف، فيكون الحذف واجباً، إذا كان دليل المحذوف نائباً عنه مثل: المصدر، وعامله، أو مفسراً له مثل: باب الاشتغال، أو ساداً مسدّه مثل: جواب لولا، والحال السادين مسدّ الخبر، الّذي يحذف وجوبا، وإذا كان الحذف في المثل، أو كالمثل مثل: (تصدّق على المحتاج بقرش فصاعداً)، ونحو قوله تعالى: ﴿... انتَهُواْ خَيْرًا لَّكُمْ...﴾[2] والحذف الواجب أكثر مما يكون في الاسم، والفعل، وهو قليل في الحرف.

ويمكن استنباط قواعد المنع، والجواز، والوجوب من خلال آراء النحاة، ففي حالة الجواز، والوجوب ينبغي أن يكون المحذوف من لفظ المذكور، ففي مثل:

---

(1) سورة النحل، الآية: 30.

(2) سورة النساء، الآية: 171.

(ضربته زيدا قائما) ينبغي أن يكون التقدير (ضربه)، فنلاحظ أنّ المحذوف من لفظ المذكور؛لأنّ التقدير من اللفظ أولى، وهذا ما إليه البصريون[1].

نلاحظ في الأفعال المفسرة جميعها، أنّه ينبغي أن يكون التقدير من لفظ المذكور، ففي قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَعْلَمُونَ﴾[2] يقدرون (وَإِنْ اسْتَجَارَكَ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ).

أما الكوفيون، فيقدّرون في مسألة (ضربي زيدا قائما) (ثابت)، أو (موجود)، وهذا تقدير ما لا دليل في اللفظ عليه، فإنّه كما تقدر (ثابت)، أو (موجود)، يجوز أن تقدر أيضا (منفي)، أو (معدوم)[3]، ولكن لا يجوز هذا التقدير في الأحوال جميعها، ففي نحو (زيدا اضرب أخاه) إن قدّرت ناصبا (زيدا اضرب) اختل المعنى، وأصبح المعنى بالضرب موجها إلى زيد بدلا من أخيه، ولهذا يجب أن يقدر له ما فيه معنى الضرب (أهن)، فينسحب الأمر إذا دار بين تقدير الشيء في مكانه الأصلي، وفي غير مكانه، فالقياس هو الأول؛لكي لا يخالف الأصل من وجهين: الحذف، ووضع الشيء في غير موضعه[4].

وأكثر ما يكون ذلك في الأفعال المفسرة نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ﴾[5]، وقوله تعالى: ﴿إِذَا السَّمَاء انشَقَّتْ﴾[6]، والتقدير (وَإِنْ اسْتَجَارَكَ أَحَدٌ)، و(إِذَا انشَقَّتْ السَّمَاء)، إذ قدر الفعل المضمر سابقا للفاعل (أَحَدٌ)، و(السَّمَاء)؛ لأننا كما نعرف أنّ الأصل أن يتقدم الفعل على فاعله، زيادة على اختصاص الشرط بالدخول على الفعل.

---

(1) ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ص680.

(2) سورة التوبة، الآية: 6.

(3) السيوطي، عبد الرحمن جلال الدين (ت: 911هـ)، (1984)، الأشباه والنظائر، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 334/4.

(4) ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ص678.

(5) سورة التوبة، الآية: 6.

(6) سورة الانشقاق، الآية: 1.

ونحو قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾[1]، إذ لا يلي (أمّا) فعل؛ لذلك قدّر الناصب من بعد ثمود، وفي نحو قولنا: (في الدار زيد) يقدر في آخر الجملة؛لأنه الخبر، والأصل في الخبر أن يتأخر عن المبتدأ؛لكن تقديره في هذا المكان يتعارض مع أصل آخر، وهو إنّه عامل في شبه الجملة، فهو متعلق بها، والأصل في العامل أن يتقدم على معموله، إلّا أن يقدّر العامل في شبه الجملة فعلاً، فيجب تأخيره في هذا المثال، وإلّا كان عاملاً في زيداً، وصار زيد فاعلاً بعد أن كان مبتدأ، وإذا قلت: (إن خلفك زيداً)، وجب أن يقدر المتعلق متأخراً اسما كان، أو فعلاً؛لأنّ المرفوع بـ(إنّ) لا يسبق منصوبهاً[2].

يسير الحذف وفق منهج محكم، لا يتسرب إليه الخلل، والعشوائية، وكان تقسيمه إلى ممنوع، وواجب، وجائز، مبنيا على استقراء اللغة، واستعمالها، قال سيبويه: (فاعرف فيما ذكرت لك أنّ الفعل يجري في الأسماء على ثلاثة: فعل مظهر لا يحسن إضماره، وفعل مضمر مستعمل إظهاره، وفعل مضمر متروك إظهاره، أما الفعل الذي لا يحسن إضماره، فإنه أن تنتهي إلى رجل لم يكن في ذكر ضرب، ولم يخطر بباله فتقول: زيداً، فلا بد له من أن تقول: اضرب زيداً،وتقول له: قد ضربت زيداً.أو يكون موضعاً بعد أن يعرّى من الفعل، نحو: أن، وقد،وما أشبه ذلك، وأمّا الموضع الذي يضمر فيه الفعل المتروك إظهاره، فمن الباب الذي ذكر فيه إياك، إلى الباب الذي آخره ذكر مرحباً، وأهلاً)[3].

وقد ذكر هذا التقسيم ابن مالك فهو يقول في الحذف الجائز:

وحذف ما يعلم جائز كما... تقول زيد بعد من عندكما؟

وفى جواب كيف زيد قل دنف... فزيد استغنى عنه إذ عرف

---

(1) سورة فصلت، الآية: 17.

(2) انظر ابن هشام، مغني اللبيب في كتب الأعاريب، ص678.

(3) سيبويه، الكتاب، ج1، ص296-297.

يحذف كل من المبتدأ والخبر إذا دل عليه دليل جوازا أو وجوبا فـذكر فـي هذين البيتين الحذف جوازا فمثال حذف الخبر أن يقال من عنـدكما فتقـول زيـد التقدير: زيد عندنا ومثله في رأي خرجت فإذا السبع التقدير: فإذا السبع حاضر[1].

وقد قال أيضاً في الحذف الواجب:

وبعد لولا غالبا حذف الخبر... وفي نص يمين ذا استقر[2]

حيث إنّه ينصّ على منع الحذف إذا لم يوجد عليه دليل، فهذا هـو الإطـار النظري لقواعد الحذف بإيجاز، وسيأتي تفصيلها حسب أقسامها تبعاً للحذف بأنواعه في الجانب التطبيقي لهذه الدراسة في الفصول اللاحقة.

### 5.1.1 أقسام الحذف:

يقول ابن جنّي عند حديثه عن ظاهرة الحذف: (وقد حذفت العرب الجملـة، والمفرد، والحرف، والحركة، وليس شيء من ذلك إلا عن دليل يدلّ عليه، وإلاّ كان فيه ضرب من تكليف علم الغيب في معرفته)[3].

ويمكن أن ينقسم الحذف باعتبار المحذوف إلى:

1. حذف الجملة: كحذف جملة الصلة ومن ذلك قول الخنساء[4].

أُصِيبَ بهِ فَرْعا سُلَيْمٍ كِلاهُما فَعَزّ عَلَيْنا أنْ يُصابَ وعزّما

أي: (وعزما أصيبا به)[5].

---

(1) ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله (ت: 769هـ)، (1979)، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ط16، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ج1، ص243-244.

(2) ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج1/ص 246.

(3) ابن جنّي، الخصائص 360/2.

(4) ابن الحارث، تماضر بنت عمرو (ت: 24هـ)، (د.ت)، ديوان الخنساء، ط2، شرح إسماعيل اليوسف، منشورات الكتاب العربي، دمشق، سوريا، 139.

(5) ابن مالك، جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله الجياني (ت: 672هـ)، (1974)، شرح التسهيل لابن مالك، ط2، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، مصر: 230/1.

وحذف جملة القسم كما في قولـــه تعـــالى: ﴿لَأُعَذِّبَنَّهُ عَذَاباً شَدِيداً﴾[1]، أي: والله لأعذّبنّه.

والشواهد على حذف الجمل كثير سنأتي على ذكرها في باب حذف الجملـــة في القراءات القرآنية، محاولين حصر أنواع الجمل التي قد تحذف من النص، ويدل عليها السياق.

2. حذف المفرد: منه حذف الاسم، كحذف المبتدأ، والخبر، وحذف الفاعل، وحذف المفعول به، وغيرها من الأسماء التي قد تحذف إذا دلّ عليها دليل، أو وجـــد مسوغا لحذفها، والشواهد على هذا الحذف من القـــراءات القرآنيـــة كثيـــرة، سنفصّلها في بابها.

ومن حذف المفرد حذف الفعل العامل في معموله، الذي يـــدل عليـــه دليـــل لفظي، أوحالي، أولعلة من العلل توجب تقديره في الكلام، وقد أفردنا له باباً، نحصر فيه ما نستطيع من الشواهد الدالة عليه من القراءات القرآنية.

3. حذف الحرف: وقد يكون هذا الحذف من أكثر أنواع الحذف وجودا في الكـــلام، إذ يتأثر الحرف بالحذف حسب قوة الحرف، وضعفه، وحسب تغير المعنـــى، وحسب الإعراب، فالحرف من أكثـــر العناصـــر تـــأثرا بمـــستويات اللغـــة، وتغييراتها، فهنالك الحذف الصوتي، والحذف الصرفي، والحذف النحوي، وكل هذه المستويات تطال حذف الحروف، وتؤثر فيها تأثيرا واضحا.

### 6.1.1 أنواع الحذف:

تختلف أنواع الحذف، وذلك تبعا للكم المحذوف، أو تبعاً للدليل الـــذي يـــدل على المحذوف، سواء أكان هذا الدليل حاليا، أم مقاليا، فمن أنواع الحذف:

أولا الاقتطاع: والاقتطاع يعني: حذف بعض حروف الكلمة، وإبقاء بعضها، وقد أنكر بعض العلماء وجود هذا النوع في القرآن الكريم، وذهب بعضهم إلـــى أن منه فواتح السور، حيث قالوا: إنّ كل حرف منها اســـم مـــن أســـماء الله ســـبحانه،

---

(1) سورة النمل، الآية: 21.

وتعالى، وذهب بعض المفسرين إلى أنّه قد تحذف الكلمة كاملة، ويبقى منها حـــرف دال عليها، كما ذهب بعضهم في تفسير قوله تعالى: ﴿وامسحوا برؤوسكم﴾ أي: أن الباء هي أول حرف في كلمة "بعض"، وحذف حرفان، وبقيت (البـــاء) أي أن التفـــسير: "وامسحوا بعض رؤوسكم "، ومنه أيضا الترخيم، كما في قراءة من قرأ[1]: (ونادوا يا مال)[2].

ثانيا الاكتفاء: وهو أن يكتفي بذكر شيء، وتحذف آخر لتلازمهما، ودلالة كل منهما على الآخر، ويختص غالبا بالارتباط العطفي، كقوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ لَكُمْ سَرَابِيلَ تَقِيكُمُ الْحَرَّ﴾[3]، فخصص الحر بالذكر؛ لأنّ الخطاب للعرب، وبلادهم حارة، والوقاية من الحر عندهم أهم، وفي تفسير آخر؛ لأن الوقاية من البرد تقدم ذكره فـــي قولـــه تعالى: ﴿وَمِنْ أَصْوَافِهَا وَأَوْبَارِهَا وَأَشْعَارِهَا﴾[4]، ومـــن أمثلتـــه أيـــضا ﴿بِيَدِكَ الْخَيْرُ﴾[5] أي: والشرّ[6].

ثالثا الاحتباك: وسماه الزركشي في البرهان الحذف المقابلي، ويعده بعـــض العلماء من ألطّف الأنواع، وأبدعها، ويقصد بالاحتباك أن يحذف من الأول ما أثبت نظيرة في الثاني، ومن الثاني ما أثبت نظيره في الأول، ومثلوا عليه بقوله تعـــالى:

---

(1) انظر: ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت: 392هـــ)، (1986)، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات، ط2، تحقيق: علي ناصف، وعبد الفتاح شلبي، دار سزكين، دمشق، سوريا: 257/2.

(2) انظر: السيوطي، عبد الرحمن جلال الدين (ت: 911هـــ)، (1987)، الإتقان في علوم القرآن، ط2، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، 162/2، وانظر: الزركشي، البرهان في علوم القرآن، 117/3.

(3) سورة النحل، الآية: 81.

(4) سورة النحل، الآية: 80.

(5) سورة آل عمران، الآية: 26.

(6) انظر: السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، 163/2، والزركشي، البرهان في علوم القرآن: 118/3.

﴿وَأَدْخِلْ يَدَكَ فِي جَيْبِكَ تَخْرُجْ بَيْضَاءَ﴾[1]، أي: أدخلها غير بيضاء، وأخرجها تخرج بيضاء، فحذف من الأول غير بيضاء، ومن الثاني وأخرجها[2].

وقال عنه الزركشي: (هو أن يجتمع في الكلام متقابلان، فيحذف من كل واحد منهما مقابله؛ لدلالة الآخر عليه، كقوله تعالى: ﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ قُلْ إِنِ افْتَرَيْتُهُ فَعَلَيَّ إِجْرَامِي وَأَنَا بَرِيءٌ مِمَّا تُجْرِمُونَ﴾[3]، والتقدير إن افتريته، فعلي إجرامي، وأنتم براء منه، وعليكم إجرامكم، وأنا بريء مما تجرمون)[4].

رابعاً الاختزال: والاختزال هو الحذف باعتبار المحذوف، وله أقسام ذكرناها سابقاً، فمنه حذف حركة، أو حرف، أو فعل، أو اسم، أو جملة، أو أكثر، وسنفصل في هذا الحذف عند حديثنا عن القراءات القرآنية.

### 7.1.1 مسوغات الحذف في القراءات القرآنية:

لقد حظيت اللغة العربية بظاهرة الحذف، كغيرها من اللغات، ولقد اشتركت اللغات جميعها في ظاهرة الحذف، ولعلل السبب في انتشار هذه الظاهرة يعود إلى طبيعة النفس البشرية التي تميل إلى التّخفيف، والتّسهيل، وتنفر من الإطناب، والإطالة، وكما نعرف فإن العرب عاشوا حياة بسيطة خالية من التعقيد، وكان بالتالي لابد من أن تتمتع لغتهم بما تميزوا به، وأرى أن ثبات هذه الظاهرة في العربية، ووضوحها قد فاق غيرها من اللغات، وذلك لما تميزت به العربية من ميل إلى الإيجاز[5].

---

(1) سورة النمل، الآية: 12.

(2) انظرالسيوطي، الإتقان في علوم القرآن، 164/2، والزركشي، البرهان في علوم القرآن، 129/3.

(3) سورة هود، الآية: 35.

(4) الزركشي، البرهان في علوم القرآن، 129/3.

(5) حمودة، طاهر سليمان، (1989)، ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، ط1، الدار الجامعية للطباعة والنشر، ص9.

وهذا ما أشار إليه ابن جنّي في الخصائص فقال: "واعلم أن العرب –مع ما ذكرنا– إلى الإيجاز أميّل، وعن الإكثار أبعد، ألا ترى أنّها في حالة إطالتها، وتكريرها مؤذنة باستكراه تلك الحال وملالها"[1].

فنلاحظ مما تقدم، أنّ سبب انتشار هذه الظاهرة في اللغة العربية، هو ميل النفس البشرية إلى التخفيف، والتسهيل، ولا يعني ذلك عيباً في اللغة، بل على العكس فهو غاية الدقة، والفصاحة، فالجرجاني يرى في الحذف معنى الفصاحة، والبيان، فالحذف مع ما فيه من الإيجاز، والاختصار قد يكون به الكلام أرفع، وأبلغ، وقد يؤدي من المعاني ما لا يؤدي إليه الذكر، وهو حيث جاء كان أبلغ، وذكر المحذوف عبث يتنزه عنه البليغ، أو إطناب يخالف الذوق السليم؛ لأن المعنى يفهم دونه، والمقام، أو الأسلوب يدلّ على المحذوف[2].

فيلاحظ أن سياق الحذف في الأداء التعبيري، يتعاضد مع مقتضي الأغراض، وسياق الحال، والمقام، وذلك قصداً لما يعرف بالتعمد في الأداء، ذلك لأن هذه القصدية شرط لوجود أي إبداع حقيقي في سياق اللغة.

للحذف مسوغات تدعو إليه، وتسوّغ وجوده في الدرس اللغوي، ولعل أول هذه المسوغات الطول، وحيث أن المراد هو الوصول إلى المعنى، فمتى أغنى سياق الحال عن اللفظ، استغني عن اللفظ، فعندما يكون الكلام بحكم الكلمة الواحدة من حيث حاجة كل جزء فيه إلى الآخر، جاز فيه الحذف، إذا طال الفصل بين أجزائه الأساسية.

والمراد من اللفظ الدلالة على المعنى، فإن ظهر هذا المعنى بقرينة حالية، أو لفظية، لم يحتج إلى اللفظ المطابق، فإن أتى به جاز، وكان كالتأكيد للمعنى، وإن لم يؤت به فللاستغناء عنه[3].

---

(1) ابن جنّي، الخصائص، ج1/ص83.

(2) انظر: الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن (ت: 471هـ)، (1981)، دلائل الإعجاز في علم المعاني، علق عليه السيد محمد رشيد رضا، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ص112.

(3) ابن يعيش، شرح المفصل، 125/1.

وذهب بعض النحاة إلى أنّ الكلام إذا طال، يجيء فيه أشياء ليست لها أجوبة[1]، وإنّ الكلام إذا طال كان الحذف منه أجمل[2]؛ لأن الطول مما يسوّغ الحذف ويستدعيه[3]، وهذا يعني أنّ الاختصار مظهر بلاغي يلجأ إليه العربي في التعبير عن معانيه في أقلّ الجمل.

ومن أمثلة اجتناب التطويل قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ الَّذِي جَعَلْنَاهُ لِلنَّاسِ...﴾[4]، يقول الفارسي[5]: "إنّ خبر المبتدأ هنا محذوف، وأنه يمكن تقدير، إذ ينتقم منهم، أو يعذبون، ونحو ذلك، مما يليق بهذا المبتدأ" ويذكر أن الحذف هنا حسن" لطول الكلام بالمبتدأ وصلته".

ومن أمثلته في قوله تعالى: ﴿وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى﴾[6]، وقرأ ابن عامر، وعبد الوارث من طريق المادر (وكلٌ) بالرفع[7]، أي: وعده، والاستطالة هي علة ذلك الحاصلة من ارتباط الخبر بمبتدئه، فهما كالكلمة الواحدة.

ثانياً كثرة الاستعمال: إذا فشا هذا المحذوف من تراكيب متشابهة، يحسن حذفه لعلم المتلقي بالمحذوف، من خلال تلقيه لتراكيب كثيرة مشابهه له، فلا حاجة

---

(1) الأخفش، أبو الحسن سعيد بن مسعدة (ت: 215هـ)، (1981م)، معاني القرآن، ط2، تحقيق: فائز فارس، مكتبة مركز الدراسات الإسلامية، جامعة عثمان بن فودي سكتو، نيجيريا، 136/1.

(2) المبرّد، المقتضب، 337/2.

(3) الزركشي، البرهان في علوم القرآن، 187/3.

(4) سورة الحج، الآية: 25.

(5) الفارسي، الحسن بن أحمد (ت: 377هـ)، (1965)، الحجة في علل القراءات السبع، ط 2، تحقيق: علي النجدي، د. عبد الحليم النجار، ود. عبد الفتاح شلبي، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، مصر، 241/4.

(6) سورة الحديد، الآية: 10.

(7) الأندلسي، أبو حيان أثير الدين أبو عبد الله محمد بن يوسف بن علي (ت: 745هـ)، (1978)، البحر المحيط، ط2، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان: 166/8. وانظر الزركشي، البرهان في علوم القرآن: 309/1.

لذكره لإيصال المعنى. (وما حذف عند العرب لكثرة استعماله كثير)[1]، فمن حذف ياء المتكلم في النداء تخفيفاً، نحو يا ابن أم، ويا ابن عم لكثرة استعمال العرب لها. ويكثر الحذف في النداء، حيث يحذف حرف النداء كما في قوله تعالى: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَـذَا﴾[2]، ومن ذلك أيضاً، ما جرى مجرى المثل في قولهم: وراءك أوسع لك، وحسبك خيراً لك، كأنّه قال: خلِّ هذا المكان، وائت مكانا أوسع لك، وأكفف عن هذا الأمر، وائت خيراً لك[3]، ومن ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿انتهوا خيراً لكم﴾[4]، فقد ذهب سيبويه[5]، والأخفش[6]، والمبرد[7]، وابن يعيش[8] إلى أن خيراً منصوب بفعل محذوف تقديره: و(ائتوا)، ومن أمثلته أيضاً حذف الألف في ما الاستفهامية المتصلة بحرف الجر لكثرة استعمالها نحو قولنا: لم جئت؟ وعمّ تبحث؟ وإلام تدعو؟.

ثالثاً: قد يكون المحذوف زائداً في التركيب، ومن أمثلته حذف نون الوقاية من قوله تعالى: ﴿قَالَ أَبَشَّرْتُمُونِي عَلَى أَن مَّسَّنِيَ الْكِبَرُ فَبِمَ تُبَشِّرُونَ﴾[9] قرأها ابن كثير، ونافع بالكسر، غير إن ابن كثير شدد النون، وخففها نافع، وقرأها أبو عمر، وعاصم، وابن عامر، وحمزة، والكسائي (فيم تبشرونَ) بفتح النون[10].

---

(1) ابن يعيش، شرح المفصل، 19/3.

(2) سورة يوسف، الآية: 29.

(3) انظر ابن يعيش، شرح المفصل، 28/2.

(4) سورة النساء، الآية: 171.

(5) سيبويه، الكتاب، 282/1-283.

(6) الأخفش، معاني القرآن 249/1.

(7) المبرّد، المقتضب: 283/3.

(8) ابن يعيش، شرح المفصل 28/2.

(9) سورة الحجر، الآية: 54.

(10) انظر: الفارسي، الحجة في علل القراءات السبع: 45/5، وابن الجزري، شمس الدين محمد بن محمد (ت: 835هـ)، (1998)، النشر في القراءات العشر، ط1، تحقيق: علي الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان: 302/2، وابن مجاهد، أبو بكر أحمد بن موسى

يوجه أبوعلي الفارسي قراءة الكسر بقوله: "وأما قراءة نافع (فيم تبشرونِ)، فإنه أراد (تبشروننني)، وتعدية الفعل إلى المضمر المنصوب؛لأنّ المعنى عليه، فأثبت ما أخذ به غيره من الكسرة التي تدل على الياء المفعولة، وحذف النون الثانية؛لأنّ التكرير بها وقع،ولم يحذف الأولى التي هي علامة الرفع، وقد حذفوا هذه النون في كلامهم؛لأنّها زائدة، ولأن علامة الضمير الياء دونها"[1].

وقد كثر حذف الحرف في بنية الكلمة: إذا كان زائداً، والحذف من الأصول أقل من حذف الزوائد، ويعلل ابن جنّي[2] هذا الحذف بقوله: (ليست لها حرمة الأصول).

وقد أجاز بعض النحاة حذف الأصول في الضرورة الشعرية، ذلك بالتبعية لمناسبة القافية، فذكر سيبويه[3] أنّك قد تحذف الواو، والياء الأصليتين في القافية تبعاً لحذف الواو، والياء الزائدتين، ففي قول زهير بن أبي سلمى:

وأراكَ تَفْرِي ما خَلَقْتَ وبَعْ ضُ القوم يَخْلُقُ ثم لا يَفْرِ

حذفت الياء الأصلية في (يفر)، والأصل (يفري) إلاّ أنّ الشاعر حذف في القافية؛ لأنّه حذف الياء الزائدة في البيت السابق وهو:

ولَنِعْمَ حَشْوُ الدّرْعِ أنتَ إذا دُعِيَتْ نَزالِ ولُجَّ في الذُّعْرِ.

والأصل (الذعري) بياء زائدة[4].

---

بن العباس التميمي البغدادي (ت: 324هـ)، (1980)، السبعة في القراءات، ط2، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، مصر، 367.

(1) الفارسي، الحجة في علل القراءات السبع: 45/5، 46.

(2) ابن جنّي، الخصائص: 271/1.

(3) سيبويه، الكتاب، 185/4.

(4) انظر: المبرّد، المقتضب: 370/3، وانظر: ابن يعيش، شرح المفصل: 26/4، وانظر: الأستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن (ت: 686هـ)، (1982)، شرح شافية ابن الحاجب، ط1، تحقيق: محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 304/2.

**2.1 الزيادة:**

الزيادة لغة: الزِّيادة النُّموّ، وكذلك الزُّوادَةُ، الزيادة خلاف النقصان زَاد الشيءُ يزيدُ زَيْداً زِيداً زيادة زياداً مَزيداً مَزاداً، وزِدته أنا فاستزادني: طلب منّي الزّيادة[1].

الزيادة اصطلاحا: الزيادة هي إضافة حرف، أو أكثر إلى الحروف الأصلية أي: (إلحاق الكلمة ما ليس منها)[2]، وقد تكون الزيادة حرف، وهذا يكون أكثر أنواع الزيادة، وقد يكون اسما كزيادة ضمير الفصل، ومنه ما يكون فعلاً كزيادة كان.

يقول ابن فارس: "قال بعض أهل العلم: إنّ العرب! تزيد في كلامها أسماء وأفعالا.أمّا الأسماء: فالاسم، والوجه، والمثل. قالوا: فالاسم في قولنا: بسم الله إنما أردنا بالله، لكنه لما أشبه القسم زيد فيه الاسم. أما الوجه فقول القائل: وجهي إليك، وفي كتاب الله جل ثناؤه: ﴿وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ﴾[3]، وأما المثل، ففي قوله جل ثناؤه: ﴿فَأْتُواْ بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِ﴾[4]، وأما الأفعال – فقولهم كاد في قول الشاعر:

حتّى تناول كَلْباً في دِيارهِم... وكادَ يسمو إلى الجُرفَيْنِ فارتَفعا[5]

أراد وسما، ألا ترى أنه قال: فارتفع. وما يزاد أيضا من الأفعال قول القائل: لا أعلم في ذلك اختلافا، وفي كتاب الله جل ثناؤه: "أم تنبئونه بما لا يعلم في

---

(1) ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل النحوي اللغوي، (1996)، المخصص، ط1، تحقيق: خليل إبراهيم جفال، ط1، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، 44/4. وانظر: ابن منظور، لسان العرب، 198/3، مادة زيد.

(2) ابن يعيش، شرح المفصل: 154/7.

(3) سورة الرحمن، الآية: 27.

(4) سورة البقرة، الآية: 23.

(5) نسبة هذا البيت في معجم مقاييس اللغة للأعشى ولم أجده في مصدر آخر ولكنّه موجود في ديوان الأعشى بصورة مختلفة وهي:

وما مجاورُ هيتٍ إنْ عرضتَ لهُ قد كانَ يسمو إلى الجرفينِ واطلعا

يَجِيشُ طُوفانُهُ إذْ عَبّ مُحْتَفِلاً يَكَادُ يَعْلُو رُبَى الجُرْفَينِ مُطّلِعَا

الأرض" أراد والله أعلم: بما ليس في الأرض. وقد تزاد حروف من حروف المعاني، كزيادة لا، ومن، وغير ذلك"[1].

فالزائد عند النحويين هو كلمات، وأكثرها حروف، ويقصدون بها حروف المعاني،ويقول الزركشي: حق الزيادة أن تكون في الحروف، والأفعال، أما الأسماء،فنصّ كثيرون على أنّها لا تزاد، مع أن عدداً منهم يردّ ذلك، إذ وقع في كلام كثير من المفسرين الحكم عليها في بعض المواضع بالزيادة[2].

والاختلاف في القراءات القرآنية، باعتماد الإطالة بالزيادة في هيكل الآية القرآنية من اختلاف القراءات، فإذا اعتمدنا قراءةً صحيحة، وقسنا عليها قراءة شاذة، فالمحذوف في الأولى، نجده زائدا في الثانية، فهذه الزيادة تلحق في القراءات في نسقها التعبيري في سياق تكرار العامل، أو حرف العطف، أو ضمير العماد، أو الفصل، أو غير ذلك من الزيادات الأدائية، حيث إننا نجد مثل ذلك في قراءة كلمتي (الزبر والكتاب) في قوله تعالى: ﴿فَإِن كَذَّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ جَاءُوا بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ وَالْكِتَابِ الْمُنِيرِ﴾[3]، قرأ الجمهور: والزبر. وقرأ ابن عامر: وبالزبر، وكذا هي في مصاحف أهل الشام، وقرأ هشام بخلاف عنه وبالكتاب[4]. وقرأ الجمهور: والكتاب، وإعادة حرف الجر في العطف هو على سبيل التأكيد، وكي نتعرف على معنى الزائد، لابد لنا من التفريق بين معنى الزائد من حيث الإعراب، ومعنى الزائد من حيث المعنى، ويجب أن نفرّق بين الزائد في التركيب من حيث الجمل المختلفة، والزائد في الجملة الواحدة الناتج عن اختلاف الرواية، أو اختلاف القراءة القرآنية.

أطلق النحاة على بعض الحروف مصطلح الزيادة، عندما رأوا أنّها لا حاجة لها من حيث الإعراب، فإذا أسقطت بقي الكلام تاماً، كالباء في خبر ليس،حذفها

---

(1) القزويني، أحمد بن زكريا بن فارس (ت: 395هـ)، (1908)، الصّاحبي في فقه اللّغة وسنن العرب في كلامها، المكتبة السّلفيّة، القاهرة، مصر، 52/1.

(2) الزركشي، البرهان في علوم القرآن 73/1.

(3) سورة آل عمران، الآية: 184.

(4) الأندلسي، تفسير البحر المحيط: 495/3.

ووجودها سواء تقول: (أليس الله بقادر) ويمكن القول: (أليس الله قادراً)، إنما أتي بها لتأكيد الكلام وتقويمه، في حين ذهب آخرون إلى أنّها لا تزيد المعنى شيئاً، فدخولها وخروجها سواء "إنما جيء بها لغرض لفظي، يتعلق بجرس الكلام، وجمال إيقاعه، وحلاوة نغمه"[1].

ويرى الفرّاء أنّ الزائد: الذي يكون دخوله كخروجه من غير إحداث معنى[2]، وإلى ذلك يذهب ابن يعيش، الذي يرى أنّ الزائد ما يجوز طرحه، ولا يختل الكلام بذلك، ففي قوله تعالى: (فبما رحمة من الله) لمّا كانت (ما) زائدة، جاز أن تقول في الكلام لا في القرآن(فبرحمة)، وكذلك (عما قليل) يجوز في الكلام (عن قليل)، غير أن هناك بعض الحروف الزائدة لازمة، بمعنى إننا لا نستطيع حذفها من الكلام[3]، ثم يقول ابن يعيش: (ليس المراد بالزائد إنه قد دخل لغير معنى البتّة، بل يزاد لضرب من التأكيد، والتأكيد معنى الصحيح)[4].

يقول ابن جنّي: "فإمّا قول النحويين الباء، والكاف، واللام الزوائد، يعنون نحو: بزيد،وكزيد، ولزيد، فإنما قالوا فيهن إنّهنّ زوائد لما أذكره لك، وذلك إنّهنّ لمّا كنّ على حرفٍ واحد، وقللنّ غاية القلّة، واختلطن بما بعدهنّ، خشي عليهنّ لقلتهنّ، وامتزاجهنّ بما يدخلنّ عليه، أن يظن بهنّ أنهنّ بعضه، أو أحد أجزائه، فوسموهنّ بالزيادة لذلك تعلموا من حالهنّ إنهنّ لسن من أنفس ما وصلن به، ولا من الزوائد التي تبنى في الكلام بناء بعض أجزائهنّ منهنّ، نحو الواو في (كوثر)، والميم، والسين في مستخرج، فهم يقولون (ليس زيد بقائم)، إنّ الباء زائدة في خبر ليس؛ لأن معناه (ليس زيد قائماً)، وإذ قالوا (مررت بزيد) لم يقولوا في هذه الباء الزائدة؛ لأنه ليس من عاداتهم أن يقولوا: (مررت زيداً) وإن كنّا نعلم أنها زائدة في

---

(1) عباس، فضل حسن، (1989)، لطائف المنان وروائع البيان في دعوى الزيادة في القرآن، ط1، دار النور للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.

(2) ابن يعيش، شرح المفصل 128/3.

(3) المرجع نفسه، 40/3.

(4) المرجع نفسه، 129/3.

الموضعين جميعاً، فقد علمت هنا إنّهم لا يريدون بالزيادة حقيقية التصريف، وهـذا أمرٌ واضح"[1]. ولا يعدّ السيوطي وجود زيادة في الكلام، إلا إذا ألغي عملها، فهـو ينكر زيادة حرف الجر مثلاً؛ لأنّها لا يمكن أن تكون زائدة، وعاملة معـاً، فالزائـد عنده يعني وجوده، وعدمه سواء[2].

ويقول الزركشي: إنّ مراد النحويين بالزائد من جهة الإعراب، لا من جهـة المعنى، فإنّ قوله تعالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ﴾[3]، معناه: ما لنت لهم إلا رحمـة، وهذا قد جمع نفياً، وإثباتاً، ثم اختصر على هذه الإرادة، وجمع فيـه بـين لفظـي الإثبات، وأداة النفي التي هي (ما)[4]، ويرى أنّ حق الزيادة أن تكون آخراً، وحشواً، لا في صدر الكلام.

فالزائد يعني يمكن اطراحه، والتصدير يعني الاهتمام، ومن هنا ضعف قـول بعضهم بزيادة (لا) في قوله تعالى: ﴿لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾[5]، فهي رد لكلام تقـدم فـي إنكار البعث، أي ليس الأمر كما تقولون، ثم قال بعده "أقسِمُ بيومِ القيامـةَ"، وعليـه يجوز الوقف على (لا)[6]. أمّا الزيادة عند أهل البلاغة، فهم ينظرون إليها من حيث الأسلوب، وتأثيرها في المعنى من حيث القوة، والضعف، والقبح، والجمال.

يرى عبد القاهر الجرجاني أنّ حقيقة الزيادة في الكلمة أن تعرى من معناها، وتذكر، ولا فائدة لها سوى الصلة، ويكون سقوطها، وثبوتها سواء، والزيادة سـبب لنقل الكلمة عن معنى هو أصل فيها، إلى معنى ليس بأصل[7].

---

(1) ابن جنّي، سر صناعة الإعراب، 120/1-122.

(2) عبّاس، لطائف المنان وروائع البيان في دعوى الزيادة في القرآن، 58.

(3) سورة آل عمران، الآية: 159.

(4) الزركشي، البرهان في علوم القرآن، 72/3.

(5) سورة القيامة، الآية: 1.

(6) الزركشي، البرهان في علوم القران، 73/3-74.

(7) الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن (ت: 471هـ)، (1999)، أسرار البلاغة في علم البيان، ط1، تحقيق: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، ص 373-365.

ويرى ابن الأثير أنّ اللفظ أو الحرف يجيء، وليس له دور في الصياغة، فيقول: " فائدة وضع الألفاظ أن تكون أدلة على المعاني، فإذا أوردت لفظة من الألفاظ في كلام مشهود له بالفصاحة، والبلاغة، فالأولى أن تحمل تلك اللفظة على معنى، فإن لم يوجد لها معنى، بعد التنقيب، والتنقير، والبحث الطويل، قيل هذه زائدة دخولها في الكلام كخروجها منه"[1].

أمّا رأي المفسرين في الزيادة، فبعضهم يرى أن الزيادة يمكن الاستغناء عنها، فهي كلمات زائدة لا معنى لها، بل هي من اللغو دخولها كخروجها.

وهم بهذا يتناولون الكلمة بدلالتها اللغوية، فالزائد يمكن الاستغناء عنه، ولهذا رفضوا رأي القائلين بالزيادة، فهم يرون أنّ كتاب الله منزه أن يكون فيه شيء لا معنى له، ومن هؤلاء الذين وقفوا موقفاً حازماً، ورافضاً للزيادة،: ابن جرير الطبري، وابن بحر الأصفهاني، بينما قبل بعض المفسرين وقوع الزائد في بعض المواضع، وأوّلوا بعضها لتجنب القول بالزيادة، ولكنهم عند قبولهم بوجود الزائد في الكتاب العزيز، تبنّوا مفهوم النحاة للزيادة فيما يتعلق بأصل المعنى، وأصل التركيب.

فمن هؤلاء الذين قبلوا الزيادة الزمخشري، وأبو حيان الأندلسي، والقاضي البيضاوي. وسنأتي على رأيهم في فصل الزيادة في القراءات القرآنية.

والزيادة عند علماء القراءات واحدة من أوجه الاختلافات السبعة، حيث إنّهم يقولون إنّ الخلاف بين القراءات يكون في سبعة أوجه، أحدها هو الزيادة، والنقصان مثل: (وما خلق الذكر والأنثى) (والذكر والأنثى)، بنقص لفظ: (ما خلق)، فيقول ابن الجزري[2]: " قد تتبعت صحيح القراءات، وشاذها، وضعيفها، ومنكرها، فإذا يرجع اختلافها إلى سبعة أوجه، لا يخرج عنها، وذلك إمّا في الحركات بلا تغيّر في المعنى، والصورة نحو البخل بأربعة أوجه، ويحسب بوجهين، أو بتغيّر في المعنى

---

(1) ابن الأثير، أبي الفتح ضياء الدين نصرالله بن محمد الموصلي، (1995)، المثل السائر، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان،ج1/ص231.

(2) الزرقاني، محمد عبد العظيم (ت: 1367هـ)، (1996)، مناهل العرفان في علوم القرآن، ط1، دار الفكر، بيروت، لبنان، ج1 ص 112.

فقط نحو: ﴿فَتَلَقَّى آدَمُ مِن رَّبِّهِ كَلِمَاتٍ﴾[1]، برفع لفظ آدم، ونصب لفظ كلمات، وبالعكس، وإمّا في الحروف بتغيّر المعنى، لا الصورة نحو تبلو، وتتلو، وعكس ذلك نحو بصطة، وبسطه، ونحو الصراط، والسراط، أو بتغّيرهما نحو، فامضوا، فاسعوا، وإمّا في التقديم، والتأخير نحو فيقتلون بفتح ياء المضارعة مع بناء الفعل للفاعل في إحدى الكلمتين، وبضمهما مع بناء الفعل للمفعول في الكلمة الأخرى، أو في الزيادة، والنقصان أوصى، ووصّى، فهذه سبعة لا يخرج الاختلاف عنها.

### 1.2.1 فوائد الزيادة في القراءات القرآنية ومسوغاتها:

الزيادة في القراءات القرآنية قد تكون بيانية مثل قوله تعالى: ﴿لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ﴾[2]، فقد قرأ أبيّ بن كعب، وابن مسعود[3] ﴿لَيْسَ الْبِرَّ بِأَنْ تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ﴾، ويرى ابن جنّي أن الباء زائدة كقولهم "كفى باللهِ" أي "كفى الله"[4].

وفي قول الله تعالى[5]: ﴿وَمَا أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٍ فَمِن نَّفْسِكَ﴾، روي أنّ أبيّا[6] أضاف إليها (وأنا قدرتُها عليكَ)، ويؤيد هذا التأويل أحاديث عن الرسول ﷺ، معناها أنّ ما يصيب الإنسان من مصائب، فإنّما هي من عند الله عقوبة لذنوبه.

---

(1) سورة البقرة، الآية: 37.

(2) سورة لبقرة، الآية: 177.

(3) ابن جنّي، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات، ج1، ص177، السمين الحلبي، أحمد بن يوسف (ت: 756هـ)، (1991)، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، ط1، تحقيق: أحمد الخراط، دار القلم، دمشق، سوريا، ج2، ص244، الفرّاء، أبو زكريا يحيى بن زياد (ت: 207هـ)، (1983)، معاني القرآن، ط2، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ج1، ص104.

(4) ابن جنّي، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات، ج1، ص 37.

(5) سورة النساء، الآية: 79.

(6) الأندلسي، تفسير البحر المحيط: ج3، ص301.

وقد تكون الزيادة لتوضيح بعض الأحكام الفقهية، مثل قوله تعالى[1]: ﴿وَإِن كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً أَوِ امْرَأَةٌ وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ فَإِن كَانُوا أَكْثَرَ مِن ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثُّلُثِ مِن بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصَى بِهَا أَوْ دَيْنٍ غَيْرَ مُضَارٍّ وَصِيَّةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَلِيمٌ﴾ أجمع العلماء[2] في هذه الآية على إنّ الأخوة فيها عني بهم الأخوة للأم؛ لقوله تعالى: ﴿فَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثُّلُثِ﴾، ويسوق الزمخشري[3] دليلا على ذلك من قراءة أبيّ: (وله أخٌ أو أختٌ من الأم"، ويقول ابن الجزري: "إنّها تبيّن أنّ المراد بالأخوة هنا هو الأخوة من الأم، وهذا أمر مجمع عليه، وهذه القراءة تضع شرطا على الأخ، أو الأخت، وتدل على المراد بهما"[4].

وقد عقد الزركشي[5] فصلا أفرده لمعرفة اختلاف الألفاظ، بزيادة، أو نقص، أو تغيّر حركة، أو إثبات لفظ بدل آخر، دلّل فيه على أنّ ذلك متواتر، أو أحاد ثم قال: (إنّ اختلاف القراءات يظهر الاختلاف في الأحكام، ولهذا بنى الفقهاء نقض وضوء الملموس وعدمه على اختلاف القراءات في (لمستم) و(لامستم)[6] وكذلك جواز وطئ الحائض عند الانقطاع، وعدمه إلى الغسل على اختلافهم في ﴿وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهُرْنَ﴾[7].

---

(1) سورة النساء، الآية: 12.

(2) القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد (ت: 671هـ)، (1988)، ط1، الجامع لأحكام القرآن، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ج5، ص 71.

(3) انظر: الزمخشري، جار الله محمود بن عمر (ت: 538هـ)، (1995)، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 486/1.

(4) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج1، ص28.

(5) الزركشي، البرهان في علوم القران، ج1 ص 336.

(6) سورة النساء، الآية: 43.

(7) سورة البقرة، الآية: 222.

وتكون لبيان حكم من الأحكام، كقوله سبحانه: ﴿وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً أَوِ امْرَأَةٌ وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا السُّدُسُ﴾[1]، قرأ سعد بن أبي وقاص ﴿وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ﴾ من أم، بزيادة لفظ (من أم)، فتبين بها أنّ المراد بالأخوة في هذا الحكم الأخوة للأم، دون الأشقّاء، ومن كانوا لأب، وهذا أمر مجمع عليه[2].

والجمع بين حكمين مختلفين بمجموع القراءتين كقوله تعالى: ﴿فَاعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ﴾، قرئ بالتخفيف، والتشديد في حرف الطاء من كلمة يطهرن، ولا ريب أن صيغة التشديد تفيد وجوب المبالغة في طهر النساء من الحيض؛لأنّ زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى. أما قراءة التخفيف فلا تفيد هذه المبالغة، ومجموع القراءتين يحكم بأمرين، أحدهما أنّ الحائض لا يقربها زوجها حتى يحصل أصل الطهر، وذلك بانقطاع الحيض، وثانيهما أنّها لا يقربها زوجها أيضا إلاّ أن بالغت في الطهر، وذلك بالاغتسال، فلا بدّ من الطهرين كليهما في جواز وطء النساء، وهو مذهب الشافعي ومن وافقه أيضا[3].

### 2.2.1 أنواع الزيادة في القراءات القرآنية:

للزيادة في القراءات القرآنية أنواع يحددها موافقة الرسم، ومخالفته، أو الفائدة التي تؤديها الزيادة في المعنى، وفي الأحكام الفقهية، أو بوصفها قراءة، أو بوصفها تفسيرا، والأمثلة على ماسبق، فما يوافق الرسم في بعض المصاحف، نحو قوله سبحانه في سورة التوبة: ﴿وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا الْأَنْهَارُ﴾[4]، وقرئ (تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا) بزيادة لفظ (مِنْ)[5]، وهما قراءتان متواترتان، وقد وافقت كلتاهما رسم

---

(1) سورة النساء، الآية: 12.

(2) الزرقاني، مناهل العرفان في علوم القرآن: 147/1.

(3) المرجع نفسه: 431/1.

(4) سورة التوبة، الآية: 100.

(5) انظر: ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، 11/1، و280/2.

المصحف، بيد أن ذات الزيادة توافق رسم المصحف المكي، لأنّ لفظ (من) ثابتة فيه. أما حذفها فإنه يوافق رسم غير المصحف المكي، حيث لم تثبت فيه، أي: في غير المصحف المكي[1]. ومن أمثلة ما لا يوافق رسم المصحف بحال من الأحوال، قراءة من قرأ قوله سبحانه: ﴿وَكَانَ وَرَاءَهُم مَّلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا﴾[2]، حيث قرأ ابن عباس هكذا (يأخذ كل سفينة صالحة غصبا)، بزيادة كلمة صالحة[3]، فإن هذه الكلمة لم تثبت في مصحف من المصاحف العثمانية، فهي مخالفة لخط المصحف، وذلك لأن هذه القراءة، وما شاكلها منسوخة بالعرضة الأخيرة، أي عرض القرآن من النبي ﷺ على جبريل آخر حياته الشريفة، ويدل على هذا النسخ إجماع الأمّة على ما في المصاحف[4].

ما يشبه المدرج من أنواع الحديث: وهو ما زيد في القراءات على وجه التفسير، كقراءة سعد ابن أبي وقاص "وله أخ أو أخت من أم" بزيادة لفظ "من أم". وقراءة: "ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلا من ربكم في مواسم الحج" بزيادة لفظ "في مواسم الحج" وقراءة الزبير: "ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ويستعينون بالله على ما أصابهم"، بزيادة لفظ ويستعينون بالله على ما أصابهم[5].

وإنّما كان شبيها، ولم يكن مدرجا؛ لأنه وقع خلاف فيه. قال عمر ﷺ: فما أدري أكانت قراءاته يعني الزبير، أم فسّر، أخرجه سعيد بن منصور، وأخرجه ابن الأنباري، وجزم بأنّه تفسير، وكان الحسن يقرأ: "وإن منكم إلا واردها"، الورود:

---

(1) الزرقاني، مناهل العرفان في علوم القرآن: 170/1، ابن الجزري، النشر في القراءات العشر: 315/2.

(2) سورة الكهف، الآية: 79.

(3) انظر: ابن الجزري، النّشر في القراءات العشر 14/1

(4) الزرقاني، مناهل العرفان في علوم القرآن: 147/1.

(5) المرجع نفسه: 147/1.

الدخول قال ابن الأنباري: قوله الورود: الدخول، تفسير من الحسن لمعنى الـــورود، وغلط فيه بعض الرواة، فأدخله في القرآن[1].

(1) الزرقاني، مناهل العرفان في علوم القرآن: 431/1.

## الفصل الثاني
## مظاهر الحذف في القراءات القرآنية

### 1.2 حذف الفعل:

كثيرا ما يحذف الفعل في الاختصاص، والمدح، والذم، والإغراء والتحذير[1]، وقد يحذف الفعل وحده، أو مع مضمر مرفوع، أو منصوب، أو معهما، ويكون الحذف لدليل، ومثال ذلك "أن ترى رجلا قد سدد سهما نحو الغرض، ثم أرسله، فتسمع صوتا، فتقول: القرطاس والله، أي: أصاب القرطاس. و(أصاب) الآن في حكم الملفوظ به البتّة"[2]، وقد يحذف الفعل إذا وقع اسم بعد أداة تختص بالدخول على الأفعال، فجمهور النحاة يقدّرون فعلا محذوفا وجوبا يلي الأداة، يفسره الفعل المذكور، خلافا للأخفش، والكوفيين[3] نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ﴾[4]، والتقدير: وإن استجارك أحد من المشركين استجارك، ويحذف الفعل في جواب الاستفهام، كما في قوله تعالى: ﴿وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا﴾[5]، أي أنزل ربنا خيراً. كما يحذف فعل القول، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا إِنَّكَ أَنتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾[6]، كما يحذف الفعل إذا حمل على أمر يخالف المنهي عنه، ومثاله قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُوا ثَلَاثَةٌ انتَهُوا خَيْرًا لَّكُمْ﴾[7]، كما يحذف الفعل إذا دل عليه المعنى، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ تَبَوَّؤُوا الدَّارَ وَالإِيمَانَ مِن

---

(1) ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، 2/297-301.

(2) ابن جنّي، الخصائص: 1/284.

(3) ابن يعيش، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: 2/61.

(4) سورة التوبة، الآية: 6.

(5) سورة النحل، الآية: 3.

(6) سورة البقرة، الآية: 127.

(7) سورة النساء، الآية: 171.

قَبْلِهِمْ﴾[1]، أي واعتقدوا الإيمان، وذلك لأنّ الإيمان ليس مكاناً فيتبوأ[2]. فإذاً يتبين لنا أنّه يجوز حذف الفعل إذا دلّ عليه دليل، نحو أن يقال: "من ضربت؟"، فتقول: "زيداً"، والتقدير "ضربت زيداً"، فحذف "ضربت"؛ لدلالة ما قبله عليه[3]، ويحذف الفعل لكثرة الاستعمال كما في الأمثال وما جرى مجرى المثل[4]، وناصب المنادى[5]، وناصب المصدر[6]، وناصب الحال[7].

والقراءات القرآنية غنية بمظاهر حذف الفعل، وقد اتخذ العلماء من هذا الحذف مدخلا لتوجيه كثير من القراءات، ومن ذلك:

قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ﴾[8]، قرأ الجمهور: (زَيَّنَ) مبنيا للفاعل، ونصب (قَتْلَ) مضافا إلى (أَوْلادِهِمْ)، ورفع (شُرَكاؤُهُمْ) فاعلا ل(زين)، وقرأ ابن عامر (وكذلك زُيّن) بضم الزاي (لكثير من المشركين قتلُ) برفع اللام، (أولادهم) بنصب الدال(شركايهم) بياء[9].

وقرأت مجموعة منهم السلمي، والحسن، وأبو عبد الملك قاضي الجند صاحب ابن عامر (زَيَّنَ) مبنيا للمفعول، و(قَتْلُ) مرفوعا مضافا إلى (أَوْلادِهِمْ)، و(شُرَكاؤُهُمْ) مرفوعا على إضمار فعل أي: زينه شركاؤهم هكذا خرّجه سيبويه، أو فاعلا بالمصدر أي: قَتْلَ أَوْلادِهِمْ شُرَكاؤُهُمْ، كما تقول: حبب لي ركوب الفرس زيد،

---

(1) سورة الحشر، الآية: 9.

(2) الأندلسي، تفسير البحر المحيط: 245/8.

(3) ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: 425/2.

(4) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل: 27/2، 28.

(5) ابن يعيش، شرح المفصل: 127/1.

(6) المرجع نفسه: 27/2-29.

(7) المرجع نفسه: 68/2-69.

(8) سورة الأنعام، الآية: 137.

(9) ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص270، الأندلسي، تفسير البحر المحيط: 657/4، وابن الجزري، النشر في القراءات العشر: 263/2، ومكرم، عبد العال سالم، (1988)، معجم القراءات القرآنية، ط2، مطبوعات جامعة الكويت، الكويت: 138/2.

هكذا خرّجه قطرب، فعلى توجيه سيبويه الشركاء مزينون لا قاتلون، كما في القراءة الأولى، وعلى توجيه قطرب الشركاء قاتلون[1].

وقد ذكر سيبويه[2] في هذه الآية قراءة أخرى، وهي (وكذلك زُيّن لكثير من المشركين قتلُ أولادهم شركاؤُهم)[3]، وحمل الشركاء منها على فعل مضمر غير الظاهر، كأنه لما قيل: وكذلك زيّن لكثير من المشركين قيل: من زيّنه؟ فقال: زيّنه شركاؤهم.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿نَزَّاعَةً لِّلشَّوَى﴾[4]، قرأ ابن أبي عبلة، وأبو حيوة، والزعفراني، وابن مقسم، وحفص، واليزيدي: (نزاعَةً) نصبا، وقرا الباقون، وأبو بكر عن عاصم (نزاعةٌ) رفعا[5].

ونَزَّاعَةٌ خبر إنّ، أو خبر مبتدأ، ولَظى خبر إنّ أي، هي نزاعة، أو بدل من لَظى، أو خبر بعد خبر، وذلك على قراءة الجمهور برفع نزاعةٌ[6]. ووجّه الفارسي قراءة النّصب، بأنّه إن علقّنا(نزاعةً) بفعل مضمرا أي: أعنيها نزاعةً للشوى لم يمتنع" [7].

ومن ذلك أيضا قوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَى إِذْ فَزِعُوا فَلَا فَوْتَ وَأُخِذُوا مِن مَّكَانٍ قَرِيبٍ﴾[8]، قرأ الجمهور: فَلا فَوْتَ، مبنياً على الفتح، وَأُخِذُوا: فعلا ماضيا، والظاهر عطفه على

---

(1) الأندلسي، تفسير البحر المحيط: 657/4.

(2) انظر: سيبويه، الكتاب 290/1.

(3) انظر: البناء، أحمد بن محمد (ت: 1117هـ)، (1987)، إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، ط1، تحقيق: شعبان محمد إسماعيل، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ص217، وابن الجزري، النشر في القراءات العشر: 263/2، ومكرم، معجم القراءات: 137/2.

(4) سورة المعارج، الآية: 16.

(5) ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص651، الأندلسي، تفسير البحر المحيط: 274/10، وابن الجزري، النشر في القراءات العشر: 390/2، ومكرم، معجم القراءات: 198/5.

(6) الأندلسي، تفسير البحر المحيط: 274/10.

(7) الفارسي، الحجة في علل القراءات السبع: 32/6.

(8) سورة سبأ، الآية: 51.

فَزِعُوا، وقيل: على فَلا فَوْتَ، لأن معناه فلا يفوتوا وأخذوا. وأخذوا وقرأ عبد الرحمن مولى هاشم وطلحةُ (فَلاَ فَوْتٌ وأَخْذٌ) مرفوعين منونين، وقرأ أبيّ: فلا فوت مبنيا، وأخذ مصدرا منونا[1].

وجّه ابن جنّي قراءة الرفع بقوله: "إن شئت رفعته بفعل مضمر يدل عليه قوله: ﴿فَلا فَوْتَ﴾، أي: وأحاط بهم أخذٌ من مكان قريب. وذكر القرب، لأنه أحجى بتحصيلهم، وإحاطته بهم.وإن شئت رفعته بالابتداء، وخبره محذوف، أي: وهناك أخذ لهم، وإحاطة بهم. ودل على هذا الخبر ما دل على الفعل في القول الأول"[2].

ووجّه الزمخشري هذه القراءة بقوله: (وقرئ: وأخذ، وهو معطوف على محل لا فوت. ومعناه: فلا فوت هناك، وهناك أخذ)[3]، وهذا ما ذهب إليه أبو حيان بقوله: "وقرأ أبيّ: (فلا فوت) مبنياً، و(أخذ) مصدراً منوناً، ومن رفع (وأخذ) فخبر مبتدأ، أي: وحالهما أخذ، أو مبتدأ، أي: وهناك أخذ.."[4].

فالعلامة الإعرابية تجيز تقدير فعل، أو اسم، والمعنى يستقيم بتقدير الفعل، أو الاسم، إذ إن الدليل النحوي في كلا التقديرين يوافق الدليل المعنوي.

وممّا حمل على حذف الفعل قوله تعالى: ﴿فَقَالُوا أَبَشَرًا مِّنَّا وَاحِدًا نَّتَّبِعُهُ إِنَّا إِذًا لَّفِي ضَلَالٍ وَسُعُرٍ، أَؤُلْقِيَ الذِّكْرُ عَلَيْهِ مِن بَيْنِنَا بَلْ هُوَ كَذَّابٌ أَشِرٌ﴾[5].

قرأ أبو السمال، وأبو عمر، والداني: برفع (بشر) و(واحد) وقرأ أبو السمال برفع (بشر) ونصب (واحد)[6].

---

(1) انظر ابن جنّي، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: 196/2، الأندلسي، تفسير البحر المحيط: 565/8.

(2) ابن جنّي، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: 196/2.

(3) الزمخشري، الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: 593/3.

(4) الأندلسي، تفسير البحر المحيط: 255/7.

(5) سورة القمر، الآية: 24- 25.

(6) ابن جنّي، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: 298/2، والأنلسي، البحر المحيط: 42/10.

وقد قدّر ابن جنّي فعلا محذوفاً في قراءة أبي السمال (أبشرٌ) بالرفع يقول ابن جنّي: "بشرٌ عندي مرفوع بفعل يدلّ عليه قوله: أؤلقي عليه الذكر من بيننا، كأنّه قال: أينبأ أو يبعث بشرٌ منا"[1].

وقال ابن عطية: ورفعه إمّا على إضمار فعل مبني للمفعول، التقدير: أينبأ بشر؟، وإمّا على الابتداء[2].

فالرفع يجيز تقدير المحذوف فعلا، أو اسما، والمعنى يجيز ذلك، غير أنّ تقدير الفعل أقوى لموافقته معنى الإنكار، وفي جميع الأحوال، أخذ العلماء الحذف مدخلا لتوجيه هذه القراءات.

ومنه قوله تعالى: ﴿إِذَا وَقَعَتِ الْوَاقِعَةُ، لَيْسَ لِوَقْعَتِهَا كَاذِبَةٌ، خَافِضَةٌ رَّافِعَةٌ﴾[3]، قرأ الجمهور: خافِضَةٌ رافِعَةٌ برفعهما، على تقدير (هي)، وقرأ زيد بن علي، والحسن، وعيسى، وأبو حيوة، وابن أبي عبلة، وابن مقسم، والزعفراني، واليزيدي في اختياره بنصبهما (خافضةً رافعةً) بالنصب[4]. والتقدير: إذا وقعت الواقعة وقعت خافضة رافعةٌ[5]، هذا ما ذهب إليه الكسائي، والفراء[6]، والزجاج[7]، الّذين أجازوا أن يحذف الفعل، ويبقى الحال دليلاً عليه، يقول النحاس: "لو أنك قلت إذا جئتك زائراً تريد إذا جئتك، جئتك زائراً، لم يجز هذا الإضمار؛ لأنه لا يعرف معناه، وقد يتوهم السامع أنه قد بقي من الكلام شيء"[8].

---

(1) ابن جنّي، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: 298/2.

(2) الأندلسي، تفسير البحر المحيط: 43/10.

(3) سورة الواقعة، الآية: 1-3.

(4) ابن خالويه، أبوعبد الله الحسين بن أحمد (ت: 370هـ)، (1934)، مختصر شواذ القراءات من كتاب البديع، ط1، عني بنشره: ج. برجستراسر، دار الهجرة، القاهرة، مصر، 150، الأندسي، البحر المحيط: 77/10.

(5) ابن خالويه، مختصر شواذ القراءات من كتاب البديع، ص.150.

(6) الفرّاء، معاني القرآن: 126/3.

(7) النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل (ت: 338هـ)، (1977)، إعراب القرآن، ط2، تحقيق: د. زهير غازي زاهد، مطبعة العاني، بغداد، العراق: 319/3.

(8) النحاس، إعراب القرآن: 319/3.

والفعل يحذف إذا دل عليه المقام، كما في قراءة الأعرج لقوله تعالى: ﴿يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ شَهَادَةُ بَيْنِكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ حِينَ الْوَصِيَّةِ اثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾[1]، قرأ الجمهور (شَهادَةُ بَيْنِكُمْ) بالرفع، وإضافة شَهادَةُ إلى بَيْنِكُمْ، وقرأ الشعبي، والحسن، والأعرج (شَهادَةٌ بَيْنِكُمْ) برفع شهادة، وتنوينه، وقرأ السلمي، والحسن أيضا (شَهادَةً) بالنصب، والتنوين، وروي هذا عن الأعرج، وأبي حيوة[2].

وذهب ابن جنّي إلى تقدير فعل محذوف فيقول: (ونصبها على فعل مضمر أي: ليقم شهادة بينكم اثنان)[3].

يقول أبو حيان: "وأما تخريج قراءة السلمي والحسن (شَهادَةً) بالنصب، والتنوين، ونصب (بَيْنَكُمْ)، فقدره الزمخشري: ليقم شهادة اثنان، فجعل (شَهادَةً) مفعولا بإضمار هذا الأمر، و(اثْنانِ) مرتفع بـ(ليقم) على الفاعلية، وهذا الذي قدره الزمخشري هو تقدير ابن جنّي عينه"[4].

ويردّ أبو حيان ما ذهب إليه ابن جنّي، والزمخشري، بقوله: وهذا الذي ذكره ابن جنّي مخالف لما قاله أصحابنا، قالوا لا يجوز حذف الفعل، وإبقاء فاعله، إلا إن أشعر بالفعل ما قبله كقوله تعالى: ﴿يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ﴾[5]، على قراءة من فتح الباء، فقرأه مبنيا للمفعول...، أو أجيب به نفي، كأن يقال لك: ما قام أحد عندك، فتقول: بلى زيد أي: قام زيد، أو أجيب به استفهام، نحو (نعم خالد) جواباً لمن قال: (هل أتاك أحد؟) والتقدير أتى خالد، وليس حذف الفعل الذي قدره ابن جنّي، وتبعه الزمخشري،، واحدا من هذه الأقسام الثلاثة[6].

---

(1) سورة المائدة، الآية: 106.

(2) ابن جنّي، المحتسب220/1، الأندلسي، تفسير البحر المحيط: 390/4.

(3) ابن جنّي، المحتسب220/1.

(4) الأندلسي، تفسير البحر المحيط: 390/4.

(5) سورة النور، الآية: 36.

(6) انظر: الأندلسي، البحرالمحيط 391/4.

وفي قوله تعالى: ﴿يس، وَالْقُرْآنِ الْحَكِيمِ﴾[1]، قرأ الجمهور: بسكون النون مدغمة في الواو، ومن السبعة: الكسائي، وأبو بكر، وورش، وابن عامر: مظهرة عند باقي السبعة. وقرأ ابن أبي إسحاق، وعيسى: بفتح النون[2].

فقد ذهب سيبويه إلى تقدير فعل محذوف فيقول "واعلم إنه لا يجيء في كلامهم على بناء حاميم، وياسين، فمن قال هذا فكأنه جعله اسماً أعجميا، ثم قال: اذكر ياسين"[3].

قال أبو حاتم: فقياس هذا القول فتح النون، كما تقول: اللّه لأفعلن كذا. وقال الزجاج: النصب، كأنه قال: اتل يس، وهذا على مذهب سيبويه أنه اسم للسورة[4].

وفي قوله تعالى: ﴿فَسُحْقًا لِّأَصْحَابِ السَّعِيرِ﴾[5]، وقرأ الجمهور: بسكون الحاء؛ وعلي، وأبو جعفر، والكسائي، بخلاف عن أبي الحارث عنه: بضمها[6].

يقول الزجاج[7]: أي اسحقهم سحقا ما إن باعدهم بعداً، ويقول الفارسي[8]: القياس إسحاقاً، فجاء المصدر على الحذف فهي من باب (زيداً ضرب رأسه) يجوز

---

(1) سورة يس، الآية: 1-2.

(2) انظر: ابن جنّي، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات، 202/2، الأندلسي، تفسير البحر المحيط: 48/9.

(3) سيبويه، الكتاب: 258/3.

(4) الأندلسي، تفسير البحر المحيط: 48/9.

(5) سورة الملك، الآية: 11.

(6) الفارسي، الحجة في علل القراءات السبع: 54/4، والقيسي، مكي بن أبي طالب (ت: 437هـ)، (1981)، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، ط 2، تحقيق: د.محي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان: 328/2، والأندلسي، تفسير البحر المحيط: 294/8، ومكرم، معجم القراءات 9/10.

(7) الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل (ت: 311هـ)، (1988)، معاني القرآن وإعرابه، ط1، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، لبنان، 199/5.

(8) ابن منظور، لسان العرب: 152/10، مادة (سحق) .

فيه الرفع، والنصب، والنصب أقوى في العربية[1].

قال ابن عطية: فَسُحْقاً: نصبا على جهة الدعاء عليهم، وجاز ذلك فيه، وهو من قبل اللّه تعالى، من حيث هذا القول فيهم مستقر أولا، ووجوده لم يقع إلا في الآخرة، فكأنّه لذلك في حيز المتوقع الذي يدعى به، كما تقول: سحقا لزيد وبعدا، والنصب في هذا كله بإضمار فعل، وإن وقع، وثبت، فالوجه فيه الرفع، كما قال تعالى: ﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ﴾[2]، و﴿سَلَامٌ عَلَيْكُمْ﴾[3]، وغير هذا من الأمثلة[4].

فمن ناحية تركيبيه، فالنمطان سائدان في لهجة العرب، ويسمح بهما بدليل القراءات.

ومن ناحية تفسيرية، يمكننا القول أنّ (فسُحُقاً) هي الأصل في الاستعمال، وإنّ (فسُحْقاً) متطورة عنها لسهولتها صوتيا، كونها تحتوي على ثلاثة مقاطع صوتيه فقط، أمّا من ناحية الإعراب، فالنصب على إضمار الفعل، غير أنّ العامل فيه الاشتغال، ويمكن أن نعرب الاسم المتقدم مشغولا عنه منصوبا، ولا حاجة لأن نذكر له ناصباً؛ لأن تقدير الناصب مبني على نظرية العامل، التي لا موجب لها عند الكثير من اللغويين[5].

وقد تأخذ العلاقة الفعلية في بعض الأمثلة شكل الرفع، بأن يرفع الاسم لمسوّغات شكلية معينة، ومعه يبقى المعنى الأساسي كما هو، بحيث لو زالت هذه

---

(1) الاندلسي، ابن عطية أبو محمد عبد الحق (ت: 542هـ)، (1982)، المحرر الوجيز في تفسير كتاب الله العزيز، ط2، تحقيق عبدالله ابن إبراهيم الأنصاري والسيد عبد العال السيد إبراهيم، مؤسسة دار العلوم، قطر، 340/6.

(2) سورة المطففين، الآية: 1.

(3) سورة الأعراف، الآية: 46.

(4) الأندلسي، البحرالمحيط 225/10.

(5) السامرائي، فاضل صالح، (1984)، معاني النحو، ط1، مطبعة التعليم العالي، الموصل، العراق: 126/2-127.

المسوّغات الشكلية، لبرزت العلاقة الفعلية في ثوب النصب، فالمعنى يبقى على المفعولية؛ لأنّ الشكل قد يتغير، لكنّ النسبة بين العناصر تبقى كما هي.

وفي قوله تعالى: ﴿وَالْخَامِسَةَ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا إِن كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ﴾[1]، قرأ الجمهور (وَالْخامِسَةُ) بالرفع، وقرأ حفص، والزعفراني بالنصب (الخامسةَ)[2].

وقراءة النصب هي من باب حذف العامل في المفعول به، حملا على آية سابقة، وهي (أن تشهد أربع شهادات)[3]، ويقدر مكي فعلا مضمر، دلّ عليه المذكور، والتقدير: (وتشهد الخامسةَ)[4].

فمن ناحية تركيبيه يجوز في اللغة النمطان (الخامسةُ)، و(الخامسةَ)، فالضمه، والفتحة مؤشرات على الإسناد، والفضلة.

أما من ناحية وصفيّة تفسيريّة، فإن الأصل قراءة الجمهور برفع (الخامسةُ)، أما قراءة النصب (الخامسةَ)، فجاءت جملة تحويلية، حيث تحولت من جمله اسمية، إلى جملة فعلية، حذف منها الفعل.

وفي قوله تعالى: ﴿التَّائِبُونَ الْعَابِدُونَ الْحَامِدُونَ السَّائِحُونَ الرَّاكِعُونَ السَّاجِدونَ الآمِرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّاهُونَ عَنِ الْمُنكَرِ وَالْحَافِظُونَ لِحُدُودِ اللَّهِ وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ﴾[5]، قرأ الأعمش، وأبي بن كعب، وعبد الله بن مسعود، وأبو عبد الله (التائبين العابدين)[6]، والتقدير فعل محذوف تقديره (أعني)، حيث قطعت لإفادة المدح[7].

---

(1) سورة النور، الآية: 9.

(2) الفارسي، الحجة في علل القراءات السبع: 3/192-193، والأندلسي، تفسير البحر المحيط: 399/6، ومكرم، معجم القراءات 6/232-233.

(3) سورة النور، الآية: 8.

(4) القيسي، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، 135/2.

(5) سورة التوبة، الآية: 112.

(6) الأندلسي، تفسير البحر المحيط: 107/5.

(7) العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين (ت: 616هـ)، (1997)، إعراب القراءات الشواذ، ط1، تحقيق: محمد السيد أحمد عزوز، عالم الكتب، بيروت، لبنان، 663/1.

وقيل: التائبون خبر مبتدأ محذوف تقديره هم التائبون، أي الذين بايعوا اللّه هم التائبون، فيكون صفة مقطوعة للمدح، ويؤيده قراءة أبيّ، وعبد اللّـه، والأعمش: التايبين بالياء إلى، والحافظين نصبا على المدح[1].

وفي قوله تعالى: ﴿قَالَ مَوْعِدُكُمْ يَوْمُ الزِّينَةِ وَأَنْ يُحْشَرَ النَّاسُ ضُحًى﴾[2]، قرأ الأعمش، والحسن، ومجاهد، وأبو حيوة، وابن أبي عبلة، والجحدري، والمطوعي (يومَ)[3] بالنصب، ويمكن توجيه القراءة بالنظر في (موعدكم)، فالزمخشري يعدّه مصدرا، والمعنى: إنجاز وعدكم يوم الزينة[4]، ويحتاج إلى فعل لتفسير النصب قدّره النحاس بالفعل (يقعُ)، فتكون(يوم) نصبت على الظرفية[5].

وفي قوله تعالى: ﴿ص وَالْقُرْآنِ ذِي الذِّكْرِ﴾[6]، قرأ الجمهور: ص، بسكون الدال. وقرأ أبيّ، والحسن، وابن أبي إسحاق، وأبو السمال، وابن أبي عبلة، ونصر بن عاصم: صاد، بكسر الدال، وقرأ عيسى، ومحبوب عن أبي عمرو، وفرقة: صاد، بفتح الدال[7].

ذهب أبو جعفر النحاس في قراءة النصب[8]: (ص والقران ذي الذكر) قال: أي: اتل صاد، وفي قوله تعالى: (ن والقلم)[9]، وذهب أيضا أبو جعفر النحاس في

---

(1) الأندلسي، تفسير البحر المحيط: 107/5.

(2) سورة طه، الآية: 59.

(3) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، مج6، 213/11.

(4) الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: 542/2، والسمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 129/6.

(5) النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل (ت: 338هـ)، (1989)، معاني القرآن، ط2، تحقيق: الشيخ محمد علي الصابوني، جامعة أم القرى، مركز إحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، السعودية: 203/2.

(6) سورة ص، الآية: 1.

(7) الأندلسي، تفسير البحر المحيط: 135/9.

(8) النحاس، إعراب القرآن: 779/2 و479/3.

(9) سورة القلم، الآية: 1.

قراءة عيسى الثقفي (نون والقلم)، وقال: أي: اذكر نون وتابعه في هـذا مكـي[1]، وقيل: الفتح لالتقاء الساكنين طلبا للتخفيف، وقيل: انتصب على أنه مقسم به، حـذف منه حرف القسم نحو قوله: اللّه لأفعلن، وهو اسم للسورة، وامتنـع مـن الـصرف للعلمية والتأنيث، وقد صرفها من قرأ (صاد) بالجر، والتنوين على تأويل الكتـاب، والتنزيل، وهو ابن أبي إسحاق في رواية[2].

وفي قوله تعالى: ﴿وَلَحْمِ طَيْرٍ مِّمَّا يَشْتَهُونَ، وَحُورٌ عِينٌ﴾[3]، قرأ الجمهـور: (وَحُـورٌ عِينٌ) برفعهما، وقرأ أبي، وعبد اللّه بن مسعود: (وحورا عينا) بنصبهما[4]. فقـراءة النصب على تقدير فعل محذوف، والتقدير: وينالون حورا عينا، فحذف الفعل لدلالة الكلام السابق عليه[5]، وقرأ عكرمة: (وحوراء عيناء) على التوحيـد اسـم جـنس، وبفتح الهمزة فيهما، فاحتمل أن يكون مجرورا عطفا على المجرور السابق، واحتمل أن يكون منصوبا كقراءة أبي وعبد اللّه: وحورا عينا[6].

وفي قوله تعالى: ﴿خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾[7]، قرأ الجمهور: (غِشَاوَةٌ) بكسر الغين ورفع التاء، وقرأ الحسن، وزيد بـن علي: (غُشاوةٌ) بضم الغين ورفع التاء، وأصحاب عبد اللّه بالفتح، والنصب، وسكون الشين، وعبيد بن عمير كذلك، إلا أنه رفع التاء. وقرأ بعضهم (غِـشوةٌ) بالكـسر، والرفع، وبعضهم (غَشوةٌ)، وهي قراءة أبي حيوة، والأعمش قرأ بـالفتح، والرفـع، والنصب. وقال الثوري: كان أصحاب عبد اللّه يقرأونها (غشية) بفتح الغين، والياء،

---

(1) القيسي، مكي بن أبي طالب (ت: 437هـ)، (1975)، مشكل اعراب القرآن، ط2، دراسة وتحقيق: حاتم صالح الضامن، مطبعة سلمان الأعظمي، بغداد، العراق، 246/2.

(2) انظر الأندلسي، تفسير البحر المحيط: 135/9.

(3) سورة الواقعة، الآية: 21-22.

(4) الأندلسي، تفسير البحر المحيط: 82/10.

(5) سيبويه، الكتاب 95/1.

(6) الأندلسي، تفسير البحر المحيط: 82/10.

(7) سورة البقرة، الآية: 7.

والرفع، ونصب المفضل (غشاوة)[1]. وقرأ عاصم (غشاوةً) بالنصب، والتقدير: وجعل على أبصارهم غشاوة هذا ما ذهب إليه الفراء[2]، وأبو علي الفارسي[3]، ومكي القيسي[4]، والطبري[5]. غير أن الفارسي، والقيسي فضّلا وجه الرفع.

قال أبو علي الفارسي: وقراءة الرفع أولى؛ لأنّ النصب إمّا أن يحمله على ختم الظاهر، فيعرض في ذلك أنّك حلت بين حرف العطف، والمعطوف به، وهذا عندنا إنما يجوز في الشعر، وإمّا أن تحمله على فعل يدل عليه ختم تقديره: وجعل على أبصارهم، فيجيء الكلام من باب: متقلدا سيفا، ورمحا، وقول الآخر: علفتها تبنا، وماء باردا، ولا تكاد تجد هذا الاستعمال في حال سعة واختيار، فقراءة الرفع أحسن، وتكون الواو عاطفة جملة على جملة[6].

ونصب المفضل (غشاوةً)، يحتاج إلى إضمار ما أظهر في قوله: وَجَعَلَ عَلَى بَصَرِهِ غِشاوَةً، أي: وجعل على أبصارهم غشاوة، أو إلى عطف أبصارهم على ما قبله، ونصبها على حذف حرف الجر، أي بغشاوة، وهو ضعيف[7].

وفي قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن تُطِيعُوا الَّذِينَ كَفَرُوا يَرُدُّوكُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ فَتَنقَلِبُوا خَاسِرِينَ، بَلِ اللَّهُ مَوْلَاكُمْ وَهُوَ خَيْرُ النَّاصِرِينَ﴾[8]، قرأ الحسن(الله)[9] بالنصب أي: أطيعوا

---

(1) الأندلسي، تفسير البحر المحيط: 49/1.

(2) الفرّاء، معاني القرآن: 13/1.

(3) الأندلسي، تفسير البحر المحيط: 49/1.

(4) القيسي، مشكل إعراب القرآن 20/1.

(5) الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير (ت: 310هـ)، (1997)، جامع البيان عن تأويل آي القرآن (تفسير الطبري)، ط3، شركة مكتبة ومطبعة البابي الحلبي وأولاده، القاهرة، مصر: 262/1.

(6) الأندلسي، تفسير البحر المحيط: 50/1.

(7) المرجع نفسه: 49/1.

(8) سورة آل عمران، الآية: 149-150.

(9) الأندلسي، تفسير البحر المحيط: 76/2.

الله[1]، وهذا ما ذهب إليه ابن خالويه[2] على معنى: بل أطيعوا اللّـــه، لأن الـــشرط السابق يتضمن معنى النهي، أي لا تطيعوا الكفار فتكفروا، بل أطيعوا اللّه مولاكم[3].

وفي قوله تعالى: ﴿أَفَمَن كَانَ عَلَى بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّهِ وَيَتْلُوهُ شَاهِدٌ مِّنْهُ وَمِن قَبْلِهِ كِتَابُ مُوسَى إِمَامًا وَرَحْمَةً أُولَئِكَ يُؤْمِنُونَ بِهِ﴾[4]، قرأ محمد بن السائب الكلبي(الكتابَ)[5] بالنـــصب أي: يتلـــو كتاب موسى[6].

وقال أبو حيان: "وقرأ الكلبي: (كتابَ موسى)، نصبا، وفتح ميم (من) علـــى أنها موصولة، وتقديره: وآتينا الذي قبله كتابَ موسى"[7].

وفي قوله تعالى: ﴿وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَبِذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَى وَالْجَارِ الْجُنُبِ﴾[8]، قرأ أبو حيوة (الجار ذا القربى)[9] نصبا أي: أكرموا الجار ذا القربى[10].

قال الزمخشري: نصبا على الاختصاص كما قرئ (حافِظُوا عَلَى الـــصَّلَواتِ وَالصَّلاةِ الْوُسْطى)[11] تنبيها على عظم حقه لإدلائه بحقي الجوار والقربى[12].

---

(1) الفرّاء، معاني القرآن: 237/1.

(2) ابن خالويه، مختصر شواذ القراءات من كتاب البديع: 22.

(3) الأندلسي، تفسير البحر المحيط: 76/2.

(4) سورة هود، الآية: 81.

(5) الأندلسي، تفسير البحر المحيط: 211/5.

(6) الفرّاء، معاني القرآن: 206/2.

(7) الأندلسي، تفسير البحر المحيط: 211/5.

(8) سورة النساء، الآية: 36.

(9) ابن خالويه، مختصر شواذ القراءات من كتاب البديع: 26.

(10) الفرّاء، معاني القرآن: 267/1، والنحاس، إعراب القرآن: 415/1.

(11) سورة البقرة، الآية: 238.

(12) الأندلسي، تفسير البحر المحيط: 632/3.

وفي قوله تعالى: ﴿كُلُوا مِن رِّزْقِ رَبِّكُمْ وَاشْكُرُوا لَهُ بَلْدَةٌ طَيِّبَةٌ وَرَبٌّ غَفُورٌ﴾[1]، قراءة يعقوب(بلدةً طيبةً وربا غفورا) نصبا، والتقدير اسكنوا بلدة

واعبدوا رباً[2]، وقرأ رويس: بنصب الأربعة. قال أحمد بن يحيى: اسكنوا بلدة طيبة واعبدوا ربا غفورا. وقال الزمخشري: منصوب على المدح[3].

وفي قوله تعالى: ﴿مَّثَلُ الَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ فِي كُلِّ سُنبُلَةٍ مِّئَةُ حَبَّةٍ وَاللَّهُ يُضَاعِفُ لِمَن يَشَاء وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾[4]، قرأ يعقوب (مائةَ) نصبا أي: انبتت مئة حبة[5].

يقول أبو حيان في توجيه قراءة النصب: "وقرئ شاذا: مائة حبة، بالنصب، وقدر بأخرجت، وقدره ابن عطية بأنبتت، والضمير عائد على الحبة، وجوز أن ينتصب على البدل من: سَبْعَ سَنابِلَ، وفيه نظر، لأنّه لا يصح... فإن قدرت في الكلام محذوفا وهو: أنبتت حب سبع سنابل، جاز أن يكون: مِائَةُ حَبَّةٍ بدل بعض من كل على حذف: حب، وإقامة سبع مقامه"[6].

وفي قوله تعالى: ﴿وَأَعْتَدْنَا لَهُمْ عَذَابَ السَّعِيرِ، وَلِلَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ وَبِئْسَ الْمَصِيرُ﴾[7]، وقرأ الجمهور: (عَذابُ جَهَنَّمَ) برفع الباء، وقرأ الضحاك، والأعرج،

---

(1) سورة سبأ، الآية: 15.

(2) ابن خالويه، مختصر شواذ القراءات من كتاب البديع، ص121.

(3) الأندلسي، تفسير البحر المحيط: 534/8.

(4) سورة البقرة، الآية: 261.

(5) النحاس، إعراب القرآن: 286/1، وابن خالويه، مختصر شواذ القراءات من كتاب البديع: 16.

(6) الأندلسي، تفسير البحر المحيط: 657/2.

(7) سورة الملك، الآية: 5-6.

وأسيد بن أسيد المزني، والحسن في رواية هارون عنه: (عذابَ) بالنصب عطفا على عَذابَ السَّعِيرِ، أي: وأعتدنا للذين كفروا عذاب جهنم[1].

وفي قوله تعالى: ﴿مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنَّهُ مَن قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا﴾[2]، قرأ الحسن (فسادا) بالنصب أي: وعمل فسادا[3]. على تقدير حذف فعل يدل عليه أول الكلام تقديره؛ أو أحدث فسادا؛ والدليل عليه قوله: ﴿مَنْ قَتَلَ نَفْساً بِغَيْرِ نَفْسٍ﴾ لأنه من أعظم الفساد[4].

وفي قوله تعالى: ﴿قَالَ ابْنَ أُمَّ إِنَّ الْقَوْمَ اسْتَضْعَفُونِي وَكَادُوا يَقْتُلُونَنِي فَلَا تُشْمِتْ بِيَ الْأَعْدَاءَ وَلَا تَجْعَلْنِي مَعَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾[5]، قرأ ابن محيصن، ومجاهد الْأَعْداءَ بالنصب، وخرّج أبو الفتح قراءة مجاهد على أن تكون لازمة، والمعنى فلا تشمت أنت يا ربّ، وجاز هذا، كما قال اللّه يستهزئ بهم، ونحو ذلك، ثم عاد إلى المراد فأضمر فعلا نصب به الأعداء كقراءة الجماعة[6].

وهذا خروج عن الظاهر، وتكلّف في الإعراب، وقد روي تعدّي (شمت) لغة، فلا يتكلّف أنها لازمة مع نصب الأعداء، وأيضا قوله: ﴿اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾[7] إنما ذلك على سبيل المقابلة لقولهم: إِنَّما نَحْنُ مُسْتَهْزِؤُنَ[8]، فقال: اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ، وكقوله:

---

(1) ابن خالويه، مختصر شواذ القراءات من كتاب البديع: 159، والأندلسي، تفسير البحر المحيط: 232/10.

(2) سورة المائدة، الآية: 32.

(3) النحاس، إعراب القرآن: 494/1. وابن جنّي، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: 210/1.

(4) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 146/6.

(5) سورة الأعراف، الآية: 150.

(6) ابن جنّي، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: 259/1، والأندلسي، تفسير البحر المحيط: 183/5.

(7) سورة البقرة، الآية: 15.

(8) سورة البقرة، الآية: 14.

﴿وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ اللَّهُ﴾[1]، ولا يجوز ذلك ابتداء من غير مقابلة[2].

وفي قوله تعالى: ﴿وَتَحْسَبُهُمْ أَيْقَاظًا وَهُمْ رُقُودٌ وَنُقَلِّبُهُمْ ذَاتَ الْيَمِينِ وَذَاتَ الشِّمَالِ وَكَلْبُهُم بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ﴾[3]، قرأ الحسن(تقلُّبَهم) نصبا يقول ابن جني "هذا منصوب بفعل دل عليه ما قبله من قوله تعالى: (وَتَرَى الشَّمْسَ إِذَا طَلَعَت تَّزَاوَرُ عَن كَهْفِهِمْ)[4] كأنه قال: وترى أو تشاهد تقلبهم)[5].

وفي قوله تعالى: ﴿عَبَسَ وَتَوَلَّى، أَن جَاءَهُ الْأَعْمَى﴾[6]، قرأ الجمهور: (عَبَسَ) مخففا، وأَنْ بهمزة واحدة، وزيد بن علي: بتشديد الباء، والحسن، وأبو عمران الجوني، وعيسى: أآن بهمزة، ومدة بعدها وبعض القراء: بهمزتين محققتين، والهمزة في هاتين القراءتين للاستفهام، وفيهما يقف على تولّى. والمعنى: ألأن جاءه كاد كذا[7].

وفي قراءة الحسن (آن) يقول ابن جنّي: (آن) معلقه بفعل محذوف دلّ عليه قوله تعالى: (عبس وتولى) تقديره: آن جاءه الأعمى أعرض عنه[8].

وفي قوله تعالى: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا بَلْ أَحْيَاءٌ عِندَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ﴾[9]، قرأ الجمهور: (بَلْ أَحْيَاءٌ) بالرفع، على أنّه خبر مبتدأ محذوف تقديره: بل هم أحياء. وقرأ ابن أبي عبلة: (أحياءً) بالنصب[10].

---

(1) سورة الأنفال، الآية: 30.

(2) الأندلسي، تفسير البحر المحيط: 183/5.

(3) سورة الكهف، الآية: 18.

(4) سورة الكهف، الآية: 17.

(5) ابن جنّي، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: 26/2، وانظر: الأندلسي، تفسير البحر المحيط: 153/7.

(6) سورة عبس، الآية: 1-2.

(7) الأندلسي، تفسير البحر المحيط: 406/10.

(8) ابن جنّي، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: 352/2.

(9) سورة آل عمران، الآية: 169.

(10) الأندلسي، تفسير البحر المحيط: 101/3.

قال الزمخشري: على معنى بل أحسبهم أحياء، وتبع في إضمار هذا الفعل الزجاج، قال الزجاج: ويجوز النصب على معنى: بل أحسبهم أحياء، ورده عليه أبو علي الفارسي في الإغفال، وقال: لا يجوز ذلك، لأن الأمر يقين، فلا يجوز أن يؤمر فيه بمحسبة، ولا يصح أن يضمر له إلا فعل المحسبة. فوجه قراءة ابن أبي عبلة، أن يضمر فعلا غير المحسبة أعتقدهم، أو أجعلهم[1].

وذلك ضعيف، إذ لا دلالة في الكلام على ما يضمر كلام أبي علي، وقوله: لا يجوز ذلك لأنّ الأمر يقين، فلا يجوز أن يؤمر فيه بمحسبة، معناه: أنّ المتيقن لا يعبر عنه بالمحسبة، لأنّها لا تكون لليقين[2].

وهذا الذي ذكره هو الأكثر، وقد يقع (حسب) لليقين كما تقع (ظن)، لكنه في (ظن) كثير، وفي حسب قليل، وقوله: ولا يصح أن يضمر له إلا فعل المحسبة غير مسلم، لأنّه إذا امتنع من حيث المعنى إضماره أضمر غيره لدلالة المعنى عليه، لا اللفظ. وقوله: أو اجعلهم، هذا لا يصح البتة، سواء كانت اجعلهم بمعنى أخلقهم، أو صيرهم، أو سمهم، أو القهم. وقوله: وذلك ضعيف أي النصب، وقوله: إذ لا دلالة في الكلام على ما يضمر، إن عني من حيث اللفظ فصحيح، وإن عنى من حيث المعنى فغير مسلم له، بل المعنى يسوغ النصب على معنى اعتقدهم، وهذا على تسليم إن حسب لا يذهب بها مذهب العلم[3].

وفي قوله تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا لِلَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ إِذْ تَأْمُرُونَنَا أَنْ نَكْفُرَ بِاللَّهِ وَنَجْعَلَ لَهُ أَنْدَادًا وَأَسَرُّوا النَّدَامَةَ لَمَّا رَأَوُا الْعَذَابَ﴾[4]، قرأ ابن جبير، وطلحة، وراشد[5]:

---

(1) الأندلسي، تفسير البحر المحيط: 102/3.

(2) المرجع نفسه: 102/3.

(3) المرجع نفسه: 103/3.

(4) سورة سبأ، الآية: 33.

(5) وراشد هذا من التابعين ممن صحّح المصاحف بأمر الحجاج انظر ابن جنّي، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: 194/2، والأندلسي، تفسير البحر المحيط: 552/8.

(مكرَ) نصبوا الراء على الظرف، وناصبه فعل مضمر، أي صددتمونا مكر الليل والنهار، أي في مكرهما، ومعناه دائما[1].

يقول ابن جنّي: "رفع بفعل مضمر دلّ عليه قوله تعالى: ﴿أَنَحْنُ صَدَدْنَاكُمْ عَنِ الْهُدَى بَعْدَ إِذْ جَاءَكُمْ﴾[2]، فقالوا في الجواب: بل صدنا مكر الليل والنهار أي: كرروهما"[3].

وقال صاحب اللوامح: يجوز أن ينتصب بإذ تأمروننا مكر الليل والنهار.. وهذا وهم، لأن ما بعد إذ لا يعمل فيما قبلها. وقال الزمخشري: بل يكون الإغراء مكرا دائما لا يفترون عنه[4]..

وفي قوله تعالى: ﴿وَوَهَبْنَا لِدَاوُودَ سُلَيْمَانَ نِعْمَ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ، إِذْ عُرِضَ عَلَيْهِ بِالْعَشِيِّ الصَّافِنَاتُ الْجِيَادُ، فَقَالَ إِنِّي أَحْبَبْتُ حُبَّ الْخَيْرِ عَنْ ذِكْرِ رَبِّي حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ﴾[5]، قراءة ابن مسعود (الجياد إني أحببت)، وحذف فعل القول أي: قال: إنّي أحببت حبّ الخير عن ذكر ربي[6]، فالمعنى يدلّ على انتقال الكلام من ضمير المخاطب إلى المتكلم، فسياق الكلام لابد له من تقدير فعل حتى يستقيم المعنى.

وفي قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَامُوا تَتَنَزَّلُ عَلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةُ أَلَّا تَخَافُوا وَلَا تَحْزَنُوا وَأَبْشِرُوا بِالْجَنَّةِ الَّتِي كُنْتُمْ تُوعَدُونَ﴾[7]، قراءة ابن مسعود (لا تخافوا) بحذف (أن) أي: تقول الملائكة: لا تخافوا[8] وقدّر فعل القول.

---

(1) ابن جنّي، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: 194/2، وأبو حيان البحر المحيط 552/8.

(2) سورة سبأ، الآية: 32.

(3) ابن جنّي، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: 194/2.

(4) الأندلسي، تفسير البحر المحيط: 552/8.

(5) سورة ص، الآية: 30–32.

(6) الفرّاء، معاني القرآن: 180/3.

(7) سورة فصلت، الآية: 30.

(8) الفرّاء، معاني القرآن: 180/3، وانظر الأندلسي، تفسير البحر المحيط: 304/9.

فقراءة الجمهور تبين لهم السبب المانع لخوفهم، بينما تبين قراءة الحذف قول الملائكة، ولذلك كان لابد من تقدير فعل يستقيم به المعنى.

وفي قوله تعالى: ﴿فَدَعَا رَبَّهُ أَنَّ هَؤُلَاءِ قَوْمٌ مُّجْرِمُونَ﴾[1]، قرأ الجمهور: أنّ هؤلاء، بفتح الهمزة، أي بأنّ هؤلاء.

وقرأ ابن أبي إسحاق، وعيسى، والحسن في رواية، وزيد بن علي: بكسرها[2]. أي: قال: إنّ هؤلاء قوم مجرمون[3]، والسياق يبيّن لنا إنّ الدعاء كان قوله (إنّ هؤلاء قوم مجرمون) أي: فانتقم منهم فجاز حذفه لمّا دلّ عليه المعنى.

وفي قوله تعالى: ﴿وَنَادَى نُوحٌ ابْنَهُ وَكَانَ فِي مَعْزِلٍ يَا بُنَيَّ ارْكَب مَّعَنَا وَلَا تَكُن مَّعَ الْكَافِرِينَ﴾[4]، قرأ السدّي (ابناه) وذهب ابن جنّي إلى تقدير فعل القول في هذه القراءة حيث قال: "وهو على الحكاية قال له يا ابناه على النداء"[5].

وأيضا في قوله تعالى: ﴿أَهَؤُلَاءِ الَّذِينَ أَقْسَمْتُمْ لَا يَنَالُهُمُ اللَّهُ بِرَحْمَةٍ ادْخُلُوا الْجَنَّةَ لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمْ وَلَا أَنتُمْ تَحْزَنُونَ﴾[6]، قرأ عكرمة (دخلوا) إخبارا بفعل ماض، وقرأ طلحة، وابن وثاب، والنخعي (أُدخِلوا) بكسر (الخاء) وعلى هاتين القراءتين يكون قوله لا خَوْفٌ عَلَيْكُمْ على تقدير مقولا لهم لا خوف عليكم أي: فيقال لهم ادخلوا الجنة[7].

---

(1) سورة الدخان، الآية: 22.

(2) الأندلسي، تفسير البحر المحيط: 401/9.

(3) الفرّاء، معاني القرآن: 40/3، وابن خالويه، مختصر شواذ القراءات من كتاب البديع: 137. والقيسي، مشكل إعراب القرآن: 289/2.

(4) سورة هود، الآية: 42.

(5) ابن كثير، إسماعيل بن عمرو (ت: 774هـ)، (1998)، تفسير القرآن العظيم، تقديم عبد القادر الأرناؤوط، ط2، مكتبة دار السلام، الرياض، المملكة العربية السعودية: 222/1-223.

(6) سورة الأعراف، الآية: 49.

(7) ابن جنّي، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: 250/1، والأندلسي، تفسير البحر المحيط: 60/5.

وفي قوله تعالى: ﴿قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ، النَّارِ ذَاتِ الْوَقُودِ﴾[1]، قرأ ابن أبي عبلة (النارُ) بالرفع. ويذهب الفرّاء إلى تقدير فعل محذوف وهو: قتلتهم النار[2].

فعلى قراءة الخفض تكون النار هي الأخدود، وهذا ما يوافق الإعراب، والمعنى، وعلى قراءة الرفع يؤثّر الإعراب في تقدير المحذوف العامل فيه، ويكون المعنى الدعاء عليهم: بأن يحرقوا بهذه النار التي أشعلوها لحرق المؤمنين، غير أنّ المعنى في القراءتين لم يتعارض.

وفي قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَّارٌ أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾[3]، قرأ الجمهور: وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ، بالجر عطفا على اسم اللّه. وقرأ الحسن: والملائكة والناس أجمعون، بالرفع.

يقول أبو حيان: (وخرّج هذه القراءة جميع من وقفنا على كلامه من المعربين، والمفسرين على أنّه معطوف على موضع اسم اللّه، لأنّه عندهم في موضع رفع على المصدر، وقدروه: أن لعنهم اللّه، أو: أن يلعنهم اللّه)[4].

ولم يجز أبو حيان هذا التوجيه فيقول: "وهذا الذي جوزوه ليس بجائز على ما تقرر في العطف على الموضع، من أنّ شرطه أن يكون ثمّ طالب، ومحرز للموضع لا يتغير، هذا إذا سلّمنا أنّ لعنة هنا من المصادر التي تعمل، وأنّه ينحل لأن والفعل. والذي يظهر أنّ هذا المصدر لا ينحل لأن والفعل، لأنه لا يراد به العلاج. وكان المعنى: أن عليهم اللعنة المستقرة من اللّه على الكفار، أضيفت إلى اللّه على سبيل التخصيص، لا على سبيل الحدوث"[5].."

---

(1) سورة البروج، الآية: 4-5.

(2) الفرّاء، معاني القرآن: 253/3.

(3) سورة البقرة، الآية: 161.

(4) الأندلسي، تفسير البحر المحيط: 72/2.

(5) المرجع نفسه: 73/2.

ويذهب ابن جنّي إلى تقدير فعل محذوف أي: وتلعنهم الملائكة والناس أجمعون[1].

ويذهب أبو حيان في تخريج هذه القراءة إلى.

أولا: أنه على إضمار فعل لمّا لم يمكن العطف، التقدير: وتلعنهم الملائكة، كما خرج سيبويه في: هذا ضارب زيد وعمرا: أنّه على إضمار فعل: ويضرب عمرا.

الثاني: أنه معطوف على لعنة اللّه على حذف مضاف، أي لعنة اللّه ولعنة الملائكة، فلما حذف المضاف أعرب المضاف إليه بإعرابه، نحو: (وَسْئَلِ الْقَرْيَةَ)[2].

الثالث: أن يكون مبتدأ حذف خبره لفهم المعنى، أي: والملائكة والناس أجمعون يلعنونهم[3]. فأبوحيان لم يجز العطف على موضع لفظ الجلالة لا لعلة المعنى، ولكن لعلة الإعراب، إذ لابد من توافق المعنى مع الإعراب، أو العكس، وإلا ردّ أحدهم الآخر ووجب تقدير ما يوافقهما.

### 2.2 حذف الاسم:

### 1.2.2 حذف المبتدأ:

يحذف المبتدأ من التركيب وجوباً، وجوازاً وهذا الحذف يجيزه الاستعمال اللغوي إذا دلّ على المحذوف دليل[4] كقولك: كيف زيد؟ فتقول صحيح أي: هو صحيح، قال سيبويه[5]: "وذلك أنك رأيت صورة شخص، فصار آية لك على معرفة

---

(1) ابن جنّي، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: 116/1.

(2) سورة يوسف، الآية: 82.

(3) الأندلسي، تفسير البحر المحيط: 73/2.

(4) انظر ابن هشام، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف (ت: 761هـ)، (1963)، شرح قطر الندى وبل الصدى، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، القاهرة، مصر، ص125، والمبرّد، المقتضب 129/4، وابن يعيش، شرح المفصل: 94/1، وابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: 191/1.

(5) سيبويه، الكتاب: 130/1.

الشخص، فقلت: عبد الله وربي، كأنك قلت: ذاك عبد الله، أو هذا عبد الله، أو سمعت صوتاً، فعرفت صاحب الصوت، فصار آية لك على معرفته، فقلت: زيد وربي، أو مسست جسداً، أو شممت ريحاً، فقلت: زيد، أو المسك، أو ذقت طعاماً، فقلت: العسل".

يقول ابن جنّي: " قد حذف المبتدأ تارة، نحو هل لك في كذا (وكذا) أي هل لك فيه حاجة، أو إرب. وكذلك قوله -عز وجل-: (كأنَّهم يومَ يَرَوْن ما يُوعدون لم يلبثُوا إلا ساعة من نهار بلاغُ) أي ذلك أو هذا بلاغ، وهو كثير"[1].

وجّه علماء القراءات كثير من القراءات القرآنية على تقدير مبتدأ محذوف، فمن هذه القراءات القرآنية:

قراءة ابن أبي عبلة[2] في قوله تعالى: ﴿قُلْ أَغَيْرَ اللَّهِ أَتَّخِذُ وَلِيًّا فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ﴾[3]، قرأ ابن أبي عبلة: (فاطرُ) بالرفع: فقد ذكر الزجاج أن الرفع جائز على المدح لله جل، وعز الثناء عليه، فمن رفعه فعلى إضمار (هو)، ويكون المعنى هو فاطر السماوات والأرض، وذهب مذهبه النحاس والرازي[4].

ويمكن القول، إن هذا القطع، وتحول الإعراب ظاهرة بارزة في النحو العربي تنبّه الأذهان، وتستدعي اهتمامها؛ لأنه تحول من دون سبب ظاهر فيه، فلو ذكر الاسم المبتدأ ما بقي من تلك المزية شيء؛ لأن الجملة بهما ستكون تامة الطرفين، وليس فيهما ما يدعو إلى التنبيه، بخلاف قطع النعت عن منعوته إلى الرفع

---

(1) ابن جنّي، الخصائص: 362/2.

(2) مكرم، معجم القراءات: ج 4 ص 39.

(3) سورة الأنعام، الآية: 14.

(4) الزجّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج2 ص188، والنحاس، إعراب القرآن، ج2 ص508، وانظر: الرازي، فخر الدين محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي البكري (ت: 606هـ)، (1978)، التفسير الكبير المسمى مفاتيح الغيب، ط1، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ج2 ص178.

من دون ذكر مبتدأ معه، فإنه يستلزم الاهتمام به والتنبيه عليه مع بقاء فائدته ودلالته السابقة أيضا.

وفي قوله تعالى: ﴿وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومَ مُسَخَّرَاتٍ بِأَمْرِهِ أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ تَبَارَكَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾[1]، قرأ ابن عامر (والشمسُ والقمرُ والنجومُ مسخراتٌ) بالرفع، وقرأ الباقون بالنصب وقرأ أبو بكر عن عاصم، وروى حفص عن عاصم مثل قراءة ابن عامر في (مسخرات) وحدها، ونصب الباقي[2].

يوجه الفارسي قراءة الرفع في (مسخرات)، ونصب الباقي بقوله: (ووجه ما روي عن عاصم من الرفع في مسخرات وحدها، انه لم يجعلها حالا مؤكدة، وجعلها خبر ابتداء محذوف، كأنه لما قال: (سخر لكم الليلَ والنهارَ والشمسَ والقمرَ والنجومُ)[3]، قال بعد ذلك هي مسخراتٌ، فحذف المبتدأ، وأضمره لدلالة الخبر عليه، وهو إذا جعله خبر ابتداء محذوف، فقد علم ذلك بما تقدم"[4].

ولعل هذا يدخل في باب المغايرة في الحركة الإعرابية؛ لإضافة معنى خاص يقتضيه المقام.

وحمل على حذف المبتدأ أيضا قراءة حمزة في قوله تعالى: ﴿هُدًى وَرَحْمَةً لِّلْمُحْسِنِينَ﴾[5]، حيث قرأ حمزة (ورحمةٌ) بالرفع، وقرأ الباقون بالنصب[6]، وحجة من

---

(1) سورة النحل، الآية: 12.

(2) الفارسي، الحجة في علل القراءات السبع: 55/5، وابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص370، وانظر: الداني، أبو عمرو عثمان بن سعيد (ت: 444هـ)، (1996)، التيسير في القراءات السبع، ط1، عنى بتصحيحه أوتوبرتزل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ص104، والعكبري، إعراب القراءات الشواذ: 758/2، والبناء، إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر: 181/2.

(3) سورة النحل، الآية: 12.

(4) الفارسي، الحجة في علل القراءات السبع: 57/5.

(5) سورة لقمان، الآية: 3.

(6) ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص512، والفارسي، الحجة في علل القراءات السبع 272/3، والقيسي، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: 187/2.

رفع، أنّه اضمر مبتدأ، وجعل (هدى) خبره، وعطف عليه (رحمة)[1]. أي هو هدى ورحمة وللمحسنين متعلقان بمحذوف صفة أو بنفس المصدر[2].

ومن ذلك أيضا قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَتْ أُمَّةٌ مِّنْهُمْ لِمَ تَعِظُونَ قَوْمًا اللَّهُ مُهْلِكُهُمْ أَوْ مُعَذِّبُهُمْ عَذَابًا شَدِيدًا قَالُوا مَعْذِرَةً إِلَى رَبِّكُمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾[3]، حيث قرأ ابن كثير، ونافع، وأبو عمر، وابن عامر: (معذرةٌ) بالرفع على تقدير مبتدأ محذوف والتقدير: موعظتنا معذرةٌ إلى الله ويقول سيبويه: (لم يريدوا أن يعتذروا اعتذاراً مستأنف من أمر ندموا عليه، ولكنهم قيل لهم: (لم تعظون قوما)؟ قالوا: موعظتنا معذرةٌ إلى ربكم[4].

وقال ابن خالويه: "فالحجة لمن قرأه بالرفع، أنّه أراد أحد وجهين من العربية، إما أن يكون أراد: قالوا موعظتنا إياهم معذرة، فتكون خبر ابتداء محذوف، أو يضمر قبل ذلك ما يرفعه، كقوله: سورة أنزلناها يريد: هذه سورة"[5].

وفي قوله تعالى: ﴿قَالَتْ يَا وَيْلَتَى أَأَلِدُ وَأَنَا عَجُوزٌ وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عَجِيبٌ﴾[6]، قرأ ابن مسعود، والأعمش، وأبي بن كعب: (شيخٌ) بالرفع[7]. على أنّ شيخاً خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: هذا بعلي هو شيخٌ، أو بعلي بدل من المبتدأ الذي هو (هذا)،

---

(1) الفارسي، الحجة في علل القراءات السبع: 272/3، والقيسي، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: 187/2.

(2)الدرويش، محي الدين، (د.ت)، إعراب القرآن وبيانه: دار الإرشاد، دمشق، سوريا: 527/7.

(3) سورة الأعراف، الآية: 164.

(4) سيبويه، الكتاب 384/1، الأندلسي، تفسير البحر المحيط: 412/4، ابن مجاهد، السبعة في القراءات: 296.

(5) ابن خالويه، الحجة في القراءات، 166.

(6) سورة هود، الآية: 72.

(7) ابن جنّي، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: 234/1، والأندلسي، تفسير البحر المحيط: 244/5، والهمذاني، المنتخب حسين بن أبي العز (ت: 643هـ)، (1991)، الفريد في إعراب القرآن المجيد، ط1، تحقيق: فهمي النمر، وفؤاد علي، دار الثقافة، الدوحة، قطر: 649/2-650.

و(شيخ) هو الخبر، أو (شيخ) بدل من بعلي، كأنّه قيل: هذا شيخ، أو يكونان معا خبرين عن هذا كما تقول: هذا حلو حامض، أي: قد جمع الحلاوة، والحموضة[1].

وفي قوله تعالى: ﴿ثُمَّ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ تَمَامًا عَلَى الَّذِيَ أَحْسَنَ وَتَفْصِيلاً لِّكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً لَّعَلَّهُم بِلِقَاءِ رَبِّهِمْ يُؤْمِنُونَ﴾[2]، قرأ يحيى بن يعمر، وابن أبي إسحاق، والحسن، والأعمش، والسلمي: (على الذي أحسنُ)، برفع (أحسنُ) على انه خبر لمبتدأ محذوف، وانتقاله من الفعلية إلى الاسمية والتقدير: هو أحسن[3]. وقد وجّه ابن جني هذه القراءة بقوله: (وهذا مستضعف عندنا؛ لحذفك المبتدأ العائد على الذي؛ لإن تقديره: تماما على الذي هو أحسن، وحذف (هو)، من هنا ضعّف)[4].

ونقل سيبويه عن الخليل انه سمع من العرب من يقول: ما أنا بالذي قائل لك سوءاً، وما أنا بالذي قائلٌ لك قبحا، على تقدير مبتدأ محذوف، أي: ما أنا بالذي هو قائل، وعدّها البصريون من القراءات الشواذ؛ لاشتراطهم طول الصلة، وجوّز ذلك الكوفيون، إذ إنّهم لا يشترطون ذلك، ولا يقتصر عندهم على الضرورة الشعرية، يؤيد ذلك قراءة مالك بن دينار، وابن أبي عبلة، والضحاك، ورؤبة في قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لاَ يَسْتَحْيِي أَن يَضْرِبَ مَثَلاً مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا﴾[5]، برفع (بعوضةٌ)، والتقدير: مثلا الذي هو بعوضة[6].

---

(1) الهمذاني، الفريد في إعراب القرآن المجيد: 376/2.

(2) سورة الأنعام، الآية: 154.

(3) الأندلسي، تفسير البحر المحيط: 255/14، والهمذاني، الفريد في إعراب القرآن المجيد: 252/2.

(4) ابن جنّي، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: 234/1.

(5) سورة البقرة، الآية: 26.

(6) ابن جنّي، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: 234/1، السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 228/5.

وفي قوله تعالى: ﴿نَزَّاعَةً لِّلشَّوَى﴾[1]، قرأ الجمهور[2]، والأعمش (نزاعةٌ) بالرفع[3]. والتقدير: (هي نزاعةٌ)، على أنّها خبر مبتدأ محذوف، وهي أقوى من النصب وعليه الجمهور، وتمكّنه في الإعراب[4].

ويوجّه الزمخشري قراءة الرفع بقوله: "ونَزَّاعَةً خبر بعد خبر لأنّ، أو خبر للظى إن كانت الهاء ضمير القصة، أو صفة له إن أردت اللهب، والتأنيث لأنه في معنى النار. أو رفع على التهويل، أى: هي نزاعة"[5].

ويرى ابن خالويه أنّ وجه الرفع هو، إمّا على البدل من لظى، وإمّا على إضمار ما يرفعها[6].

وفي قوله تعالى: ﴿وَيَعْلَمَ الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِنَا مَا لَهُم مِّن مَّحِيصٍ﴾[7]، فقد قرأها نافع وابن عامر (ويعلمُ) بالرفع[8]. وقد وجّه مكي قراءة الرفع على "أنه خبر مبتدأ محذوف والتقدير: وهو يعلمُ الذين"[9].

ويوجّه الزمخشري وجوه القراءات الثلاث لـ(يعلم) بقوله: "فإن قلت: فما وجوه القراءات الثلاث في وَيَعْلَمَ؟ قلت: أما الجزم فعلى ظاهر العطف، وأما الرفع

---

(1) سورة المعا رج، الآية: 16.

(2) الأندلسي، تفسير البحر المحيط: 252/8.

(3) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن م9/ 287/18، الرازي، تفسير الكبير المسمى مفاتيح الغيب: 127/30.

(4) القيسي، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: 336/2.

(5) الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: 610/4.

(6) الفارسي، الحجة في القراءات السبع، 352/1.

(7) سورة الشورى، الآية: 35.

(8) القيسي، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: 646/2، ابن الجزري، النشر في القراءات العشر: 367/2.

(9) القيسي، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: 251/2.

فعلى الاستئناف، وأما النصب فللعطف على تعليل محذوف تقديره: لينتقم منهم ويعلم الذين يجادلون"[1].

وذكر أبو حيان وجه قراءة الرفع بقوله: وقرأ الأعرج، وأبو جعفر، وشيبة، ونافع، وابن عامر، وزيد بن علي: ﴿وَيَعْلَمُ﴾ بالرفع على القطع[2].

وفي قوله تعالى: ﴿وَمَا أُنزِلَ عَلَى الْمَلَكَيْنِ بِبَابِلَ هَارُوتَ وَمَارُوتَ﴾[3]، فقد جاء في الكشاف، وإعراب القراءات الشواذ (وقرئ بالرفع على تقدير (هما هاروت وماروت) على تقدير حذف المبتدأ[4]. ولعل الاختلاف بين قراءة النصب بتقدير الفعل أعني، والرفع بتقدير الاسم المحذوف يطرأ عنه تغيير في التركيب، وتحول الجملة من مركب فعلي إلى مركب اسمي، أو العكس، والذي يحدد التركيب كونه فعليا، أو اسميا هو التوجيه النحوي للقراءة، وتقدير المحذوف الذي يدل عليه السياق.

وفي قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى تَهْتَدُوا قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾[5]، وقرأ ابن هرمز، والأعرج، وابن أبي عبلة[6] (ملةُ) بالرفع، وهو خبر مبتدأ محذوف، أي بل الهدى ملة، أو أمرنا ملته، أو نحن ملته، أي أهل ملته، أو مبتدأ محذوف الخبر، أي بل ملة إبراهيم حنيفاً ملتنا[7].

---

(1) الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: 227/4.

(2) الأندلسي، تفسير البحر المحيط: 506/7.

(3) سورة البقرة، الآية: 102.

(4) العكبري، إعراب القراءات الشواذ 192/1-193، الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: 301/1.

(5) سورة البقرة، الآية: 135.

(6) الأندلسي، تفسير البحر المحيط: 397/1.

(7) الفراء، معاني القرآن: 83/1، الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: 194/1، الأندلسي، تفسير البحر المحيط: 397/1.

وفي قوله تعالى: ﴿أَيَحْسَبُ الإِنسَانُ أَلَّن نَجْمَعَ عِظَامَهُ، بَلَى قَادِرِينَ عَلَى أَن نُّسَوِّيَ بَنَانَه﴾[1]، فقد قرأ ابن أبي عبلة، وابن السميفع[2] (قادرون) بالرفع على انه خبر مبتدأ محذوف والتقدير: (نحن قادرون)[3].

مع أنّ المعنى مفهوم لدى المتلقي في كلتا القراءتين، إلا أنّ النحو يتطلب تقدير محذوف، يسوّغ الحركة الإعرابية، فلذلك يتغير التركيب في قراءة النصب وتقدير فعل، وجعل (قادرين) حال من الضمير المتصل بالفعل، من مركب فعلي إلى مركب اسمي في قراءة الرفع، وتقدير مبتدأ محذوف، والذي أحوج إلى ذلك الإعراب لا المعنى.

وفي قوله تعالى: ﴿وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الأَرْضِ جَمِيعًا مِّنْهُ إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾[4]، فقد قرأ مسلمه (منُّه) بالرفع على انه اسم، والتقدير: (ذلك منُّه)، وهذا تقدير أبي حاتم السجستاني، حذف المبتدأ لدلالة ما قبله عليه ووافقه النحاس وابن جنّي[5].

وفي قوله تعالى: ﴿أَمِ اتَّخَذُوا مِن دُونِهِ آلِهَةً قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ هَذَا ذِكْرُ مَن مَّعِيَ وَذِكْرُ مَن قَبْلِي بَلْ أَكْثَرُهُمْ لاَ يَعْلَمُونَ الْحَقَّ فَهُم مُّعْرِضُونَ﴾[6]، قرأ الحسن (الحقُّ) بالرفع، وذهب ابن جني، ومكي القيسي، والنحاس إلى تقدير مبتدأ محذوف والتقدير: (هو الحقُ)[7].

---

(1) سورة القيامة، الآية: 3-4.

(2) الفراء معاني القرآن: 208/3، الأندلسي، تفسير البحر المحيط: 381/8.

(3) الفراء، معاني القرآن: 208/3، الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: 4/ 660، الأندلسي، تفسير البحر المحيط: 381/8.

(4) سورة الجاثية، الآية: 13.

(5) ابن جنّي، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: 262/2، والنحاس، إعراب القرآن: 127/3.

(6) سورة الأنبياء، الآية: 24.

(7) ابن جنّي، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: 61/2، والقيسي، مشكل إعراب القرآن: 83/2، وإعراب القرآن: 270/2.

وفي قراءة ابن أبي عبلة لقوله تعالى: ﴿طه مَا أَنزَلْنَا عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لِتَشْقَى إِلَّا تَذْكِرَةً لِّمَن يَخْشَى تَنزِيلاً مِّمَّنْ خَلَقَ الأَرْضَ وَالسَّمَاوَاتِ الْعُلَى﴾[1]، فقد قرأها (تنزيلُ)[2] بالرفع، على تقدير مبتدأ محذوف أي: هو تنزيلُ، وهذا ما ذهب إليه الفراء في توجيه هذه القراءة[3].

وفي قراءة محمد بن كعب القرطبي في قوله تعالى: ﴿لَهُمْ فِيهَا فَاكِهَةٌ وَلَهُم مَّا يَدَّعُونَ سَلامٌ قَوْلاً مِن رَّبٍّ رَّحِيمٍ﴾[4]، قرأها (سلمٌ) بالرفع، وذهب ابن جني إلى تقدير مبتدأ محذوف، والتقدير: ذاك سلم.

وذهب إلى ذلك أيضا القيسي في توجيهه لقراءة أبي معاذ في قوله تعالى: ﴿فَتِلْكَ بُيُوتُهُمْ خَاوِيَةً بِمَا ظَلَمُوا إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَةً لِّقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾[5]، قرأها (خاويةٌ) بالرفع، والتقدير: (هي خاويةٌ)[6].

### 2.2.2 حذف الخبر:

يحذف الخبر وجوبا، وجوازا، فيحذف وجوبا بعد(لولا) نحو: (لولا زيدٌ)، أو أن يكون المبتدأ صريحا في القسم نحو: (لعمرك لأفعلنَ)، أو أن يكون المبتدأ معطوفا عليه اسم بواو هي نص في المعية نحو(كل رجل وضيعته)، أو أن يكون المبتدأ مصدراً عاملا في اسم مفسر لضمير ذي حال لا يصح كونها خبر عن المبتدأ المذكور نحو: (ضربي زيدا قائما)، ويحذف جواز نحو: (خرجت فإذا الأسد) أي: فإذا الأسد حاضرٌ، أو موجودٌ[7].

---

(1) سورة طه، الآية: 1-4.

(2) الأندلسي، تفسير البحر المحيط: 225/6.

(3) الفراء، معاني القرآن: 174/2.

(4) سورة يس، الآية: 57-58.

(5) سورة النمل، الآية: 52.

(6) انظر ابن جنّي، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: 214/2-215، والقيسي، مشكل إعراب القرآن: 154/2.

(7) ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج1 ص220، 231.

يقول ابن جنّي: " وقد حذف الخبر نحو قولهم في جواب من عندك: زيد، أي زيد عندي. وكذا قوله تعالى: ﴿طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ﴾[1] إن شئت كان على: طاعة، وقول معروف أمثل من غيرهما، وإن شئت كان على: أمرنا طاعة وقول معروف. وعليه قوله:

(فقالت: على اسم الله أمُرك طاعةٌ... وإن كنتُ قد كُلِّفْتُ ما لم أُعوَّد)[2]

ويكثر حذف الخبر في كلام العرب، فإن لم يأت ذكره بمعنى إضافي، فالأولى حذفه، ويحذف في التعبير كالإيجاز، والاختصار[3] لأغراض جمالية وبلاغية.

وممّا حمل على حذف الخبر في القراءات القرآنية:

قوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْنَا الرُّؤْيَا الَّتِي أَرَيْنَاكَ إِلَّا فِتْنَةً لِّلنَّاسِ وَالشَّجَرَةَ الْمَلْعُونَةَ فِي الْقُرْآنِ﴾[4]، فقد قرأها زيد بن علي: (والشجرةُ الملعونةُ) بالرفع على الابتداء وقدر الخبر بمحذوف أي: والشجرة الملعونة في القران فتنةٌ[5]. وقال العكبري في توجيه هذه القراءة: (وقرئ شاذا بالرفع، والخبر محذوف أي فتنة ويجوز إن يكون الخبر في القرآن)[6].

ومن ذلك أيضا قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾[7]، فقد قرأها الجمهور بنصب

---

(1) سورة محمد، الآية: 21.

(2) ابن جنّي، الخصائص: 362/2.

(3) ابن يعيش، شرح المفصل 94/1، وانظر ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: 193/1.

(4) سورة الإسراء، الآية: 60 .

(5) الأندلسي، تفسير البحر المحيط: 56/6، والزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: 238/2، والنحاس، إعراب القرآن: 431/2.

(6) العكبري، التبيان في إعراب القرآن 826/2.

(7) سورة المائدة، الآية: 6.

(أرجلكم) وقراها الأعمش بالرفع[1]، ووصفت هذه القراءة بالشذوذ على نيّة حذف الخبر، والتقدير: اغسلوا إلى الكعبين على مذهب من يوجب الغسل، وإنّ حذف الخبر لدلالة ما قبله عليه[2]. فتغيّر الحركة الإعرابية، هو الذي يحدد المحذوف عند النحاة، وتقدير المحذوف هو الذي يوجّه المعنى، وهذا ما أدّى إلى الخلاف بين المفسرين والفقهاء في تحديد المعنى المراد، وذلك تبعا لاختلاف القراءات.

وفي قوله تعالى: ﴿أَمَّنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ وَأَنزَلَ لَكُم مِّنَ السَّمَاء مَاء﴾[3]، فقد قرأها الأعمش (أمَنْ)[4] مخففا من التشديد، فقد جعل همزة الاستفهام تدخل على (مَنْ) الموصولة، فأصبحت مبتدأ حذف خبره، والتقدير: (يكفر بنعمه ويشرك به)[5] وقد قدره ابن جني (خبرٌ) وحذف لدلالة ما قبله عليه[6].

وفي قوله تعالى: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ وَقَالَتْ النَّصَارَى الْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ﴾[7]، قرأها ابن كثير، ونافع وأبو عمرو، وابن عامر، وحمزة (عزيرُ ابن الله) بلا تنوين، وقرأ عاصم والكسائي (عزيرٌ) منوناً[8]، ومن نوّن (عزير) فهو عنده اسم عربي متصرف، وهو مبتدأ، وابن خبره، ومن لم ينون فهو عنده أعجمي فلم يصرفه، وهذا توجيه الزمخشري، وأبي حيان[9]، ومن التوجيهات الأخرى أنّه قد قيل: عربي،

---

(1) النحاس، إعراب القرآن: 9/2، وانظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: المجلد3: 91/6، وابن خالويه، مختصر شواذ القراءات من كتاب البديع: 31.

(2) ابن خالويه، مختصر شواذ القراءات من كتاب البديع: 31.

(3) سورة النمل، الآية: 60.

(4) الأندلسي، تفسير البحر المحيط: 452/3، ابن جنّي، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: 208/1.

(5) الأندلسي، تفسير البحر المحيط: 452/3.

(6) ابن جنّي، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: 142/2.

(7) سورة التوبة، الآية: 30.

(8) ابن مجاهد، السبعة في القراءات: 313.

(9) الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: 185/2، والأندلسي، تفسير البحر المحيط: 32/5.

وإنّما ابن صفة، فحذف التنوين لوقوع ابن بين علمين، والخبر محذوف أي: معبودنا، أو نبينا، أو أن يكون الخبر هو المبتدأ أي: المعبود أو النبي[1].

وفي قوله تعالى: ﴿وَالْقَمَرَ قَدَّرْنَاهُ مَنَازِلَ حَتَّى عَادَ كَالْعُرْجُونِ الْقَدِيمِ﴾[2]، قرأ نافع، وابن كثير، وابن عمرو(والقمرُ) بالرفع ونصب الباقون[3]. والرفع على إنّ القمر مبتدأ، وخبره ما بعده، أو ما قبله على اختلاف في ذلك لاحتمال المعنى كلا منهم أي: عطف جملة على جملة[4].

ويكون التحول من الشكل الأصلي في حالة النصب من الجملة (وقدرنا القمر قدرناه منازل)، وبعد حذف الفعل تصبح الجملة الجديدة (والقمرَ قدرناه)، فيكون النصب بفعل محذوف.

أما في حالة الرفع فتتحول الجملة من (وآيةٌ لهم القمر قدرناه) إلى (والقمرُ قدرناه) فيكون القمر مبتدأ مرفوع وخبره محذوف، وتقديره: وآيةٌ لهم.

وفي قوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّخْلِ مِن طَلْعِهَا قِنْوَانٌ دَانِيَةٌ وَجَنَّاتٍ مِّنْ أَعْنَابٍ﴾[5]، قرأ ابن مسعود، وأبو عبد الرحمن السلمي، والأعمش، وأبو ليلى: (وجناتٌ) رفعا على أنها مبتدأ خبره محذوف، تقديره: لهم جناتٌ[6].

---

(1) القرطبي، الجامع لأحكام القران 116/8-13.

(2) سورة يس، الآية: 39.

(3) ابن مجاهد، السبعة في القراءات: 540، والفارسي، الحجة في علل القراءات السبع: 307/3، والقيسي، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: 216/2.

(4) الفارسي، الحجة في علل القراءات السبع: 307/3، ابن زنجلة، أبو زرعة عبد الرحمن بن محمد (ت: 403هـ)، (1984)، حجة القراءات، ط4، تحقيق: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ص 599، القيسي، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: 216/2.

(5) سورة الأنعام، الآية: 99.

(6) الأندلسي، تفسير البحر المحيط: 190/4، وابن خالويه، مختصر شواذ القراءات من كتاب البديع: 39، النحاس، إعراب القرآن: 569/1.

ويوجّه الهمذاني هذه القراءة بقوله: (وخبره محذوف وفيه وجهان: أحدهما أن يراد وثم جنات من أعناب، أي: مع النخل أولهم، والثاني: أن يراد من الكرم جنات من أعناب، ولا يجوز أن يكون عطفا على (قنوان) لأنّ العنب لا يخرج من النخل)[1].

وفي قوله تعالى: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ فَأَنَّى يُؤْفَكُونَ، وَقِيلِهِ يَا رَبِّ إِنَّ هَؤُلاء قَوْمٌ لاَّ يُؤْمِنُونَ﴾[2]، قرأ الأعرج: (قيلُهُ) بالرفع وقدر أبو جعفر النحاس، ومكي القيسي خبر محذوف تقديره (وقيلهُ قيلُ يا رب)[3].

وفي قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُواْ اللَّهَ الَّذِي تَسَاءلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾[4]، قرأ عبد الله بن يزيد (الأرحامُ) رفعا على أنّها مبتدأ، خبره محذوف، قدّره ابن جنّي: والأرحام مما يجب أن تتقوه[5].

والمعنى أنهم كانوا يقرّون بأن لهم خالقاً، وكانوا يتساءلون بذكر اللّه والرحم، فقيل لهم: اتقوا اللّه الذي خلقكم، واتقوا الذي تتناشدون به واتقوا الأرحام[6].

يقول أبو حيان: "أما الرفع فوجّه على أنه مبتدأ والخبر محذوف قدره ابن عطية: والأرحام أهل أن توصل. وقدره الزمخشري: والأرحام مما يتقي، أو مما يتساءل به، وتقديره أحسن من تقدير ابن عطية، إذا قدّر ما يدل عليه اللفظ السابق، وابن عطية قدّر من المعنى"[7].

---

(1) الهمذاني، الفريد في إعراب القراءات المجيد 202/2.

(2) سورة الزخرف، الآية: 87-88

(3) النحاس، إعراب القرآن: 104/3، والقيسي، مشكل إعراب القرآن: 285/2.

(4) سورة النساء، الآية: 1.

(5) ابن جنّي، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: 208/1، والزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: 462/1.

(6) الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: 1/ 462.

(7) الأندلسي، تفسير البحر المحيط: 150/3.

وفي قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِن بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾[1]، قرأ ابن مسعود (وبحرٌ) بالرفع ووجّه ابن جنّي هذه القراءة بقوله: أي وهناك بحرٌ يمده، ولا يجوز أن يكون معطوفا على (أقلام)، لأنّ البحر، وما فيه من الماء ليس من حديث الشجر والأقلام[2].

ووجّه أبو حيان قراءة ابن مسعود بقوله: وإن كان (الواو) واو الحال، كان (بحر)، وهو نكرة، مبتدأ، وذكروا في مسوغات الابتداء بالنكرة أن تكون واو الحال تقدمته[3]، نحو قوله:

سَرَيْنَا وَنَجْمٌ قَدْ أَضَاءَ فَمُذْ بَدَا مُحَيَّاكَ أَخْفَى ضَوْءُهُ كُلَّ شَارِقِ[4]

ويذهب ابن جنّي في توجيه قراءة طلحة بن مصرف في قراءته لقوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَى إِذْ فَزِعُوا فَلَا فَوْتَ وَأُخِذُوا مِن مَّكَانٍ قَرِيبٍ﴾[5]، قرأها (وأخذٌ) بالرفع، وتقدير ابن جني قال: (وإن شئت رفعته بالابتداء وخبره محذوف، أي وهناك أخذ لهم وإحاطةٌ بهم)[6]. وهو معطوف على محل لا فوت، ومعناه: فلا فوت هناك، وهناك أخذ[7].

وهذا من عطف الجمل، وإن تضمنت الأولى النفي، وتضمنت الثانية الإيجاب. ووجّه أبو حيان قراءة الرفع بقوله: ومن رفع وأخذ فخبر مبتدأ، أي وحالهما أخذ، أو مبتدأ، أي وهناك أخذ[8].

---

(1) سورة لقمان، الآية: 26.

(2) ابن جنّي، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: 169/2.

(3) الأندلسي، تفسير البحر المحيط: 182/7.

(4) هذا البيت من الشواهد التي لا يعرف قائلها، انظر ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، 222/1.

(5) سورة سبأ، الآية: 51.

(6) ابن جنّي، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: 196/2.

(7) الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: 593/3.

(8) الأندلسي، تفسير البحر المحيط: 255/7.

وفي قوله تعالى: ﴿أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾[1]، قرأ السلمي[2]، وابن وثاب، وأبو رجاء، والأعرج[3] (أفحكمُ) رفعا ويحمله ابن جني على حذف الخبر، فيقول: "فكأنه قال: أفحكم الجاهلية حكم ويبغونه؟"[4].

ووجّهه الزمخشري بقوله: "وقرأ السلمى: أفحكمُ الجاهلية يبغون، برفع الحكم على الابتداء، وإيقاع يبغون خبراً وإسقاط الراجع عنه كإسقاطه عن الصلة في: (أَهذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا) وعن الصفة في: الناس رجلان: رجل أهنت، ورجل أكرمت. وعن الحال في «مررت بهند يضرب زيد»"[5].

وفصّل أبو حيان في توجيه قراءة الرفع بقوله: "والظاهر أنّ الخبر هو قوله: يبغون، وحسن حذف الضمير قليلاً في هذه القراءة، كون الجملة فاصلة، وقال ابن مجاهد: هذا خطأ، قال ابن جني: وليس كذلك، وجد غيره أقوى منه، وقد جاء في الشعر، وفي هذه المسألة خلاف بين النحويين، وبعضهم يجيز حذف هذا الضمير في الكلام، وبعضهم يخصّه بالشعر، وبعضهم يفصل. وهذه المذاهب ودلائلها مذكورة في علم النحو"[6]. وعلّق على كلام الزمخشري بقوله: فإنْ كان جعل الإسقاط فيه مثل الإسقاط في الجواز والحسن، فليس كما ذكر عند البصريين، بل حذفه من الصلة بشروط الحذف فصيح، وحذفه من الصفة قليل، وحذفه من الخبر مخصوص بالشعر، أو نادر. وإن كان شبّهه به من حيث مطلق الإسقاط، فهو صحيح، وقال ابن عطية: وإنما تتجه القراء على أن يكون التقدير: أفحكم الجاهلية حكم تبغون، فلا تجعل تبغون خبراً بل تجعل صفة خبر محذوف، ونظيره: ﴿يُحَرِّفُونَ﴾ تقديره قوم يحرفون[7].

---

(1) سورة المائدة، الآية: 50.

(2) ابن جنّي، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: 212/1.

(3) الأندلسي، تفسير البحر المحيط: 503/3.

(4) ابن جنّي، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: 212/1 .

(5) الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: 640/1.

(6) الأندلسي، تفسير البحر المحيط: 503/3-504.

(7) الأندلسي، تفسير البحر المحيط: 504/3.

والاختلاف في تقدير المحذوف، مردّه إلى صناعة النحو، لا إلى المعنى، ومع أن الاستعمال جوّز حذف العائد، إلّا إنّ النحاة لم يجوّزوا ذلك، انسجاما مع القواعد التي وضعوها، ويدل على ذلك رد ابن جنّي على ابن مجاهد بقوله: قول ابن مجاهد إنه خطأ فيه سرف؛ لكنّه وجه غيره أقوى منه، وهو جائز في الشعر، قال أبو النجم:

قد أصبحَتْ أَمُّ الخيار تدَّعي  عليَّ ذنبًا كلُّه لم أصنع[1]

أي: لم أصنعه، فحذف الهاء، ولو نصب فقال: "كلَّه" لم ينكسر الوزن، فهذا يؤنسك بأنه ليس للضرورة مطلقة؛ بل لأنّ له وجهًا من القياس[2].

### 3.2.2 حذف الفاعل:

الفاعل عمدة رئيسة في الجملة الفعلية، ويزيد ذلك قوة شدة التلازم بينه وبين الفعل، فالفعل حدث والفاعل صاحب ذلك الحدث[3]، حتى أصبحا بمثابة الجزأين للكلمة الواحدة التي لا يستغني أحدهما عن الآخر[4].

وقد منع الجمهور حذفه، وإذا ما انعدم لفظه ظاهرا فهو من قبيل الاستتار[5] إلا في موضع واحد، هو بناء الفعل للمفعول، فالفاعل لا يقدر حينها، بل ينوب عنه

---

(1) سيبويه: الكتاب 1/ 318، والأنصاري، أبو زيد سعيد بن أوس (ت: 215هـ)، (1981)، النوادر في اللغة، ط1، تحقيق: محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق، القاهرة، مصر: 19، والمبرّد، المقتضب: 4/ 252، وابن جنّي، المحتسب المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: 2/ 210.

(2) ابن جنّي، المحتسب المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: 2/ 210.

(3) ينظر: المبرّد، المقتضب: 19/1.

(4) ينظر: ابن الأنباري، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد (ت: 577هـ)، (1957)، أسرار العربية، تحقيق: محمد بهجت البيطار، مطبعة الترقي، دمشق، سوريا: 81، والسيوطي، الأشباه والنظائر: 64/2.

(5) ينظر: سيبويه، الكتاب: 14/1، 20، والمبرّد، المقتضب: 19/1، السيوطي، عبد الرحمن جلال الدين (ت: 911هـ)، (1975)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ط2، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، بيروت، لبنان: 255/2.

غيره، فيأخذ حكمه من رفع وإسناد، وهذا ما ذهب إليه سيبويه، إذ قال في حد الفعل المبني للمفعول: "هو ما حذف فاعله، ولا يجوز في غيره"[1].

وذهب بعض النحاة إلى جواز حذف الفاعل مطلقا إن وجد الدليل عليه[2] نحو قوله تعالى: ﴿كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِيَ﴾[3] أي الروح، وقوله كذلك: ﴿حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ﴾[4] أي الشمس، فهو مضمر لا محذوف[5]، وإذا رفض بعضهم هذا الإضمار "لأنّه لم يتقدم له ظاهر يفسره"[6]، فليس هو بدليل؛ وذاك لعدم اشتراط مرجع سابق للضمير يعود عليه، فإن من الضمائر ما ترد وليس لها من التفسير إلا دلالة الحال، وإن منها ما يختلف الأصل فيها، فتقع هي أولا، ثم يأتي بعدها التفسير.

لا يحذف الفاعل إلاّ في موضع بناء الفعل للمفعول، ولقد ذكر النحاة لذلك فوائد وأغراضا، ومنها، العلم الواضح بالمحذوف، أو الجهل به، أو التفخيم والتعظيم، أو التحقير، أو صيانته عن الذكر تشريفا له وتنزيها، أو المحافظة على الفواصل، أو القوافي والأسجاع[7].

---

(1) سيبويه، الكتاب: 14/1، 20.

(2) ينظر: القرطبي، ابن مضاء أحمد بن عبد الرحمن بن محمد (ت: 572هـ)، (1998)، الرد على النحاة، ط1، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، مصر: 108، والسهيلي، أبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله (ت: 581هـ)، (1992)، نتائج الفكر في النحو، ط1، المحقق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان: ص 164.

(3) سورة القيامة، الآية: 26.

(4) سورة ص، الآية: 32.

(5) ينظر: ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم (ت: 276هـ)، (1981)، تأويل مشكل إعراب القرآن، تحقيق: السيد صقر، (ط3)، المكتبة العلمية، المدينة المنورة، السعودية: 226، الزركشي، البرهان في علوم القرآن: 144/3.

(6) اليمنى، يحيي بن حمزة بن علي بن إبراهيم العلوي (ت: 745هـ)، (2002)، الطراز، ط1، المحقق: عبد الحميد هنداوى، المكتبة العصرية، ببيروت، لبنان: 103/2.

(7) ينظر: العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين، (ت: 616هـ)، (1976)، اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: خليل بنيا الحسون، مكتبة جامعة القاهرة، القاهرة، مصر: 107/2، وابن يعيش، شرح المفصل: 69/7، حمودة، ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي: 94، 100.

ومن أمثلته في القراءات القرآنية:

قوله تعالى: ﴿فَأَتْبَعَهُمْ فِرْعَوْنُ بِجُنُودِهِ فَغَشِيَهُم مِّنَ الْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ﴾[1]، قرأها الأعمش (غشاهم) وهنا تكثر الوجوه في تحديد الفاعل، فسياق النص، وربطه ببعضه البعض، يوحي أن الفاعل هو فرعون، إذ يحمل المعنى على أنّه: ورطّ جنوده فرعون وقد تسبب في هلاكهم[2].

وقد يقدر الفاعل بلفظ الجلالة، فيكون الله أهلكهم نتيجة لمعصية فرعون وجنوده[3].

وفي قوله تعالى: ﴿خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾[4]، قرأ المفضّل بنصب (غشاوةً) والتقدير هو: (وجعل على أبصارهم غشاوةً) وقد فضل الفارسي والقيسي قراءة الرفع[5].

ووجّه ذلك أبو حيان بقوله: أي وجعل على أبصارهم غشاوة، أو إلى عطف أبصارهم على ما قبله ونصبها على حذف حرف الجر، أي بغشاوة، وهو ضعيف. ويحتمل عندي أن تكون اسماً وضع موضع مصدر من معنى ختم، لأن معنى ختم غشي وستر، كأنه قيل تغشيه على سبيل التأكيد، وتكون قلوبهم وسمعهم وأبصارهم مختوماً عليها مغشاة[6].

وفي قوله تعالى: ﴿فَيُمْسِكُ الَّتِي قَضَى عَلَيْهَا الْمَوْتَ وَيُرْسِلُ الْأُخْرَى إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾[7]، قرأ الأعمش، وحمزة، والكسائي (قُضي)، والحذف هنا يستدل

---

(1) سورة طه، الآية: 78.

(2) الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: 547/2.

(3) الأندلسي، تفسير البحر المحيط: 245/6.

(4) سورة البقرة، الآية: 7.

(5) انظر الفراء، معاني القرآن: 13/1، والطبري، جامع البيان 262/1، والأندلسي، تفسير البحر المحيط: 49/1، والقيسي، مشكل إعراب القرآن: 20/1.

(6) الأندلسي، تفسير البحر المحيط: 49/1.

(7) سورة الزمر، الآية: 42.

عليه من سياق النص، ففي بداية الآية يقول تعالى: (اللَّهُ يَتَوَفَّى الْأَنْفُسَ)[1]. ويقول ابن زنجلة: ولا فرق بين القراءتين، غير أن الأولى أبين لنسق الكلام، لأنهم أجمعوا على (ويرسل) ولم يبنوا للمجهول[2].

وذهب الفراء، وأبو جعفر النحاس[3]، في توجيه قراءة ابن أبي سارة في قوله تعالى: ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ والصَّلَاةِ الْوُسْطَى وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾[4]، فقد قرأها[5] (والصلاةَ) بالنصب على تقدير فعل وفاعل، والتقدير: (صلوا الصلاةَ الوسطى).

وفي قوله تعالى: ﴿أَفَمَن كَانَ عَلَى بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّهِ وَيَتْلُوهُ شَاهِدٌ مِّنْهُ وَمِن قَبْلِهِ كِتَابُ مُوسَى إِمَامًا وَرَحْمَةً﴾[6]، قرأها محمد بن السائب الكلبي[7] (كتابَ) نصبا، وذهب الفرّاء إلى تقدير فعل وفاعل أي: يتلو كتاب موسى.

وذهب النحاس[8] أيضا في توجيه قراءة ابن أبي عبلة في قوله تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ﴾[9]، فقد قرأ ابن أبي عبلة (مثلَ) بالنصب على تقدير فعل وفاعل أي: أعطوهم مثلَ.

وفي قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ نُصَرِّفُ الْآيَاتِ وَلِيَقُولُوا دَرَسْتَ وَلِنُبَيِّنَهُ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾[10]، قرأ

---

(1) الفراء، معاني القرآن: 58/2، والأندلسي، تفسير البحر المحيط: 412/7 وابن زنجلة، حجة القراءات 624.

(2) ابن زنجلة، حجة القراءات 624.

(3) الفراء، معاني القرآن: 156/1، والنحاس، إعراب القرآن: 272/1.

(4) سورة البقرة، الآية: 238.

(5) ابن خالويه، مختصر شواذ القراءات من كتاب البديع: 15.

(6) سورة هود، الآية: 17.

(7) الأندلسي، تفسير البحر المحيط: 211/5.

(8) انظر: النحاس، إعراب القرآن: 398/1، والأندلسي، تفسير البحر المحيط: 181/2.

(9) سورة النساء، الآية: 11.

(10) سورة الأنعام، الآية: 105.

الأعمش (دارس)[1]، و(درسَ) نصبا، وقد وجّه الزمخشري دارس بقوله: دارس اليهود محمدا[2]. بإضمار الفاعل، وحذف المفعول به، وفي قراءة درس يحتمل أن يكون التقدير: درس هو الكتاب، بتقدير حذف الفاعل والمفعول به أي: درس محمد الكتاب.

### 4.2.2 حذف المفعول به:

الحذف يجب أن يكون بدليل، هذا ما اشترطه ابن جنّي في قوله: "قد حذفت العرب الجملة، والمفرد، والحركة، وليس شيء من ذلك إلا عن دليل عليه، وإلا كان فيه ضرب من تكليف علم الغيب على معرفته"[3]. وإنّ من النحاة من لم يشترط الدليل على حذف المفعول به[4].

وقد قسّم النحاة حذف المفعول إلى قسمين: قسم يكون الحذف فيه اختصارا، وقسم يكون الحذف فيه اقتصارا[5].

فأما الاختصار، فهو "أن يحذف من الكلام لفظا، لكنه مراد معنى وتقديرا"[6] ولا يكون ذلك إلا إذا استوجبه الحال بدليل من الصنعة، أو المعنى.

---

(1) ابن الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن بن أبي الحسن بن محمد (ت: 597هـ)، (1964م)، زاد المسير في علم التفسير، ط1، المكتب الإسلامي للطباعة والنشر، القاهرة، مص، ص 156.

(2) الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: 42/2.

(3) ابن جنّي، الخصائص 360/2.

(4) انظر: خضير، محمد أحمد، (2002)، قضايا المفعول به عند النحاة العرب، ط2، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر، ص 339-340.

(5) ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب: 611/2-612، والصبان، أبو العرفان محمد بن علي (ت: 1206هـ)، (1997)، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان: 198/1، 199.

(6) السامرائي، معاني النحو: 514/2.

وأما الاقتصار، فيكون في حذف المفعول، إذا كان غرض المتكلم أن يثبت معنى الفعل للفاعل، من دون أن ينوي ذكر المفعول، فيكون الفعل المتعدي كاللازم، ولا يقدّر المفعول به لفظا، أو معنى[1].

ففي قوله تعالى: ﴿قَالَ يَا بُنَيَّ إِنِّي أَرَى فِي الْمَنَامِ أَنِّي أَذْبَحُكَ فَانظُرْ مَاذَا تَرَى﴾[2]، قرأ الأعمش، والضحاك (تُري) بضم التاء، وكسر الراء[3]، على تقدير حذف المفعول به أي: ترينه وما تبديه لأنظر فيه[4]. وعند انتقال الفعل من المجرد إلى المزيد بدليل ضم التاء، وهو من (الرأي)، فأصبح (أريته)[5] أي: ما يقع في خاطرك؛لأنّ (رأى) ليست من الرؤية البصرية بل من المشورة[6].

وفي قوله تعالى: ﴿وَلَكِن كُونُوا رَبَّانِيِّينَ بِمَا كُنتُمْ تُعَلِّمُونَ الْكِتَابَ وَبِمَا كُنتُمْ تَدْرُسُونَ﴾[7]، قرأ عاصم، وحمزة، والكسائي وابن عامر (تُعَلِّمُونَ) بضم التاء، وكسر اللام مشددة، وقرأ الباقون (تَعلَمون) بفتح التاء، واللام وتسكين العين من غير تشديد[8].

فمن قرأ بالتشديد، فإنّ الفعل يتعدى إلى مفعولين، أولهما محذوف وتقديره: تعلمون الناس الكتاب.

---

(1) ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب: 611/2، 612.

(2) سورة الصافات، الصافات، الآية: 102.

(3) الأندلسي، تفسير البحر المحيط: 355/7، ابن زنجلة، حجة القراءات 609، الفراء، معاني القرآن، 2/ 389.

(4) الأندلسي، تفسير البحر المحيط: 355/7، القيسي، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: 2/ 227.

(5) القيسي، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: 227/2.

(6) الأندلسي، تفسير البحر المحيط: 355/7.

(7) سورة آل عمران، الآية: 79.

(8) الفارسي، الحجة في علل القراءات السبع: 3/ 30، القيسي، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: 351/1، ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير كتاب الله العزيز: 1/ 463.

ومن خفف أي بمعنى يعرفون تعدى إلى مفعول مذكور[1]. وكون التعليم، والتفهيم واقع على كل الناس، فالحذف جاء للاختصار.

وفي قوله تعالى: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا بَلْ أَحْيَاء عِندَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ﴾[2]، قراءة الجمهور (ولا تحسبّن)، وقرأ حميد بن قيس، وهشام (لا يحسبِنّ) بالياء، وقرأ ابن عامر (قُتّلوا) مشدده، وقرأ الباقون بغير تشديد (قُتِلوا)[3].

يقول الزمخشري[4]: وهو أن يكون (الذين قتلوا) فاعلا، والتقدير (ولا يحسبن الذين قتلوا أنفسهم أمواتا)، وجاز حذف المفعول به الأول؛ لأنّه في الأصل مبتدأ محذوف، كما يحذف المبتدأ في (بل أحياءٌ) أي: هم أحياء؛ لدلالة الكلام عليهما.

وأجاز الجمهور حذف المفعول الثاني ل (ظنّ)؛ اختصارا لدلالة المقام عليه[5].

فيكون أصل الجملة (ولا يحسبن الذين قَتلوا أنفسهم أمواتا)، فحذف المفعول به؛ اختصارا لأغراض دلاليّة، ودلّ على الحذف المقام.

وفي قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنتُمْ حُرُمٌ وَمَن قَتَلَهُ مِنكُم مُّتَعَمِّدًا فَجَزَاء مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ﴾[6]، قرأ عاصم، والكسائي، وحمزة (فجزاءٌ مثلُ) (جزاءٌ) منون، ورفع (مثلُ)، وقرأ الباقون (فجزاءُ مثلِ ما قتلَ) (جزاء) بدون تنوين، وخفض (مثل)[1].

---

(1) انظر الأندلسي، تفسير البحر المحيط: 530/2، ومكرم، معجم القراءات 529/1.

(2) سورة آل عمران، الآية: 169.

(3) الأندلسي، تفسير البحر المحيط: 530/2، السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 2/ 148، ومكرم، معجم القراءات 1/ 529.

(4) الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: 1/ 440.

(5) ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: 3/ 186.

(6) سورة المائدة، الآية: 95.

فقراءة من أضاف (الجزاء) إلى (مثل) جاز تعلق (من النعم) بـــه، وجـــزاء بمنزلة (قضى)، فكما تقول قضيت فلان حقه، كذا تقول: جزيت الصيد مثله، فيكون التقدير (فعليه أن يجزي المقتول مثله من النعم، ثم حذف المفعول به الأول لما فـــي قوة الكلام من الدلالة عليه، ثم أضيف الجزاء إلى المثل تخفيفا، فحجة من أضاف أنّ العرب تستعمل في إرادة الشيء مثله يقولون: أنا أكرم مثلك أي: أنـــا أكرمُـــك)[2]. فيكون أصل الجملة (فعلية أن يجزي المقتول مثله من الـــنعم)، وتحولـــت بحـــذف المفعول الأول للاختصار، وقوة الكلام في الدلالة عليه.

وفي قوله تعالى: ﴿يَمْحُو اللَّهُ مَا يَشَاء وَيُثْبِتُ وَعِندَهُ أُمُّ الْكِتَابِ﴾[3]، وهي قـــراءة ابـــن كثير، وأبو عمر، وعاصم (يُثْبِتُ)، وقرا ابن عامر، ونـــافع، وحمـــزة، والكـــسائي (يُثَبّتُ) بتشديد الباء وفتح الثاء[4]. يقول الفارسي في توجيه هذه القراءة: (إن المعنى: يمحو الله ما يشاء ويثبته فاستغنى بتعدية الأول من الفعلين عن تعدية الثاني)[5].

وفي قوله تعالى: ﴿قَالَتَا لَا نَسْقِي حَتَّى يُصْدِرَ الرِّعَاء وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ﴾[6]، قرأ أبو عمـــرو وابن عامر (يصدُر) بفتح الباء وضم الدال، وقرأ الباقون بضم الباء وكسر الدال[7].

---

(1) الفارسي، الحجة في علل القراءات السبع: 2/ 133، 135، وابن جني، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: 327/1، والقيسي، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: 1/ 418، الأندلسي، المحرر الوجيز في تفسير كتاب الله العزيز: 2/ 237-238.

(2) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن 309/6، الأندلسي، تفسير البحر المحيط: 4/ 22-23، السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 606/2-609، مكرم، معجم القراءات 339-341.

(3) سورة الرعد، الآية: 39.

(4) الفارسي، الحجة في علل القراءات السبع: 19/5، ابن مجاهد، السبعة في القراءات: 359، القيسي، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: 23/2، ومكرم، معجم القراءات: 470/11.

(5) الفارسي، الحجة في علل القراءات السبع: 20/5.

(6) سورة القصص، الآية: 23.

(7) ابن مجاهد، السبعة في القراءات: 492، ابن الجزري، النشر في القراءات العشر: 2/ 171.

حمل مكي قراءة (يُصدر) أنّه فعل رباعي متعد إلى مفعول محذوف، فهو من (أصدرت الإبل) وتقديره: حتى يصدر الرعاء مواشيهم من(السقي)، فهو الاختيار لأنّ الأكثر عليه[1].

وفي قوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِنَّ رَبَّكَ لِلَّذِينَ هَاجَرُوا مِن بَعْدِ مَا فُتِنُوا ثُمَّ جَاهَدُوا وَصَبَرُوا إِنَّ رَبَّكَ مِن بَعْدِهَا لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾[2]، قرأ ابن عامر (فَتَنوا) بفتح الفاء، والتاء، ووجّهت هذه القراءة على أنّ من بعد ما فتنوا غيرهم أي: عذبوا غيرهم ليرتدوا عن الإسلام[3]. ورده إلى من أسلم من المشركين فتنوا المسلمين[4]. {فَتَنوا} بفتح الفاء والتاء على البناء للفاعل، وهي لغة في افتتن، بمعنى وقع في الفتنة[5].

قال الحسن وعكرمة: نزلت هذه الآية في عبد الله بن أبي سرح، وكان يكتب للنبي ﷺ فاستزلّه الشيطان، فلحق بالكفار، فأمر النبي ﷺ أن يقتل يوم فتح مكة، فاستجار له عثمان وكان أخاه لأمه فأجاره رسول الله ﷺ ثمّ أسلم وحسن إسلامه، فأنزل الله تعالى فيه هذه الآية[6].

---

(1) القيسي، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: 72/2.

(2) سورة النحل، الآية: 110.

(3) القيسي، لكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: 41/2، القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 10/ 192.

(4) البغوي، أبو محمد الحسين بن مسعود (ت: 510هـ)، (1987م)، معالم التنزيل، ط2، تحقيق: خالد العك، ومروان سوار، دار المعرفة، بيروت، لبنان: 48/5.

(5) ابن عاشور، محمد الطاهر (ت: 1393هـ)، (2000)، التحرير والتنوير، ط1، بيروت، لبنان، 242/13.

(6) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 192/10، النيسابورى، أبو إسحاق أحمد بن إبراهيم الثعلبى (ت: 427هـ)، (2002)، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها والبيان عن تفسير القرآن، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان: 47/6.

وأما قوله (فُتِنُوا) فقرأ عبد الله بن عامر: (فَتَنُوا) بفتح الفاء والتاء، ردّه إلى من أسلم من المشركين الذين فتنوا المسلمين واعتبر بقوله جاهَدُوا وَصَبَرُوا فأخبر بالفعل عنهم[1].

اختلاف القراءة بين البناء للفاعل، والبناء للمفعول، وضرورة تقدير المفعول به في قراءة ابن عامر، بما يوافق المعنى، كان سببا في خلاف المفسرين، فالموافقة بين التركيب والمعنى، يرتبط مع الحال الدالة على المعنى، فعدم وجود ما يدل على المفعول به، هو ما يوجد الخلاف بين المفسرين، وعدم الوضوح في المعنى، وإن استغنينا عن الدليل الدال على التركيب، فلا يمكن الاستغناء عنه للدلالة على المعنى.

وفي قوله تعالى: ﴿قَالَ هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ إِذْ تَدْعُونَ﴾[2]، يذهب النحاس إلى أن المفعول به محذوف وفي قراءة قتادة حيث قرأ (يُسْمِعُونكم) بضم الياء وكسر الميم والتقدير أي: هل يسمِعونكم أصواتهم، وذهب ابن جني إلى تقدير مفعول به محذوف أيضا. ورأي ابن جني أنّ حذف المفعول به للفعل والمشتق من أعذب أساليب العربية، وأبلغها[3].

ويوجّه ابن جنّي قراءة الأعمش في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَشَّقَّقُ فَيَخْرُجُ مِنْهُ الْمَاء وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ﴾[4]، حيث قرأ (يهبُط) بضم الباء يقول ابن جني: (وقد ذهب في هذا الموضع إلى أن "هبط هنا متعد قالوا: ومعناه لما يهبط غيره من طاعة الله عزّ وجل أي: إذا رآه الإنسان خشع لطاعة خالقه، إلاّ أنّه حذف هنا تخفيفا، ولدلالة المكان عليه، ونسب الفعل إلى الحجر، أي: منها ما يهبُط الناظر إليه؛ أي: يُخْضِعه ويُخْشِعه، وقد جاء هبطته متعديًا كما ترى"[5].

---

(1) النيسابوري، الكشف والبيان عن تفسير القرآن، 47/6.

(2) سورة الشعراء، الآية: 72.

(3) انظر ابن جنّي، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: 129/2، والنحاس، إعراب القرآن: 2/ 491.

(4) سورة البقرة، الآية: 74.

(5) ابن جنّي، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: 92/1.

ومذهب ابن جنّي: إنّ ما جاء على وزن (يفعُل) مضموم العين، يكون لازما، وماجاء على وزن (يفعِل) مكسور العين يكون متعدياً، واستدرك بقوله: وأنّهما يتداخلان فيجيء هذا في هذا، وهذا في هذا كقتل، يقتُل وجلس، يجلِس[1].

وفي قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَ فِي أَنفُسِهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾[2]، قرأ علي بن أبي طالب –كرّم الله وجهه–، والمفضل، عن عاصم[3] (يَتوفّون) بفتح ياء المضارعة وتقدير مفعول به محذوف أي: والذين يتوفون أيامهم أو أعمارهم[4]. وقدّره أبو حيان على معنى: يستوفون آجالهم[5].

وفي قوله تعالى: ﴿أَرْسِلْهُ مَعَنَا غَدًا يَرْتَعْ وَيَلْعَبْ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾[6]، قرأ أبو رجاء (يُرْتِعْ) بضم ياء المضارعة وكسر التاء على تقدير مفعول به محذوف تقديره أي: يُرْتِعْ مطيته. فتعدى الفعل الى مفعول به، وعلى ذكر حذف المفعول فما أعربَه وأعذَبه في الكلام! ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿وَوَجَدَ مِن دُونِهِمُ امْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ﴾[7] أي: تذودان إبلهما، ولو نطق بالمفعول لما كان في عذوبة حذفه ولا في علوه[8].

وفي قوله تعالى: ﴿أَيْنَمَا يُوَجِّههُّ لَا يَأْتِ بِخَيْرٍ هَلْ يَسْتَوِي هُوَ وَمَن يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ﴾[9]، قرأ ابن مسعود (يُوجَّهُ) مبنيا للمفعول على تقدير مفعول به محذوف تقديره: أينما يوجه وجهه[1].

---

(1) المرجع نفسه: 92/1.

(2) سورة البقرة، الآية: 234.

(3) الأندلسي، تفسير البحر المحيط: 220/2.

(4) ابن جنّي، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: 125/1.

(5) الأندلسي، تفسير البحر المحيط: 2/ 220.

(6) سورة يوسف، الآية: 12.

(7) سورة القصص، الآية: 23.

(8) ابن جنّي، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: 333/1.

(9) سورة النحل، الآية: 76.

وفي قوله تعالى: ﴿لاَيُصَدَّعُونَ عَنْهَا وَلاَيُنزِفُونَ﴾[2]، قرأ ابن أبي إسحاق: "(يَنزفون) بفتح ياء المضارعة على تقدير مفعول به محذوف أي: لا ينزفون عقولهم[3].

### 5.2.2 حذف المضاف:

يقول ابن جني: "وقد يحذف المضاف وذلك كثير واسع، وإن كان أبو الحسن لا يرى القياس عليه، نحو قول الله سبحانه: ﴿ولكنَّ البرّ من اتقى﴾ أي: بر من اتقى، وإن شئت كان تقديره: ولكن ذا البر من اتقى. والأول أجود؛ لأن حذف المضاف ضرب من الاتساع؛ والخبر أولى بذلك من المبتدأ؛ لأن الاتساع بالأعجاز أولى منه بالصدور، ومنه قوله –عز اسمه–: ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾ أي أهلها"[4].

فدليل الحذف في قوله تعالى: ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾[5] المعنى وليس الإعراب؛ لأن القرية من حيث الإعراب مفعول به، لكن القرية لا تُسأل بل يُسأل أهلها، ولولا هذا المعنى ما وجد الدليل على حذف المضاف، ولذلك فإن قولنا: (ضربت زيدا) –ونحن نقصد أخاه أو أباه– لا يجوز؛ لأن وقوع الضرب بـ(زيد) ممكن، وليس فيه شيء من المجاز، ولأن هذا الحذف يؤدي إلى لبس في الكلام لعدم العلم بالمعنى الحقيقي فيه[6].

---

(1) ابن جنّي، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: 11/2، وانظر الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: 623/2.

(2) سورة الواقعة، الآية: 19.

(3) ابن جنّي، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: 2/ 308.

(4) ابن جنّي، الخصائص 362/2.

(5) سورة يوسف، الآية: 82.

(6) ينظر: ابن جنّي، الخصائص: 452/2–453، وينظر: السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: 51/2.

ومن هنا، صار اهتمام النحاة بمواضع هذا الحذف اهتماما بالمعنى، وقد ذكر سيبويه، أن التوسع هو معنى هذا الحذف، وقال في قوله تعالى: ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾ إن الفعل قد استعمل في اللفظ لا في المعنى، أي أن (القرية) مفعول به لفظا، وقد نصب بالفعل (اسأل)، ولكن المفعول به الحقيقي هو المضاف المحذوف (أهل)[1].

وقد توسع ابن جنّي في هذا الحذف ومعانيه، إذ فسر الحال التي يفضي فيها إلى المجاز، وذلك من خلال تبيان ثلاثة معان فيه، هي الاتساع والتشبيه والتوكيد فقال: "ألا ترى أنك إذا قلت: (بنو فلان يطؤهم الطريقُ) ففيه من السعة إخبارك عما لا يصح وطؤه بما يصح وطؤه فتقول على هذا: (أخذنا على الطريق الواطئ لبني فلان، ومررنا بقوم موطوئين بالطريق) ... ووجه التشبيه إخبارك عن الطريق بما تخبر به عن سالكيه فشبهته بهم، إذ كان هو المؤدي لهم، فكأنه هم. وأما التوكيد؛ فلأنك إذا أخبرت عنه بوطئه إياهم كان أبلغ من وطء سالكيه لهم، وذلك أن الطريق مقيم ملازم، فأفعاله مقيمة معه، وثابتة بثباته، وليس كذلك أهل الطريق؛ لأنهم قد يحضرون فيه ويغيبون عنه "[2].

وحذف المضاف، وإقامة المضاف إليه مقامه قد يكون قياسيا، وقد يكون سماعيا[3].

فأما السماعي فضابطه أن يكون المضاف إليه الباقي صالحا لأن ينسب إليه ما كان منسوبا للمضاف المحذوف قبل الحذف، كما في قول عمر بن أبي ربيعة[4]:

لا تلمني عتيقُ، حسبي الذي بي  إنّ بي، يا عتيقُ، ما قد كفاني

---

(1) ينظر: سيبويه، الكتاب: 212/1.

(2) ابن جنّي، الخصائص: 446/2.

(3) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل: 24/3، 25، السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: 428/2.

(4) ابن يعيش، شرح المفصل: 24/3-25.

فأراد عمر أن يقول: لا تلمني يا بن أبي عتيق، غير أنّ وزن الشعر لم يمكنه من أن يقول ذلك، وعتيق الذي كان مضافا إليه قبل الحذف صالح لأن ينادى، وينهى عن ترك اللوم.

وأما القياسي، فضابطه العام أن يكون المضاف إليه الباقي غير صالح في نفسه؛ لأن يُنسب إليه العامل الذي كان منسوبا قبل الحذف إلى المضاف، وهذا الجنس يقع في كثير من مواقع الإعراب منها:

أ. أن يكون المضاف قبل الحذف فاعلا كما في قوله تعالى: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾[1]، والتقدير: وجاء أمر ربك.

ب. أن يكون المضاف قبل حذفه مبتدأ في الحال، أو في الأصل، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ﴾[2]، والتقدير: ولكن أهل البر من آمن.

ج. أن يكون المضاف قبل حذفه خبر مبتدأ، كقول الشاعر[3]:

وشرٌّ المنايا ميِّتٌ وسْطَ أهله كهُلْكِ الفتى قد أسلمَ الحيَّ حاضرُه

والتقدير: وشر المنايا منية ميت وسط أهله.

د. أن يكون المضاف مفعولا به قبل الحذف، كقوله تعالى: ﴿وَأُشْرِبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ﴾[4]، والتقدير: وأشربوا في قلوبهم حب العجل.

هـ. أن يكون المضاف قبل حذفه مفعولا مطلقا، كقول الأعشى[5]:

ألمْ تغْتَمِضْ عيناكَ ليلةَ أرْمَدا... وبِتَّ كما باتَ السليمُ مُسهَّدا

والتقدير: ألم تغتمض عيناك اغتماض ليلة أرمدا.

---

(1) سورة الفجر، الآية: 22.

(2) سورة البقرة، الآية: 177.

(3) سيبويه، الكتاب: 215/1.

(4) سورة البقرة، الآية: 93.

(5) وابن جنّي، الخصائص: 322/3، وابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: 813، والسيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: 77/2.

و. أن يكون المضاف قبل حذفه مفعولا فيه، كقولهم: "جاءنا طلوع الشمس" والتقدير: جاءنا وقت طلوع الشمس.

ز. أن يكون المضاف قبل حذفه مفعولا معه، كقولك: "جاء زيد والشمس" والتقدير: جاء زيد وطلوع الشمس.

ح. أن يكون المضاف قبل حذفه حالا، كما في المثل: "تفرقوا أيدي سبأ" والتقدير: تفرقوا مثل أيدي سبأ.

ط. أن يكون المضاف قبل حذفه مجرورا بحرف جر، كقوله تعالى: ﴿تَدُورُ أَعْيُنُهُمْ كَالَّذِي يُغْشَى عَلَيْهِ مِنَ الْمَوْتِ﴾[1]، والتقدير: تدور أعينهم كدوران عين من يغشى عليه.

ي. أن يكون المضاف قبل الحذف مجرورا بإضافة شيء إليه، كقول النابغة: ولا يحول عطاء اليوم دون غد.

ك. أن يكون المضاف قبل حذفه مفعولا لأجله، كقولك: "زرنا الشيخ فضله" والمراد: زرنا الشيخ ابتغاء فضله.

ويكثر حذف المضاف في القراءات القرآنية، إذا دل عليه قرينة، وإذا قام المضاف إليه مقام المضاف، وحل محله في الإعراب.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَبِذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَى وَالْجَارِ الْجُنُبِ﴾[2].

قرأ الأعمش، وعاصم (الجَنْب)، بفتح الجيم، وسكون النون على تقدير مضاف محذوف أي: (ذا الجنب)[3].

---

(1) سورة الأحزاب، الآية: 19.

(2) سورة النساء، الآية: 36.

(3) ابن خالويه، مختصر شواذ القراءات من كتاب البديع: 26، والأندلسي، تفسير البحر المحيط: 3/ 245، والقرطبي، الجامع لأحكام القرآن 183/5، العكبري، إعراب القراءات الشواذ 1/ 386.

يقول أبو علي الفارسي في توجيه هذه القراءة[1]: "قوله تعالى: ﴿والجارالجُنُب﴾ يحتمل معنيين، احدهما: أن يريد الناحية، فإذا أراد هذا المعنى: ذي الجنب، فحذف المضاف لان المعنى مفهوم ألا ترى أن الناحية لا يكون الجار إياها والمعنى: ذي ناحية ليس هو الآن بها، أي: هو غريب عنها، والآخر: أن يكون وصفا مثل: ضرْب وفسْل وندْب فهذا وصف يجري على الموصوف.

وفي قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا آتَاهُمَا صَالِحاً جَعَلاَ لَهُ شُرَكَاء فِيمَا آتَاهُمَا فَتَعَالَى اللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾[2]، قرأ ابن كثير، وابن عامر، وأبو عمرو، وحمزة، والكسائي: (جَعَلاَ لَهُ شُرَكَاء)، جمع شريك بضم الشين والمد.

وقرأ ابن عباس وأبو جعفر وشيبة وعكرمة ومجاهد وإبان بن ثعلب ونافع وأبو بكر عن عاصم (شِركاً) مكسورة الشين على المصدر[3]. وحمل الفارسي هذه القراءة على أنّه حذف المضاف، كأنه أراد: جعلا له ذا شرك، أو ذوي شرك[4].

وحمل أبو حيان[5] هذه القراءة على حذف المضاف، أي ذا شرك، ويمكن أن يكون أطلق الشرك على الشريك، كقوله: زيد عدل، قال الزمخشري: أو أحدثا لله إشراكاً في الولد.

وفي لقوله تعالى: ﴿مَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَن يَكُونَ لَهُ أَسْرَى حَتَّى يُثْخِنَ فِي الأَرْضِ تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا وَاللَّهُ يُرِيدُ الآخِرَةَ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾[6]، وقرأ الجمهور الآخرة بالنصب، وقرأ سليمان بن جمار

---

(1) الفارسي، الحجة في علل القراءات السبع: 3/ 158.

(2) سورة الأعراف، الآية: 190.

(3) القيسي، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: 485/1، ابن الجزري، النشر في القراءات العشر: 273/2، الأخفش، الفراء، معاني القرآن: 400/1، والفارسي، الحجة في علل القراءات السبع 111/4، الأندلسي، تفسير البحر المحيط: 437/4، ومكرم، معجم القراءات 2/ 245.

(4) الفارسي، الحجة في علل القراءات السبع: 4/ 111.

(5) الأندلسي، تفسير البحر المحيط: 437/4.

(6) سورة الأنفال، الآية: 67.

المدنيّ بالجرّ[1] (الآخرةِ) مخفوضة يقول ابن جني في توجيه هذه القراءة: "وجه ذلك على عزته وقلة نظيره إنه لما قال تريدون عرض الدنيا فجرى ذكر العرض صـــار كأنه أعاده ثانيا، فقال عرض الآخرة"[2] ونلاحظ في هذه القراءة انه حذف المضاف وأبقى على حركة المضاف إليه.

وحمل الزمخشري[3] هذه القراءة على حذف المضاف يقول: وقرأ بعــضهم واللّه يريد الآخرة، بجرّ الآخرة على حذف المضاف وإبقاء المضاف إليه على حاله، ومعناه: واللّه يريد عرض الآخرة.

وقال أبو حيان[4]: واختلفوا في تقدير المضاف المحذوف فمنهم من قدّره عرض الآخرة، قال: وحذف لدلالة عرض الدنيا عليه، قال بعضهم: وقد حذف العرض في قراءة الجمهور وأقيم المضاف إليه مقامه في الإعراب، فنصب، وممن قدّره عرض الآخرة الزمخشري قال: على التقابل يعني: ثوابها، ونعني أنه لما أطلق على الفداء عرض الدنيا أطلق على ثواب الآخرة عرضاً على سبيل التقابل، لا أن ثواب الآخرة زائل كعرض الدنيا، فسُمّي عرضاً على سبيل التقابل، وإن كان لولا التقابل لم يسمَّ عرضاً، وقدّره بعضهم: عمل الآخرة، أي: المؤدّي إلى الثواب في الآخرة، وكلّهم جعله كقوله: ونار توقد بالليل ناراً، ويعنون في حذف المضاف فقط، وإبقاء المضاف إليه على جرّه؛ لأنّ جرّ (مثل) و(نار) جائز فصيح، وذلك إذا لم يفصل بين المجرور وحرف العطف، أو فصل بـــ(لا) نحو: ما مثل زيد ولا أخيه يقولان ذلك، وتقدم المحذوف مثله لفظاً ومعنى، وأما إذا فصل بينهما بغير لا كهذه القراءة فهو شاذّ قليل.

---

(1) ابن جنّي، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: 1/ 281، الأندلسي، تفسير البحر المحيط: 518/4.

(2) ابن جنّي، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: 1/ 281.

(3) الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: 2/ 237.

(4) الأندلسي، تفسير البحر المحيط: 4/ 518.

وفي قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا خَلَقْنَا لَهُمْ مِمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا أَنْعَامًا فَهُمْ لَهَا مَالِكُونَ، وَذَلَّلْنَاهَا لَهُمْ فَمِنْهَا رَكُوبُهُمْ وَمِنْهَا يَأْكُلُونَ﴾[1]، قرأ الحسن، والأعمش (رُكوبهم) بضم الراء يوجّه ابن جنّي هذه القراءة بقوله: أما (الركوب)، فمصدر، والكلام محمول على حذف المضاف مقدما، أو مؤخرا، فان شئت كان التقدير: فمن منافعها، أو من أغراضها ركوبهم[2].

وزعم أبو حاتم: أنه لا يجوز ﴿فمنها ركوبهم﴾ بضم الراء لأنه مصدر؛ والركوب ما يركب. وأجاز الفراء ﴿فمنها ركوبهم﴾ بضم الراء، كما تقول فمنها أكلهم ومنها شربهم[3].

وفي قوله تعالى: ﴿فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ﴾[4]، قرأالجمهور: (وَقودها) على فتح الواو. وقرأ الحسن باختلاف، ومجاهد، وطلحة، وأبو حيوة، وعيسى بن عمر الهمداني (وُقُودها) بضم الواو. وقرأ عبيد بن عمير (وقيدها) على وزن فعيل[5]. ووجّه ابن جنّي قراءة الضم على تقدير حذف المضاف وقال: (هذا عندنا على حذف المضاف أي: (ذو وقودها) ذلك أن الوقود بالضم هو المصدر، والمصدر ليس بالناس)[6].

فعلى قراءة الجمهور، وقراءة ابن عمير هو الحطب، وعلى قراءة الضم هو المصدر على حذف مضاف، أي ذو وقودها؛ لأن الناس والحجارة ليسا هما الوقود، أو على أن جعلوا نفس الوقود مبالغة، كما يقول: فلان فخر بلده، وهذه النار ممتازة عن غيرها بأنها تتقد بالناس والحجارة، وهما نفس ما يحرق[7].

---

(1) سورة يس، الآية: 71-72.

(2) ابن جنّي، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: 216/2-217.

(3) تفسر القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 56/15.

(4) سورة البقرة، الآية: 24.

(5) ابن جنّي، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: 63/1، الأندلسي، تفسير البحر المحيط: 102/1، القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 236/1.

(6) ابن جنّي، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: 63/1.

(7) الأندلسي، تفسير البحر المحيط: 102/1.

وفي قوله تعالى: ﴿يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ شَهَادَةُ بَيْنِكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ حِينَ الْوَصِيَّةِ اثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾[1]، قرأ الأعرج، والشعبي، والحسن، والأشهب: (شهادةٌ بينَكم) بالتنوين ل (شهادة) ونصب (بينَ) ووجه هذه القراءة عند ابن جنّي على تقدير مضاف محذوف أي: شهادة بينكم شهادة اثنين ذوي عدل منكم[2].

وفي قوله تعالى: ﴿لَقَدْ جِئْتُمْ شَيْئًا إِدًّا﴾[3]، قرأ الجمهور ﴿إِدًّا﴾ بكسر الهمزة، وقرأ عليّ بن أبي طالب، وأبو عبد الرحمن السلمي[4] (أدّا) بفتح الهمزة، ووجه هذه القراءة عند ابن جنّي على تقدير حذف المضاف قال: (والأدّ القوة فهو على حذف المضاف، فكأنه قال: لقد جئتم شيئا ذا أدّ أي ذا قوة)[5].

وقال أبو حيان: أي شيئاً أداً حذف المضاف وأقيم المصدر مقامه[6].

ويقول الزمخشري: قرئ إِدًّا بالكسر والفتح. قال ابن خالويه: الإدّ والأدّ: العجب. وقيل: العظيم المنكر. والإدّة: الشدّة. وأدنى الأمر وآدنى: أثقلنى وعظم علىّ[7].

وفي قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَاهِدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا، لِتُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُعَزِّرُوهُ وَتُوَقِّرُوهُ وَتُسَبِّحُوهُ بُكْرَةً وَأَصِيلًا﴾[8]، قرأ عاصم الجحدري (تَعْزِروه) بفتح التاء، وبغير تضعيف،

---

(1) سورة المائدة، الآية: 106.

(2) ابن جنّي، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: 22/1.

(3) سورة مريم، الآية: 89.

(4) ابن جنّي، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: 45/2، والأندلسي، تفسير البحر المحيط: 192/6.

(5) ابن جنّي، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: 45/2-46.

(6) الأندلسي، تفسير البحر المحيط: 192/6.

(7) الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: 44/3.

(8) سورة الفتح، الآية: 8-9.

ووجه هذه القراءة عند ابن جنّي على حذف المضاف، أي: تمنعوه، أو تمنعوا دينه وشريعته[1].

وفي قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِعَادٍ، إِرَمَ ذَاتِ الْعِمَادِ﴾[2]، قرأ عبد الله بن الزبير (أرِمَ) بفتح الهمزة وكسر الراء على تقدير حذف المضاف أي: أهل أرم هذه المدينة[3].

وقد يحذف أكثر من مضاف وفي هذا يقول ابن جنّي: " وقد حذف المضاف مكررا نحو قوله تعالى: ﴿فقبضْتُ قبضَةً من أثر الرسول﴾ أي من تراب أثر حافر فرس الرسول. ومثله مسئلة الكتاب: أنت مِنى فرسخان أي ذو مسافة فرسخين. وكذلك قوله –جل اسمه–: ﴿ينظُرونَ إليك تَدُورُ أعْيُنُهُمْ كالذي يُغْشَى عليه من الموت﴾ أي كدوران عين الذي يُغشى عليه من الموت"[4].

ففي قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الإِنسَانُ مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ الْكَرِيمِ﴾[5]. قرأ سعيد بن جبير (ما أغرّك) يقول ابن جنّي في توجيه هذه القراءة: (هذا كقول الله سبحانه وتعالى ﴿فَمَآ أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ﴾[6]. أي على أفعال أهل النار، ففيه حذف مضافين شيئا على شيء)[7].

### 6.2.2 حذف المضاف إليه:

---

(1) ابن جنّي، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: 275/2.

(2) سورة الفجر، الآية: 6–7.

(3) ابن جنّي، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: 360/2.

(4) ابن جنّي، الخصائص 362/2–363.

(5) سورة الانفطار، الآية: 6.

(6) سورة البقرة، الآية: 175.

(7) ابن جنّي، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: 353/2–354.

يقول ابن جنّي: "وقد حذف المضاف إليه نحو قوله تعالى: (لله الأمرُ من قبل ومن بعد) أي من قبل ذلك ومن بعده. وقولهم: ابدأ بهذا أولُ أي أول ما تفعل. وإن شئت كان تقديره: أول من غيره ثم شبه الجار والمجرور هنا بالمضاف إليه؛ لمعاقبة المضاف إليه إياهما. وكذلك قولهم: جئت من علُ أي من أعلى كذا وقوله:

فملَّك بالليط الذي تحت قِشرِها... كغِرقئِ بَيْضٍ كنَّه القَيْضُ من علُ"[1].

ومن أمثلته في القراءات القرآنية:

قوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ احْكُم بِالْحَقِّ وَرَبُّنَا الرَّحْمَنُ الْمُسْتَعَانُ عَلَى مَا تَصِفُونَ﴾[2]، قرأ أبو جعفر (ربُّ) رفعا، وذهب المبرد، وابن خالويه في توجيه قراءة أبي جعفر إلى أن (رَبُّ) محمولة على حذف ياء المتكلم[3].

وليس هذا من نداء النكرة المقبل عليها، بل هذا من اللغات الجائزة في يا غلامي، وهي أن تبنيه على الضم وأنت تنوي الإضافة، لمّا قطعته عن الإضافة، وأنت تريدها بنيّته، فمعنى ﴿رَبِّ﴾ يا ربي[4].

وقد يضم في النداء ما قبل الياء المحذوفة، وذلك في الاسم الغالب عليه الاضافة إلى الياء، للعلم بالمراد منه[5].

و في قوله تعالى: ﴿لِلَّهِ الأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِن بَعْدُ وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ﴾[6]، قرأ الجمهور بضم (قبل) و(بعد)[7]. وقرأ أبو السمال، والجحدري، وعون العقيلي (من قبلٍ ومن بعدٍ) بالجر منونا[1].

---

(1) ابن جنّي، الخصائص 363/2.

(2) سورة الأنبياء، الآية: 112.

(3) المبرّد، المقتضب 4/ 262، وانظر ابن خالويه، مختصر في شواذ القران، 136.

(4) الأندلسي، تفسير البحر المحيط: 317/6.

(5) الأستراباذي، شرح الكافية في النحو، 390/1.

(6) سورة الروم، الآية: 4.

(7) القيسي، مشكل إعراب القران 558/2، الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: 2/ 214، العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين (ت:

وتوجيه القراءة هو أن (قبل وبعد) حذف منهما المضاف إليه، ولم ينو لفظه، ولا معناه فأصبحا معربين، وجاءا منونين لزوال ما يعارض التنوين لفظا وتقديرا[2]. فهو نظير قول الشاعر:

فَساغَ لِيَ الشَّرابُ، وكُنْتُ قَبْلاً أكادُ أَغَصُّ بالماءِ الْفُرَاتِ[3]

وحذف المضاف إليه وعدم نيته في (قبل وبعد) سمع عن العرب يقول الفراء: "ولو أطلقتها بالعربية فنونت وفيهما معنى الإضافة فخفضت في الخفض ونونت في النصب والرفع كان صوابا قد سمع ذلك من العرب وجاء في أشعارها"[4].

وفي قوله تعالى: ﴿إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ قُبُلٍ فَصَدَقَتْ وَهُوَ مِنَ الْكَاذِبِينَ * وَإِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ دُبُرٍ فَكَذَبَتْ وَهُوَ مِنَ الصَّادِقِينَ﴾[5]، قرأ يحيى بن يعمر، وابن أبي إسحاق "من قبل" بضم القاف، والباء، واللام، وكذا "دبر" قال الزجاج: يجعلهما غايتين كقبل وبعد؛ كأنّه قال: من قبله، ومن دبره، فلما حذف المضاف إليه –وهو مراد– صار المضاف غاية نفسه، بعد أن كان المضاف إليه غاية له[6].

### 7.2.2 حذف البدل:

---

616هـ)، (1976)، التبيان في إعراب القرآن، ط4، تحقيق: محمد علي البجاوي، دار إحياء الكتب العربية، بيروت، لبنان: 2/ 1036، السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 9/ 31، الفراء، معاني القرآن: 2/ 321.

(1) الأندلسي، تفسير البحر المحيط: 7/ 162.

(2) انظر: الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: 2/ 214، العكبري، التبيان في إعراب القرآن: 2/ 1036، الأندلسي، تفسير البحر المحيط: 7/ 162، السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 9/ 311.

(3) ورد ذكر البيت في: الفراء: معاني القرآن: 2/ 320، والسيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: 3/ 192 وهو لعبد الله بن يعرب.

(4) الفراء، معاني القران: 2/ 320.

(5) سورة يوسف، الآية: 26–27.

(6) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 174/9.

في قوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُ تَعَالَى جَدُّ رَبِّنَا مَا اتَّخَذَ صَاحِبَةً وَلا وَلَدًا﴾[1]، قرأ عكرمة (جدُّ ربُّنا) (جدٌ) منوناً و(ربُنا) بضم الباء على حذف البدل، وإقامة المضاف إليه مكانه ووجّه ابن جنّي هذه القراءة بقوله: (أراد وإنه تعالى جدُ جدُ ربنا على البدل، ثم حذف الثاني وأقام المضاف إليه مقامه، وهذا على قوله: (إِنَّا زَيَّنَّا السَّمَاء الدُّنْيَا بِزِينَةٍ الْكَوَاكِبِ)[2]، فالكواكب إذا بدل من الزينة، فإن قلت: إن الكواكب قد تسمى زينة، والرب تعالى لا يسمى جدا، قيل: الكواكب في الحقيقة ليست زينة، لكنّها ذات الزّينة، ألا ترى إلى القراءة بالإضافة (بزينة الكواكب)؟، وأنت أيضا تقول: تعالى ربنا، كما تقول تعالى جد ربنا، فالتعالي مستعمل معهما جميعا، كما يقال يسرني زيد قيامه، وأنت تقول: يسرني زيد، يسرني قيامه)[3].

وهذا الذي ذهب إليه ابن جنّي في توجيه هذه القراءة، لم اجده عند أحد غيره من العلماء، غير قول لأبي حيان وهو: كأنه قال: عظيم هو ربنا، فربنا بدل، والجد في اللغة العظيم[4].

### 8.2.2 حذف الموصوف:

قد يحذف الموصوف وتقوم الصفة مقامه ويجوز حذفه إن علم.

وحذف الموصوف من المسائل التي أفاض النحاة في الحديث عنها[5]، ولهم فيه شروط وحدود؛ وذاك لما في الصفة والموصوف من تلازم، فهما "كالشيء

---

(1) سورة الجن، الآية: 3.

(2) سورة الصافات، الآية: 60.

(3) ابن جنّي، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: 2/332-333.

(4) الأندلسي، تفسير البحر المحيط: 8/344.

(5) ينظر: سيبويه، الكتاب: 1/116، 117، والمبرّد، المقتضب: 2/135، 137، وابن جنّي، الخصائص: 2/368، 372، السهيلي، نتائج الفكر في النحو: 208، 210، ابن مالك، شرح التسهيل: 546، 550، الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: 3/70، 71.

الواحد من حيث كان البيان، والإيضاح إنّما يحصل من مجموعهما"[1]، ومن هنا "كان القياس أن لا يحذف واحد منهما؛ لأن حذف أحدهما نقض للغرض وتراجع عما التزموه، فالموصوف، القياس يأبى حذفه لما ذكرناه؛ ولأنّه ربّما وقع بحذفه لبس، ألا ترى أنك إذا قلت: (مررت بطويل) لم يعلم من ظاهر اللفظ أنّ المرور به إنسان، أو رمح، أو ثوب، ونحو ذلك مما قد يوصف بالطول"[2]. ويرى ابن جنّي أنّ حذف الموصوف أكثر ما يقع في الشعر فيقول: "وقد حُذف الموصوف وأقيمت الصفة مُقامه، وأكثر ذلك في الشعر، وإنّما كانت كثرته فيه دون النثر من حيث كان القياس يكاد يحظره، وذلك أنّ الصفة في الكلام على ضربين: إمّا (للتخليص والتخصيص) وإما (للمدح والثناء). وكلاهما من مقامات الإسهاب، والإطناب ن لا من مظان الإيجاز، والاختصار. وإذا كان كذلك لم يلق الحذف به، ولا تخفيف اللفظ منه. هذا مع ما ينضاف إلى ذلك من الإلباس وضد البيان، ألا ترى إنّك إذا قلت: مررت بطويل لم يستبن من ظاهر هذا اللفظ أنّ الممرور به إنسان، دون رمح، أو ثوب، أو نحو ذلك، وإذا كان كذلك كان حذف الموصوف إنّما هو متى قام الدليل عليه، أو شهدت الحال به، وكلما استبهم الموصوفُ كان حذفه غير لائق بالحديث، ومما يؤكد عندك ضعف حذف الموصوف، وإقامة الصفة مقامه أنك تجد من الصفات ما لا يمكن حذف موصوفه، وذلك أن تكون الصفة جملة، نحو: مررت برجل قام أخوه، ولقيت غلاما وجهُه حسن، ألا تراك لو قلت: مررت بقام أخوه، أو لقيت وجهُه حسن لم يحسن[3].

ومن أمثلة ذلك من القراءات القرآنية قوله تعالى: ﴿بَلْ هُوَ قُرْآنٌ مَّجِيدٌ﴾[4]، قرأ اليماني (بل هو قرآنُ مجيدِ) فخفض مجيد على الإضافة ووجّه أبو بكر الأنباري هذه القراءة على حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه أي: بل هو قرآن رب مجيد[1].

---

(1) ابن يعش، شرح المفصل: 59/3.

(2) المرجع نفسه: 59/3.

(3) ابن جنّي، الخصائص 366/2.

(4) سورة البروج، الآية: 21.

وفي قوله تعالى: ﴿مَّثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ أَعْمَالُهُمْ كَرَمَادٍ اشْتَدَّتْ بِهِ الرِّيحُ فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ﴾[2]، وقرأ ابن أبي إسحاق، وإبراهيم بن أبي بكر عن الحسن[3] (يوم) من غير تنوين، ويوجّه ابن جنّي هذه القراءة على حذف الموصوف، وإقامة الصفة مقامه يقول ابن جنّي: (أي: في يوم ريح عاصف، وحسن حذف الموصوف هنا شيئا، أنّه قد ألف حذفه في قراءة الجماعة في يوم عاصف)[4].

وفي قوله تعالى: ﴿لَا يَمَسُّنَا فِيهَا نَصَبٌ وَلَا يَمَسُّنَا فِيهَا لُغُوبٌ﴾[5]، قرأ علي بن أبي طالب -كرّم الله وجهه- (لَغوبٌ) بفتح اللام، يقول ابن جنّي في توجيه هذه القراءة، وحملها على حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه: (وإن شئت حملته على أنه صفة لمصدر محذوف أي: لا يمسنا فيها لُغُوبٌ لَغُوبٌ)[6].

وفي قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنتُمْ سُكَارَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ﴾[7]، قرأ الأعمش (وأنتم سكرى) بضم السين كحبلى، وتخريجه أنّه صفة لجماعة، أي: وأنتم جماعة سكرى[8].

---

(1) ابن خالويه، مختصر شواذ القراءات من كتاب البديع: 171.

(2) سورة إبراهيم، الآية: 18.

(3) ابن جنّي، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: 360/1، الأندلسي، تفسير البحر المحيط: 413/5.

(4) ابن جنّي، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: 360/1، الأندلسي، تفسير البحر المحيط: 413/5.

(5) سورة فاطر، الآية: 35.

(6) ابن جنّي، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: 2/ 200-201.

(7) سورة النساء، الآية: 430.

(8) ابن جنّي، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: 188/1، القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 202/5 الأندلسي، تفسير البحر المحيط: 3/ 255، البناء، إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر: 199.

وفي قوله تعالى: ﴿مَن جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا وَمَن جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَلَا يُجْزَىٰ إِلَّا مِثْلَهَا وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾[1]، قرأ الحسن، وابن جبير، والأعمش (عشرٌ) بالتنوين والرفع[2]، على تقدير حذف المنعوت أي: فله حسنات عشر[3].

يقول ابن جنّي: (وسألت أبا علي عن (سكرى) فردّ القول فيها، ثم استقر الأمر فيها بيننا على أنها صفة من هذا اللفظ، والمعنى بمنزلة حبلى مفردة)[4].

### 9.2.2 حذف العائد على المنعوت:

تشتمل الجملة الواقعة نعتا على ضمير يربطها بالمنعوت ملفوظ به أو مقدر.

وفي قوله تعالى: ﴿فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ﴾[5]، قرأ عكرمة والأعمش

(حينا تمسون وحينا تصبحون) على تقدير (فيه) مرتين[6]. ومن ذلك قول جرير:

أبحتَ حمى تهامةَ بعدَ نجدٍ وما شيءٌ حميتَ بمستباحِ[7]

---

(1) سورة الأنعام، الآية: 160.

(2) القيسي، مشكل إعراب القرآن: 301/1، الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: 50/3، الأندلسي، تفسير البحر المحيط: 4/ 261، ابن الجزري، النشر في القراءات العشري: 2/ 266.

(3) القيسي، مشكل إعراب القرآن: 1/ 301، الأندلسي، تفسير البحر المحيط: 261/4.

(4) ابن جنّي، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: 1/ 189.

(5) سورة الروم، الآية: 17.

(6) ابن خالويه، مختصر شواذ القراءات من كتاب البديع: 116، ابن جنّي، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: 2/ 163، الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: 3/ 216، القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 15/14، الأندلسي، تفسير البحر المحيط: 166/7، ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: 2/ 556-557.

(7) سيبويه، الكتاب 87/1، ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: 2/ 556، اليربوعي، جرير بن عطية بن حذيفة الخطفي بن بدر الكلبي (ت: 110هـ)، (1960م)، ديوان جرير، دار صادر، بيروت، لبنان، ص99.

أي: وما شيء حميته. يقول ابن مالك: "وحكم عائد المنعوت بها، حكم عائد الواقعة صلة، أو خبر، لكن الحذف من الخبر قليل، ومن الصفة كثير، ومن الصلة أكثر"[1].

وفي قوله تعالى: ﴿قَالَ عِلْمُهَا عِنْدَ رَبِّي فِي كِتَابٍ لَا يَضِلُّ رَبِّي وَلَا يَنْسَى﴾[2]، قرأ السُّلَّمي "لا يُضِلُّ ربِيَ ولا يُنْسَى" مبنيتين للمفعول، والظاهر أن الجملتين استئناف وإخبار عنه تعالى بانتفاء هاتين الصفتين عنه. وقيل: هما في موضع وصف لقوله ﴿فِي كِتَابٍ﴾ والضمير العائد على الموصوف محذوف أي لا يضله ربي ولا ينساه[3].

### 10.2.2 حذف ضمير الفصل:

في قوله تعالى: (وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِن فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَّهُم بَلْ هُوَ شَرٌّ لَّهُمْ سَيُطَوَّقُونَ مَا بَخِلُوا بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلِلَّهِ مِيرَاثُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ)[4]، قرأ الأعمش بإسقاط ضمير الفصل (هو)[5].

وفي قوله تعلى: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِيهِمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِمَنْ كَانَ يَرْجُوا اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَمَنْ يَتَوَلَّ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ﴾[6]، قرأ الجمهور: فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ، وقرأ نافع وابن عامر: بإسقاط (هو)، وكذا في مصاحف المدينة، والشام، وكلتا القراءتين متواترة[1].

---

(1) سيبويه، الكتاب 1/ 86، 87، ابن جزي، محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله الكلبي (ت: 741هـ)، (1973)، التسهيل لعلوم التنزيل، ط2، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان: 1/ 167، ابن عصفور، علي بن مؤمن (ت: 696هـ)، (1986)، المُقَرَّب، ط2، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، العراق: 1/ 219

(2) سورة طه، الآية: 52.

(3) الأندلسي، تفسير البحر المحيط: 243/6.

(4) سورة آل عمران، الآية: 180.

(5) الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: 233/1، والأندلسي، تفسير البحر المحيط: 128/3.

(6) سورة الممتحنة، الآية: 6.

قال أبو علي الفارسي: يحسن أن يكون فصلا، قال: ولا يحسن أن يكون ابتداء، لأن حذف الابتداء غير سائغ[2]. يعني أنّه في القراءة الأخرى حذف، ولو كان مبتدأ لم يجز حذفه، لأنّك إذا قلت: إنّ زيدا هو الفاضل، فأعربت هو مبتدأ، لم يجز حذفه، لأنّ ما بعده من قولك الفاضل صالح أن يكون خبرا لـ(أنّ)، فلا يبقى دليل على حذف (هو) الرابط. ونظيره: (الَّذِينَ هُمْ يُراؤُنَ)[3]، لا يجوز حذف هم، لأنّ ما بعده يصلح أن يكون صلة، فلا يبقى دليل على المحذوف.

وما ذهب إليه أبو علي ليس بشيء، لأنه بنى ذلك على توافق القراءتين، وتركيب إحداهما على الأخرى، وليس كذلك. ألا ترى أنه يكون قراءتان في لفظ واحد، ولكل منهما توجيه يخالف الآخر، كقراءة من قرأ: ﴿وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِما وَضَعَتُ﴾[4] بضم التاء، والقراءة الأخرى: (بِما وَضَعَتْ) بتاء التأنيث، فضم التاء يقتضي أنّ الجملة من كلام أم مريم، وتاء التأنيث تقتضي أنّها من كلام اللّه تعالى، وهذا كثير في القراءات المتواترة. فكذلك هذا يجوز أن يكون هو مبتدأ في قراءة من أثبته، وإن كان لم يرد في القراءة الأخرى، ولكل من التركيبين في الإعراب حكم يخصه[5].

### 11.2.2 حذف جواب الشرط:

يجوز حذف جواب الشرط إذا تقدم ما يدّل عليه.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قَالُوا طَائِرُكُمْ مَعَكُمْ أَئِنْ ذُكِّرْتُمْ بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ مُسْرِفُونَ﴾[6]، قرأ أبو جعفر، والحسن، وقتادة، والأعمش (أين ذكرتم) بهمزة بعدها ياء ساكنه، والنون مفتوحة، و(ذكرتم) مضمومة الذال خفيفة الكاف ومعناه: (أين حللتم)، وكنتم، ووجدتم فذكرتم، فاكتفى بالمسبب الذي هو الذكر عن السبب الذي هو الوجود، و(أين) هنا

---

(1) الأندلسي، تفسير البحر المحيط: 112/10.

(2) المرجع نفسه 113/10.

(3) سورة الماعون، الآية: 6.

(4) سورة آل عمران، الآية: 36.

(5) الأندلسي، تفسير البحر المحيط: 113/10.

(6) سورة يس، الآية: 19.

شرط، وجوابه محذوف لدلالة (طائركم معكم) عليه، فكأنه قال: أين ذكرتم أو أيــن وجدتم وجد شؤمكم معكم، وهذا كقولك: سيفك معك أين حللت[1].

وفي قوله تعالى: ﴿أَئِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا ذَلِكَ رَجْعٌ بَعِيدٌ﴾[2]، قرأ الأعرج، وشيبة، وأبو جعفر، وابن وثاب، والأعمش (إذا) على تقدير حذف جواب الشرط أي: إذا متنا وكنا ترابا رجعنا، وأجاز صاحب اللوامح، أن يكون الجواب (رجع بعيد)، علــى تقــدير حذف الفاء، وهذا يجيزه بعض النحاة في جواب الشرط، إذا كــان جملــة اســمية، وقصره البصريون على الشعر في الضرورة[3].

### 12.2.2 حذف جواب القسم:

في قوله تعالى: ﴿وَقِيلِهِ يَا رَبِّ إِنَّ هَؤُلَاءِ قَوْمٌ لَا يُؤْمِنُونَ﴾[4]، قرأ الجمهور (وقيله) بالنصب عطفا على (سرهم ونجواهم) في قوله تعالى: (أَمْ يَحْسَبُونَ أَنَّا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ)[5].

قرأ السلمي، وابن وثاب، وعاصم، والأعمش، وحمــزة (وقيلــهِ) بــالخفض ووجّهت هذه القراءة على انه عطف على (الساعة) في قوله تعالى: ﴿وَعِندَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾[6].

---

(1) ابن جنّي، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: 205/2، ابن خالويه، مختصر شواذ القراءات من كتاب البديع: 125، الفراء، معاني القرآن: 2/ 374، النحاس، إعراب القرآن: 2/ 714، الأندلسي، تفسير البحر المحيط: 7/ 327.

(2) سورة ق، الآية: 3.

(3) الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: 4/4، الأندلسي، البحرالمحيط 120/8، ابن الجزري، إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر: 398.

(4) سورة الزخرف، الآية: 88.

(5) سورة الزخرف، الآية: 80.

(6) سورة الزخرف، الآية: 85.

أو على إنها واو القسم، والجواب محذوف أي: لينصرن أو لأفعلن بهم ما أشاء[1].

واختلاف التوجيه كما نلاحظ مردّه إلى اختلاف الحركة الإعرابية، متجاهلين في كثير من الأحيان المعنى القريب، وعلى ذلك يعلّق السيوطي في باب معرفة إعراب القرآن على هذه التوجيهات بقوله: على الناظر في كتاب الله تعالى الكاشف عن أسراره.... أن يتجنب الأمور البعيدة، والأوجه الضعيفة، واللغات الشاذة، ويخرّج على القريب، والقوي، والفصيح فإن لم يظهر فيه إلا الوجه البعيد، فله عذر، وإن ذكر الجميع لقصد الإغراب، والتكثير، فصعب شديد، أو لبيان المحتمل، وتدريب الطالب، فحسن في غير ألفاظ القرآن، أمّا التنزيل، فلا يجوز أن يخرّج إلاّ على ما يغلب على الظن إرادته، فإن لم يغلب شيء، فليذكر الأوجه المحتملة، من غير تعسّف، ومن ثم يخطئ من قال في (وقيله) بالجر، أو النصب إنّه عطف على لفظ الساعة، أو محلّها لما بينهما من التباعد، والصواب أنّه قسم، أو مصدر قال مقدرا[2].

### 13.2.2 حذف الجار والمجرور:

في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ﴾[3]، قرأ أبي بن كعب (تعبدوا)، ذهب الكسائي إلى تقدير حذف الجار، والمجرور، والتقدير: "بأن لا تعبدوا"[4].

---

(1) القيسي، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: 2/ 262، والزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: 3/ 498، القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 16/ 123، والأندلسي، تفسير البحر المحيط: 8/ 30، البناء، إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر: 387 ابن الجزري، النشر في القراءات العشر: 370/2.

(2) السيوطي، الاتقان في علوم القرآن، 530/1.

(3) سورة البقرة، الآية: 83.

(4) ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: 452.

وفي قوله تعالى: ﴿فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ وَانْتَظِرْ إِنَّهُمْ مُنْتَظِرُونَ﴾[1]، قرأ ابن السميفع (منتظرون) بفتح (الظاء)، على وزن اسم المفعول، وذهب الفراء إلى إضمار الجار والمجرور (بهم)، وقال: (لا يصحّ هذا إلا بإضمار، فجاز: إنهم منتظرون بهم)[2].

وفي قوله تعالى: ﴿هُوَ اللَّهُ الَّذِي لا إِلَهَ إِلاَّ هُوَ الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ السَّلامُ الْمُؤْمِنُ الْمُهَيْمِنُ الْعَزِيزُ الْجَبَّارُ الْمُتَكَبِّرُ سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾[3]، قرأ أبو جعفر (المؤمن) بفتح الميم، وذهب أبو حاتم السجستاني إلى تقدير (به)، حيث قال: (لو كان كذلك لكان المؤمن به)[4].

وفي قوله تعالى: ﴿نُسَارِعُ لَهُمْ فِي الْخَيْرَاتِ بَلْ لا يَشْعُرُونَ﴾[5]، قرأ عبد الرحمن بن أبي بكر (يسارع)[6]، بالياء ووجّه هذه القراءة أبو جعفر النحاس[7]، وابن جني[8]، على تقدير حذف الجار والمجرور، والتقدير هو: يسارع لهم به في الخيرات.

وفي قوله تعالى: ﴿لَهُ مُعَقِّبَاتٌ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ يَحْفَظُونَهُ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ﴾[9]، قرأ ابن عباس (بأمر الله)، بالباء، وذهب أبو علي الفارسي إلى تقدير حذف الجار والمجرور، والتقدير: يحفظونه مما يحاذر بأمر الله[10].

---

(1) سورة السجدة، الآية: 30.

(2) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 14/ 112.

(3) سورة الحشر، الآية: 59/ 23.

(4) الأندلسي، تفسير البحر المحيط: 8/ 251.

(5) سورة المؤمنون، الآية: 56.

(6) ابن جنّي، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: 94/2.

(7) النحاس، إعراب القرآن: 422/2.

(8) ابن جنّي، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: 95/2.

(9) سورة الرعد، الآية: 11.

(10) ابن جنّي، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: 1/ 355.

وفي قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَاهَا . . . . يَسْأَلُونَكَ كَأَنَّكَ حَفِيٌّ عَنْهَا قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِندَ اللَّهِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾[1]، قرأ ابن عباس (حفي بها)، وذهب ابن جنّي إلى تقدير حذف الجار والمجرور في هذه القراءة، يقول ابن جنّي: (ذهب أبو الحسن في قوله تعالى: (يسألونك كأنك حفي عنها) إلى أنّ تقديره: يسألونك عنها كأنّك حفي بها فأخّر (عن)، وحذف الجار والمجرور؛ للدلالة عليهما فهذا الذي قدّره أبو الحسن قد أظهره ابن عباس وحذف (عنها) لدلالة الحال عليها)[2].

وفي قوله تعالى: ﴿فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ﴾[3]، قرأ عكرمة (حيناً) يقول ابن جني: أراد حيناً تمسون فيه محذوف (فيه) تخفيفا[4]. حيث وجّه هذه القراءة على حذف الجار والمجرور.

وفي قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرَى لِمَن كَانَ لَهُ قَلْبٌ أَوْ أَلْقَى السَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ﴾[5]، قرأ السدّي (ألقي) بالياء ووجّه ابن جنّي هذه القراءة على تقدير حذف الجار والمجرور (منه) حيث قال: أي ألقي منه[6].

## 3.2 حذف الحروف:

### 1.3.2 حذف الهمزة:

في قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ أَخْرَجَكُم مِّن بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا وَجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَالْأَفْئِدَةَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾[7]، قرأ الأعمش بحذف الهمزة، وكسر الميم (امهاتكم)، وقرا ابن

---

(1) سورة الأعراف، الآية: 187.

(2) ابن جنّي، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: 1/ 269.

(3) سورة الروم، الآية: 17.

(4) ابن جنّي، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: 2/ 163.

(5) سورة ق، الآية: 37.

(6) ابن جنّي، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: 2/ 285.

(7) سورة النحل، الآية: 78.

أبي ليلى بحذف الهمزة وفتح الميم. قال أبو حاتم: حذف الهمزة رديء، ولكن قراءة ابن أبي ليلى أصوب، وإنّما كانت أصوب؛لأنّ كسر الميم إنّما هو لإتباعها حركة الهمزة، فإذا كانت الهمزة محذوفة زال الإتباع[1].

وفي قوله تعالى: ﴿أَئِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا ذَلِكَ رَجْعٌ بَعِيدٌ﴾[2]، قرأ الجمهور (أئذا) بالاستفهام، وقرا الأعرج، وشيبة، وأبو جعفر، وابن وثاب، والأعمش (إذا) بهمزة واحدة على صورة الخبر، فجاز أن يكون استفهاما حذفت منه الهمزة، وجاز أن يكونوا عدلوا إلى الخبر وأضمر جواب (إذا) أي إذا متنا وكنا ترابا رجعنا[3].

وفي قوله تعالى: ﴿أَلَا إِنَّهُم مِّنْ إِفْكِهِمْ لَيَقُولُونَ، وَلَدَ اللَّهُ وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ، أَصْطَفَى الْبَنَاتِ عَلَى الْبَنِينَ﴾[4]، قرأ الجمهور: (أصطفى) بهمزة الاستفهام، وقرا نافع في رواية، وحمزة، والأعمش، وشيبة (اصطفى) بوصل الألف[5]، وهو من كلام الكفار، أنّهم ما كفاهم أن قالوا ولد الله، حتى جعلوا ذلك الولد بنات الله، وهذه القراءة وإن كان هذا محملها، فهي ضعيفة، والذي أضعفها إنّ الإنكار قد اكتنف هذه الجملة من جانبيها، وذلك قوله تعالى: (وإنّهم لكاذبون) و(ما لكم كيف تحكمون)[6].

---

(1) الأندلسي، تفسير البحر المحيط: 522/5.

(2) سورة ق، الآية: 3.

(3) ابن جنّي، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: 281/2، الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: 4/4، الأندلسي، تفسير البحر المحيط: 120/8، البناء، إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر: 398.

(4) سورة الصافات، الآية: 151- 153.

(5) النحاس، إعراب القرآن: 774/2، ابن مجاهد، السبعة في القراءات: 549/1، القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 134/15، الأندلسي، تفسير البحر المحيط: 377/7، الرازي، التفسير الكبير المسمى مفاتيح الغيب 168/26، البناء، إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر: 371.

(6) سورة الصافات، الآية: 154.

وفي قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا سَمِعَتْ بِمَكْرِهِنَّ أَرْسَلَتْ إِلَيْهِنَّ وَأَعْتَدَتْ لَهُنَّ مُتَّكَأً وَآتَتْ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِّنْهُنَّ سِكِّينًا﴾[1]، قرأ ابن عباس، والجحدري، وقتادة، وأبان بن تغلب (متكا) ساكنة التاء غير مهموزة ومعناه: الأترج وهو ثمر شجر من جنس الليمون، ويقال معناه: طعام من اللحم والبيض[2].

### 2.3.2 حذف الألف:

في قوله تعالى: ﴿وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُ مِن بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾[3]، قرأ الجمهور (كلام الله) وقرأ الأعمش (كلم الله) جمع كلمة، وقد يراد بالكلمة الكلام، فتكون القراءتان بمعنى واحد[4].

وفي قوله تعالى: ﴿فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُم مِّنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ﴾[5]، قرأ النخعي، وابن وثاب، والأعمش (وربع) ساقطة الألف[6].

---

(1) سورة يوسف، الآية: 31.

(2) ابن جنّي، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: 339/1، 340-الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: 316/2، القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 178/9، الأندلسي، تفسير البحر المحيط: 302/5.

(3) سورة البقرة، الآية: 75.

(4) ابن جنّي المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: 93/1-الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: 77/1- القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 1/2 الأندلسي، تفسير البحر المحيط: 272/1.

(5) سورة النساء، الآية: 3.

(6) ابن جنّي، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: 181/1— الأندلسي، المحرر الوجيز في تفسير كتاب الله العزيز: 16/4؛ الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: 245/1، الأندلسي، تفسير البحر المحيط: 163/3.

قال أبو الفتح: ينبغي أن يكون محذوفًا من "رُباع" تخفيفًا[1]. وثلث وربع، على القصر من ثلاث ورباع[2].

وفي قوله تعالى: ﴿وَقُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ مَا هَذَا بَشَرًا إِنْ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ﴾[3]، قرأ الجمهور (حاش لله) بغير ألف بعد الشين و(لله) بلام الجر. وقرأ ابن مسعود وأبي بن كعب: (حاشَا اللهِ) وقرأ الحسن: حاش الإِلَهِ. وقرأ الأعمش (حشى) على وزن رمى[4].

قال أبو الفتح: أما "حاشا الله " فعلى أصل اللفظة، وهي حرف جر وأما "حاش الإله" فمحذوف من حاشا تخفيفًا، وهو كقولك: حاشا الرب وحاشا المعبود[5].

فأما القرءات لله بلام الجر في غير قراءة أبي السمأل فلا يجوز أن يكون ما قبلها من حاشى، أو حاش، أو حشى، أو حاش حرف جر، لأنّ حرف الجر لا يدخل على حرف الجر[6].

وفي قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا رَبَّنَا إِنَّا أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكُبَرَاءَنَا فَأَضَلُّونَا السَّبِيلا﴾[7]، قرأ حمزة، وأبو عمر (السبيل) بحذف الألف في الحالين، وقرأ ابن كثير، وحفص، والكسائي (السبيل) بالحذف وصلا و(السبيلا) بالإثبات وقفا، وقرأ نافع، وأبو بكر، والكسائي، وابن عامر (السبيلا) بالإثبات في الحالين[8].

---

(1) ابن جنّي، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: 180/1.

(2) الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: 468/1.

(3) سورة يوسف، الآية: 31.

(4) الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: 317/2–الأندلسي، تفسير البحر المحيط: 303/5.

(5) ابن جنّي، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: 340/1.

(6) الأندلسي، تفسير البحر المحيط: 299/5.

(7) سورة الأحزاب، الآية: 67.

(8) انظرابن مجاهد، السبعة في القراءات: 591، الداني، التيسير في القراءات السبع: 144.

وفي قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ سَلَاسِلَا وَأَغْلَالًا وَسَعِيرًا﴾[1]، قرأ قنبل وحمزة وحفص (سلاسل) بحذف الألف وقرأ الباقون (سلاسلا) بإثبات الألف[2].

وهذا على ما حكاه الأخفش من لغة من يصرف كل ما لا ينصرف إلا أفعل من، وهي لغة الشعراء، ثم كثر حتى جرى في كلامهم، وعلّل ذلك بأنّ هذا الجمع أشبه المفرد، فقالوا: صواحبات يوسف ونواكسي الأبصار، أشبه المفرد فجرى فيه الصرف، وقال بعض الرجاز:

والصرف في الجمع أتى كثيرا حتى ادعى قوم به التخييرا

والصرف ثابت في مصاحف المدينة، ومكة، والكوفة، والبصرة، وفي مصحف أبيّ، وعبد الله، وكذا قوارير. وروي أن من العرب من يقول: رأيت عمراً بالألف في الوقف[3].

وفي قوله تعالى: ﴿وَيُطَافُ عَلَيْهِم بِآنِيَةٍ مِّن فِضَّةٍ وَأَكْوَابٍ كَانَتْ قَوَارِيرَا﴾[4]، قرأ حمزة (قوارير) بحذف الألف، وقرأ الباقون (قواريرا) بإثبات الألف[5].

وفي قوله تعالى: ﴿قَوَارِيرَ مِن فِضَّةٍ قَدَّرُوهَا تَقْدِيرًا﴾[6]، قرأ ابن كثير وأبو عمرو وحمزة وابن ذكوان وحفص (قوارير) بلا ألف وقرأ الباقون (قواريرا) بألف[7].

وفي قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ فَيُضِلُّ اللَّهُ مَن يَشَاءُ وَيَهْدِي مَن يَشَاءُ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾[8]، قرأ أبو السمال، والأعمش (بلسن) بإسكان السين، وحذف

---

(1) سورة الإنسان، الآية: 4.

(2) ابن مجاهد، السبعة في القراءات: 663، الداني، التيسير في القراءات السبع: 177.

(3) الأندلسي، تفسير البحر المحيط: 391/8.

(4) سورة الإنسان، الآية: 15.

(5) انظرابن مجاهد، السبعة في القراءات: 663، 664، الداني، التيسير في القراءات السبع: 177.

(6) سورة الإنسان، الآية: 16.

(7) انظرابن مجاهد، السبعة في القراءات: 663، 664، الداني، التيسير في القراءات السبع: 177.

(8) سورة إبراهيم، الآية: 4.

الألف وقيل: هو كالريش، والرياش[1]: اللسن خاص باللغة، واللسان قد يقع على العضو وعلى الكلام[2].

وفي قوله تعالى: ﴿قَالُوا بَشَّرْنَاكَ بِالْحَقِّ فَلَا تَكُن مِّنَ الْقَانِطِينَ﴾[3]، قرأ يحيى بن وثاب والأعمش وطلحه بن مصرف ورويت عن أبي عمرو "من القنطين"[4].

يقول ابن جنّي "ينبغي أن يكون في الأصل (القانطين) كقراءة الجماعة، إلاّ أنّ العرب قد تحذف ألف (فاعل)، في نحو هذا تخفيفا، وقد يجوز في (القنطين) غير هذا، وذلك أنهم قالوا: قنط يقنط – من باب علم – فقد يكون (القنطين) من قنط يقنط هذا، ويكون (القانطون) من قنط"[5].

وفي قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ يُنفَخُ فِي الصُّورِ فَفَزِعَ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَمَن فِي الْأَرْضِ إِلَّا مَن شَاءَ اللَّهُ وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَاخِرِينَ﴾[6]، قرأ الحسن والأعمش (دخرين) بغير ألف[7] والداخر والدخر: الصاغر[8].

---

(1) ابن خالويه، مختصر شواذ القراءات من كتاب البديع:/68- الأندلسي، تفسير البحر المحيط: 405/5؛ الآلوسي، أبو الثناء السيد محمود بن عبد الله (ت: 1342هـ)، (1978)، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، ط1، دار الفكر، بيروت، لبنان: 185/13.

(2) الأندلسي، تفسير البحر المحيط: 405/5.

(3) سورة الحجر، الآية: 55.

(4) ابن خالويه، مختصر شواذ القراءات من كتاب البديع: 71؛ ابن جنّي، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: 4/2، الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: 393/2، القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 36/10، البناء، إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر: 275.

(5) ابن جنّي، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: 4/2.

(6) سورة النمل، الآية: 57.

(7) الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: 161/3، الأندلسي، تفسير البحر المحيط: 100/7، البناء، إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر: 340.

(8) الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: 387/3.

وفي قوله تعالى: ﴿وَخَتَمَ عَلَى سَمْعِهِ وَقَلْبِهِ وَجَعَلَ عَلَى بَصَرِهِ غِشَاوَةً﴾[1]، قرأ الجمهور (غشاوة) وقرا طلحة بن مصرف والأعمش (غشوة) بكسر الغين وسكون الشين[2].

وقرأ الأعمش وأبو حنيفة وحمزة والكسائي (غشوة) بفتح الغين وسكون الشين وكلها بمعنى الغطاء[3].

وفي قوله تعالى: ﴿ائْتُونِي بِكِتَابٍ مِّن قَبْلِ هَذَا أَوْ أَثَارَةٍ مِّنْ عِلْمٍ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾[4]، قرأ ابن عباس وعلي وعكرمة وقتادة والأعمش (أو أثرة) بغير ألف وهي واحدة جمعها أثر كقترة وقتر والأثر والأثارة: البقية وما يؤثر[5].

في قوله تعالى: ﴿لَّكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي وَلَا أُشْرِكُ بِرَبِّي أَحَدًا﴾[6]، قرأ الجمهور بإثبات الألف وقفا وقرءوا (لكن) بحذف الألف وصلا .

وقرأ ابن عامر ونافع في رواية المسيبي بإثبات الألف وصلا[7].

### 3.3.2 حذف التاء:

---

(1) سورة الجاثية، الآية: 23.

(2) الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: 512/3، الأندلسي، تفسير البحر المحيط: 49/8، البناء، إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر: 390.

(3) ابن خالويه، مختصر شواذ القراءات من كتاب البديع: 138/1، الزجاج، معاني القرآن: 48/3، القيسي، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها 269/2، الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: 512/3، القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 169/16، الأندلسي، تفسير البحر المحيط: 49/8، البناء، إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر: 390، ابن الجزري، النشر في القراءات العشر: 372/2.

(4) سورة الأحقاف، الآية: 4.

(5) ابن جنّي، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: 264/2، الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: 515/3، القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 182/16، الأندلسي، تفسير البحر المحيط: 55/8.

(6) سورة الكهف، الآية: 38.

(7) انظر ابن مجاهد، السبعة في القراءات: 391.

قوله تعالى: ﴿فَكَيْفَ إِذَا تَوَفَّتْهُمُ الْمَلَائِكَةُ يَضْرِبُونَ وُجُوهَهُمْ وَأَدْبَارَهُمْ﴾[1]، قرأ الأعمش (توفاهم) بألف بدل التاء، فاحتمل أن يكون ماضيا، ومضارعا حذفت منه التاء[2].

وفي قوله تعالى: ﴿وَلَا تَحَاضُّونَ عَلَى طَعَامِ الْمِسْكِينِ﴾[3]، قرأ أبو جعفر، وشيبة، والأعمش (تحاضون) بفتح التاء وألف قبل الضاد، واصله (تتحاضون) على وزن (تتفاعلون) أي: يحض بعضكم بعضا على إطعام المسكين، فحذفت إحدى التاءين تخفيفا وأدغمت الضاد في الضاد[4].

وفي قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا﴾[5]، قرأ الأعمش (لتتعارفوا) بتاءين وقرا الجمهور (لتعارفوا) مضارع تعارف فحذفوا التاء[6]. وقرأ ابن عباس، وأبان عن عاصم: لتعرفوا، مضارع عرف والمعنى: أنكم جعلكم اللّه تعالى ما ذكر[7].

---

(1) سورة محمد، الآية: 27.

(2) الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: 537/3، الأندلسي، تفسير البحر المحيط: 84/8، الآلوسي، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني: 76/26، البناء، إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر: 394.

(3) سورة الفجر، الآية: 18.

(4)ابن خالويه، أبوعبد الله الحسين بن أحمد (ت: 370هـ)، (1977)، الحجة في القراءات السبع، ط2، تحقيق وشرح: عبد العال سالم مكرم، دار الشروق للنشر والتوزيع والطباعة، بيروت، لبنان، 343، القيسي، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها 372/2، الأندلسي، تفسير البحر المحيط: 471/8.

(5) سورة الحجرات، الآية: 13.

(6) ابن خالويه، مختصر شواذ القراءات من كتاب البديع: 144، الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: 569/3، الأندلسي، تفسير البحر المحيط: 116/8.

(7) الأندلسي، تفسير البحر المحيط: 522/9.

وفي قوله تعالى: ﴿وَقَالُواْ مَا فِي بُطُونِ هَـذِهِ الأَنْعَامِ خَالِصَةٌ لِّذُكُورِنَا وَمُحَرَّمٌ عَلَى أَزْوَاجِنَا﴾[1]، قرأ ابن عباس، وابن مسعود، وابن جبير، والأعمش (خالص) بغير تاء رده على لفظ (ما)، ورفعه وهو خبر (ما) و(لذكورنا) متعلق به، أو هو ابتداء ثان، و(لذكورنا) الخبر، والجملة خبر (ما)، وقرأ الجمهور (خالصة) بالتاء وهي للمبالغة في الخلوص كقولك: زيد خالصتي[2].

وفي قوله تعالى: ﴿لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾[3]، قرأ الأعمش (سكرهم) بغير تاء[4].

وفي قوله تعالى: ﴿فَمَا اسْطَاعُوا أَنْ يَظْهَرُوهُ وَمَا اسْتَطَاعُوا لَهُ نَقْبًا﴾[5]، قرأ الجمهور (فما اسطاعوا) بحذف التاء تخفيفا لقربها من الطاء، وقرأ الأعمش (فما استطاعوا) بالتاء من غير حذف[6].

### 4.3.2 حذف النون:

في قوله تعالى: ﴿وَمَا هُم بِضَآرِّينَ بِهِ مِنْ أَحَدٍ إِلاَّ بِإِذْنِ اللَّهِ وَيَتَعَلَّمُونَ مَا يَضُرُّهُمْ وَلاَ يَنفَعُهُمْ وَلَقَدْ عَلِمُواْ لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الآخِرَةِ مِنْ خَلاَقٍ﴾[7]، قرأ الأعمش (وما هم بضاري) من غير نون، على

---

(1) سورة الأنعام، الآية: 139.

(2) ابن جنّي، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: 232/1، القيسي، مشكل إعراب القرآن: 293/1، الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: 43/2، القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 96/7، الأندلسي، تفسير البحر المحيط: 231/4.

(3) سورة الحجر، الآية: 72.

(4) الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: 396/2، الأندلسي، تفسير البحر المحيط: 462/5.

(5) سورة الكهف: 97.

(6) ابن زنجلة، حجة القراءات: 435/1، الأندلسي، تفسير البحر المحيط: 165/6.

(7) سورة البقرة، الآية: 102.

أن تكون النون قد سقطت تخفيفا، وهي منويّة، وهو الظاهر، أو أن تكون النون قد حذفت للإضافة إلى (احد) وفصل بين المتضايفين بالجار والمجرور على أن (من) زائدة[1]. وردّ أبو حيان هذا التأويل، لأنّ الفصل بالظرف، أو الجار، والمجرور بين المتضايفين من ضرائر الشعر؛ ولأنّ ما يمكن أن يضاف إليه مشغول بعامل آخر[2].

وفي قوله تعالى: ﴿وَلَا آمِّينَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّن رَّبِّهِمْ وَرِضْوَانًا﴾[3]، قرأ ابن مسعود، والمطوعي، والأعمش (ولا آمي البيت) بالإضافة من غير نون، وإضافة اسم الفاعل إلى ما بعده جائزة[4].

وفي قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَبَقُوا إِنَّهُمْ لَا يُعْجِزُونَ﴾[5]، قرأ الأعمش (ولا يحسب) بفتح السين والياء وحذف النون وينبغي أن يخرج على حذف النون الخفيفة لملاقاة الساكن[6].

وفي قوله تعالى: ﴿وَمِنْهُم مَّنْ عَاهَدَ اللَّهَ لَئِنْ آتَانَا مِن فَضْلِهِ لَنَصَّدَّقَنَّ وَلَنَكُونَنَّ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾[7]، قرأها الأعمش (لنصدقن ولنكونن) بالنون الخفيفة فيهما، وحذف النون الأخرى[8].

---

(1) ابن جنّي، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: 103/1، الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: 86/1، الأندلسي، تفسير البحر المحيط: 332/1.

(2) الأندلسي، تفسير البحر المحيط: 332/1.

(3) سورة المائدة، الآية: 2.

(4) ابن خالويه، مختصر شواذ القراءات من كتاب البديع: 30، الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: 321/1، القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 42/6، الأندلسي، تفسير البحر المحيط: 430/3.

(5) سورة الأنفال، الآية: 59.

(6) ابن خالويه، مختصر شواذ القراءات من كتاب البديع: 64، الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: 231/3، الأندلسي، تفسير البحر المحيط: 323/5، البناء، إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر: 266.

(7) سورة التوبة، الآية: 75.

(8) ابن خالويه، مختصر شواذ القراءات من كتاب البديع: 54، الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: 203/2، الأندلسي، تفسير البحر المحيط: 74/5.

وفي قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِ إِنَّنِي بَرَاءٌ مِّمَّا تَعْبُدُونَ﴾[1]، قرأ الجمهور (إنني) بنونين الأولى مشددة، وقرأ الأعمش (إنّي) بنون مشددة دون نون الوقاية[2].

وحذف نون الوقاية بعد (إنّ)، و(أنّ) و(لكن)، و(كأنّ) جائز في سعة الكلام، فلا شذوذ ولا علّة للحذف، أو للإثبات.

### 5.3.2 حذف لام التعليل:

في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَهِنُوا فِي ابْتِغَاءِ الْقَوْمِ إِن تَكُونُوا تَأْلَمُونَ فَإِنَّهُمْ يَأْلَمُونَ كَمَا تَأْلَمُونَ وَتَرْجُونَ مِنَ اللَّهِ مَا لَا يَرْجُونَ﴾[3]، قرأ أبي عبد الرحمن الأعرج: (أن تكونوا) بفتح همزة (إن) يقول ابن جني: "وهي على مذهب الخليل مجرورة الموضع باللام المرادة)[4].

وذهب ابن جني أيضا في قراءة الماجشون[5] في قوله تعالى: ﴿قَالُوا طَائِرُكُمْ مَعَكُمْ أَئِن ذُكِّرْتُم بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ مُّسْرِفُونَ﴾[6]، قرأها (أن) بحذف الهمزة الثانية وفتح الأولى على تقدير حذف لام التعليل[7].

وذهب الفراء إلى نصب موضع (أن)؛ لسقوط الخافض في قراءة بعضهم[8] ﴿فَلَعَلَّكَ بَاخِعٌ نَّفْسَكَ عَلَى آثَارِهِمْ إِن لَّمْ يُؤْمِنُوا بِهَذَا الْحَدِيثِ أَسَفًا﴾[9].

---

(1) سورة الزخرف: 26.

(2) الأندلسي، تفسير البحر المحيط: 11/8، البناء، إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر: 385.

(3) سورة النساء، الآية: 104.

(4) ابن جني، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: 197/1.

(5) هو أبو مروان عبد الملك بن عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة الماجشون، واسمه ميمون، وقيل: دينار، تفقّه على الإمام مالك ﷺ. مات سنة 213، وقيل غير ذلك.

(6) سورة يس، الآية: 19.

(7) ابن جنّي، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: 206/2.

(8) الأخفش، معاني القرآن: 58/1، ابن خالويه، مختصر شواذ القراءات من كتاب البديع: 78.

(9) سورة الكهف، الآية: 6.

حيث قرأها بعضهم (أن) بفتح الهمزة وهو للاستقبال فيمن قرأ: إن لم يؤمنوا. وللمضى فيمن قرأ: أن لم يؤمنوا، بمعنى: لأن لم يؤمنوا بهذَا الْحَدِيثِ[1].

وفي قوله تعالى: ﴿قَالَتْ يَا أَيُّهَا الْمَلَأُ إِنِّي أُلْقِيَ إِلَيَّ كِتَابٌ كَرِيمٌ، إِنَّهُ مِن سُلَيْمَانَ وَإِنَّهُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾[2]، قرأها عكرمة (وإنّه) بكسر الهمزة، يقول الفراء: "وإن شئت كانت في موضع نصب لسقوط الخافض منها"[3].

وفي قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَحْلَلْنَا لَكَ أَزْوَاجَكَ اللَّاتِي آتَيْتَ أُجُورَهُنَّ . . . وَامْرَأَةً مُّؤْمِنَةً إِن وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ﴾[4]، قرأ عيسى الثقفي (أن وهبت) بفتح الهمزة، على تقدير حذف اللام، وهذا ما ذهب إليه المبرد، وتابعه الزجاج، وأبو جعفر النحاس، وابن جنّي، ومكي القيسي[5].

وفي قوله تعالى: ﴿فَرِيقًا هَدَى وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ إِنَّهُمُ اتَّخَذُوا الشَّيَاطِينَ أَوْلِيَاء مِن دُونِ اللَّهِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُم مُّهْتَدُونَ﴾[6]، قرأ عيسى الثقفي (إنّهم) بفتح الهمزة، وذهب أبو جعفر النحاس إلى تقدير لام محذوفة[7]. وإلى ذلك ذهب أيضا في قراءة أبي جعفر في قوله تعالى: ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا وَعْدَ اللَّهِ حَقًّا إِنَّهُ يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ﴾[8]، حيث قرأها (أنّه) بفتح الهمزة على تقدير (لام) محذوفة[9].

---

(1) الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: 704/2.

(2) سورة النمل، الآية: 29، 30.

(3) الفراء، معاني القرآن: 291/2.

(4) سورة الأحزاب، الآية: 50.

(5) المبرّد، المقتضب 302/2، النحاس، إعراب القرآن: 642/2، ابن جنّي، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: 182/2، القيسي، مشكل إعراب القرآن 199/2.

(6) سورة الأعراف، الآية: 30.

(7) النحاس، إعراب القرآن: 608/1.

(8) سورة يونس، الآية: 4.

(9) النحاس، إعراب القرآن: 49/2، ابن جنّي، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: 307/1.

وذهب ابن جنّي إلى حذف اللام ونصب موضع المصدر في قوله تعالى: ﴿قَالَ اخْسَؤُوا فِيهَا وَلَا تُكَلِّمُونِ، إِنَّهُ كَانَ فَرِيقٌ مِّنْ عِبَادِي يَقُولُونَ رَبَّنَا آمَنَّا فَاغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا وَأَنتَ خَيْرُ الرَّاحِمِينَ﴾[1]، قرأ أبيّ بن كعب (أنّه) بفتح الهمزة.

وفي قوله تعالى: ﴿عَبَسَ وَتَوَلَّى، أَن جَاءهُ الْأَعْمَى﴾[2]، قرأ الحسن (أن) بفتح الهمزة، وعلّق على هذه القراءة ابن جنّي بقوله: "وكأنّه قال: ألأن جاءه الأعمى كان كذلك في؟"[3].

وفي قوله تعالى: ﴿وَمَن يَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ لَا بُرْهَانَ لَهُ بِهِ فَإِنَّمَا حِسَابُهُ عِندَ رَبِّهِ إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ﴾[4]، قرأ الحسن (أنه) على تقدير حذف لام التعليل[5] أي: لماذا حسابه عند ربه؛لأنه لا يفلح الكافرون.

### 6.3.2 حذف الياء:

في قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا وَتَقَبَّلْ دُعَاء، رَبَّنَا اغْفِرْ لِي وَلِوَالِدَيَّ وَلِلْمُؤْمِنِينَ يَوْمَ يَقُومُ الْحِسَابُ﴾[6]، قرأ ابن كثير، وأبو عمرو (دعائي ربنا) بياء ساكنه في الوصل، وأثبتها بعضهم في الوقف، وقرا طلحة، والأعمش (دعاء ربنا) بغير ياء وصلا[7].

---

(1) سورة المؤمنين، الآية: 108، 109.

(2) سورة عبس، الآية: 1، 2.

(3) ابن جنّي، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: 352/2.

(4) سورة المؤمنين، الآية: 113.

(5) ابن جنّي، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: 98/2

(6) سورة إبراهيم، الآية: 40،41.

(7) الأندلسي، تفسير البحر المحيط: 434/5، البناء، إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر: 273، ابن الجزري، النشر في القراءات العشر: 301/2.

وفي قوله تعالى: ﴿وَاذْكُرْ عِبَادَنَا إِبْرَاهِيمَ وَإِسْحَقَ وَيَعْقُوبَ أُوْلِي الأَيدِي وَالأَبصَارِ﴾[1]، قرأ الحسن، وعيسى الثقفي، والأعمش (أولي الأيد) بغير ياء. قيل: أن (أل) لما كانت تعاقب التنوين، حذفت الياء معها كما حذفت مع التنوين[2]، ولم يرتض أبو حيان هذا التخريج؛ لأن حذف الياء مع (أل) موطنه الضرورة[3]، ويقول الزمخشري: "وتفسيره بالأيد من التأييد قلق غير متمكن، وعلّل بأنّ فيه فوات المقابلة، وفوات النكتة البيانية "[4].

في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا بِي لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ﴾[5]، قرأ ورش، وأبو عمرو (إذا دعاني) بإثبات الياء وصلاً، وقرأ الباقون بحذفها وصلاً ووقفاً[6].

وفي قوله تعالى: ﴿فَإِنْ حَآجُّوكَ فَقُلْ أَسْلَمْتُ وَجْهِيَ لِلّهِ وَمَنِ اتَّبَعَنِ وَقُل لِّلَّذِينَ أُوْتُوا الْكِتَابَ وَالأُمِّيِّينَ أَأَسْلَمْتُمْ...﴾[7]، قرأ أبو عمرو (اتبعني) بإثبات الياء في الوصل، وقرأ الباقون بحذفها في الحالين[8].

---

(1) سورة ص، الآية: 45.

(2) ابن خالويه، مختصر شواذ القراءات من كتاب البديع: 130 الأخفش، معاني القرآن: 406/2، ابن جنّي، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: 233/2، الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: 378/3، الأندلسي، تفسير البحر المحيط: 402/7.

(3) الأندلسي، تفسير البحر المحيط: 402/4.

(4) الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: 378/3.

(5) سورة البقرة، الآية: 186.

(6) انظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 50 وابن الجزري، النشر في القراءات العشر: 180/2.

(7) سورة آل عمران، الآية: 20.

(8) انظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 50 وابن الجزري، النشر في القراءات العشر: 180/2.

وفي قوله تعالى: ﴿... إِنِّي كَفَرْتُ بِمَا أَشْرَكْتُمُونِ مِن قَبْلُ إِنَّ الظَّالِمِينَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾[1]، قرأ أبو عمرو (أشركتموني) بإثباتها في الوصل، وقرأ الباقون بحذفها في الحالين[2].

في قوله تعالى: ﴿... إِن تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنكَ مَالاً وَوَلَدًا﴾[3]، قرأ ابن كثير (ترني) بإثبات الياء وصلا ووقفا، وقرأ قالون، وأبو عمرو (ترني) بإثباتها في الوصل، وقرأ الباقون (ترن) بحذفها وقفا، ووصلا[4].

وفي قوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُ لَعِلْمٌ لِّلسَّاعَةِ فَلا تَمْتَرُنَّ بِهَا وَاتَّبِعُونِ هَذَا صِرَاطٌ مُّسْتَقِيمٌ﴾[5]، قرأ أبو عمرو (واتبعوني) بإثبات الياء وصلاً، وحذفها الباقون في الحالين[6].

### 7.3.2 حذف أحد الحرفين المتماثلين:

في قوله تعالى: ﴿وَانظُرْ إِلَى إِلَهِكَ الَّذِي ظَلْتَ عَلَيْهِ عَاكِفًا لَّنُحَرِّقَنَّهُ ثُمَّ لَنَنسِفَنَّهُ فِي الْيَمِّ نَسْفًا﴾[7]، قرأ ابن مسعود، وقتادة، والأعمش بخلاف عنه (ظلت) بكسر الظاء بحذف عين الكلمة، ونقل حركتها إلى الظاء بعد نزع حركتها تقديرا. يقول أبو حيان: (وذكر بعض من عاصرناه أنّ ذلك منقاس في كل فعل مضاعف العين واللام في لغة بني سليم)[8].

كما قرأ الأعمش.وأبيّ (ظللت) بلامين على الأصل[9].

---

(1) سورة إبراهيم، الآية: 22.

(2) انظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 50، وابن الجزري، النشر في القراءات العشر: 180/2.

(3) سورة الكهف، الآية: 39.

(4) انظرالقرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 50 وابن الجزري، النشر في القراءات العشر: 180/2

(5) سورة الزخرف، الآية: 61.

(6) انظر القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 50 وابن الجزري، النشر في القراءات العشر: 180/2.

(7) سورة طه، الآية: 97.

(8) النحاس، إعراب القرآن: 358/2، النحاس، معاني القرآن: 190/1، القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 242/11، الأندلسي، تفسير البحر المحيط: 276/6.

(9) ابن خالويه، مختصر شواذ القراءات من كتاب البديع: 89 القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 242/11، الأندلسي، تفسير البحر المحيط: 276/6.

وفي قوله تعالى: ﴿لَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَاهُ حُطَامًا فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ﴾[1]، قرأ الجمهور (فظلتم) بفتح الظاء ولام واحدة، وقرأ أبو حيوة، وابن مسعود والأعمش بكسرها[2].

### 8.3.2 حذف حرف الجر:

يرى ابن جنّي أنّ حذف الحروف ليس بقياس، وذلك لأنّها مختصرة، وحذفها هو اختصار للاختصار، واختصار المختصر إجحاف به[3]. وذلك لأنّ "حذف الحروف لا يسوّغه القياس، لما فيه من الانتهاك والإجحاف"[4].

ويكثر عند الأخفش حذف حروف الجر وتقديرها قبل المصدر المؤول، قال في معانيه: "حروف الجر تحذف مع (أنّ) كثيراً، ويعمل ما قبلها فيها، حتى تكون في موضع نصب"[5].

وبهذا يكون الأخفش قد وضع لنا قاعدة حذف حروف الجر وتقديرها قبل المصدر المؤول، وتابعه في ذلك الزمخشري في كشافه.

ومن أمثلة ذلك:

في قوله تعالى: ﴿حَقِيقٌ عَلَى أَنْ لَا أَقُولَ عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ﴾[6]، قرأ عبد الله بن مسعود، والأعمش (حقيق أن لا أقول) بإسقاط (على)، فاحتمل أن يكون على إضمار (على)، كقراءة من قرأ بها، واحتمل أن يكون على إضمار الباء، كقراءة أبيّ (بأن لا أقول) وعلى الاحتمالين يكون التعلق بحقيق[7].

---

(1) سورة الواقعة، الآية: 65.

(2) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 219/17-الأندلسي، تفسير البحر المحيط: 211/8.

(3) ينظر: ابن جنّي، الخصائص 273/2.

(4) المصدر نفسه 279/2.

(5) الفرّاء، معاني القرآن 144/1.

(6) سورة الأعراف، الآية: 105.

(7) الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: 79/2، الأندلسي، تفسير البحر المحيط: 356/4.

وفي قوله تعالى: ﴿وَعَادًا وَثَمُودَ وَقَد تَّبَيَّنَ لَكُم مِّن مَّسَاكِنِهِمْ وَزَيَّنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ أَعْمَالَهُمْ فَصَدَّهُمْ عَنِ السَّبِيلِ وَكَانُوا مُسْتَبْصِرِينَ﴾[1]، قرأ الأعمش (مساكنهم) بالرفع من غير (من)، فيكون فاعلا لتبين[2].

وفاعل (تبين) مساكنهم على أن (مِنْ) زائدة في الواجب، ويؤيده قراءة الأعمش (مساكنهم) بالرفع من غير من، وكون (مِنْ) هي الفاعل على أنّها اسم بمعنى بعض ممّا لا يخفى حاله[3].

وفي قوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا الْوَزْنَ بِالْقِسْطِ وَلَا تُخْسِرُوا الْمِيزَانَ﴾[4]، قرأ بلال بن أبي بردة، وأبان عن عثمان ﴿تَخْسِرُوا﴾ بفتح التاء، والسين وهما لغتان، يقال: أخسرت الميزان وخسرته كأجبرته وجبرته. وقيل: ﴿تَخْسِرُوا﴾ بفتح التاء والسين محمول على تقدير حذف حرف الجر، والمعنى ولا تخسروا في الميزان[5].

وقوله تعالى: ﴿حَتَّى إِذَا أَدْرَكَهُ الْغَرَقُ قَالَ آمَنتُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا الَّذِي آمَنَتْ بِهِ بَنُو إِسْرَائِيلَ وَأَنَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾[6]، قرأ ابن كثير، ونافع، وعاصم، وأبو عمرو، وابن عامر «أنّه» بفتح الألف، والمعنى: آمنت بأنه، فلمّا حُذف حرف الجر، وصل الفعلُ إلى «أنَّ» فنُصب[7].

---

(1) سورة العنكبوت، الآية: 38.

(2) الأندلسي، تفسير البحر المحيط: 152/7.

(3) الآلوسي، روح المعاني، 362/10.

(4) سورة الرحمن، الآية: 9.

(5) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 155/17.

(6) سورة يونس، الآية: 90.

(7) الشربيني، محمد بن أحمد (ت: 977هـ)، (د.ت)، السراج المنير في الاعانة على معرفة بعض معاني كلام ربنا الحكيم الخبير، ط2، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان: 468/2.

قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ اللَّهَ رَبِّي وَرَبُّكُمْ فَاعْبُدُوهُ هَذَا صِرَاطٌ مُّسْتَقِيمٌ﴾[1]، قرأ ابن عامر، والكوفيون(إنّ) بكسر الهمزة على الاستئناف، والباقون (أنّ) بفتحها، بتقدير حذف حرف الجرّ، متعلق بما بعده، والتقدير: ولأنّ الله ربي وربكم فاعبدوه[2].

ومواطن نزع الخافض، أو حذف حروف الجر، أو اضمارها كثير في القراءات القرآنية، ولكن نكتفي بالشواهد التي ذكرناها رغبة في الاختصار.

### 9.3.2 حذف آخر المنادى:

تحذف آخر الكلمة في النداء بطريقة مخصوصة؛ للتخفيف غالبا، أو لداعٍ آخر كالتمليح والاستهزاء.وهو ثلاثة أنواع: ترخيم اللفظ للنداء، وترخيمه للضرورة الشعرية؛ وترخيمه للتصغير[3].

وله شروط ذكرها النحاة في مصنفاتهم لا نريد الخوض فيها، ومن أمثلة الترخيم في القراءات القرآنية:

قوله تعالى: ﴿وَنَادَوْا يَا مَالِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ قَالَ إِنَّكُم مَّاكِثُونَ﴾[4]، قرأ علي بن أبي طالب وابن مسعود والأعمش (يا مال) بالترخيم على لغة من ينتظر[5].

يقول ابن جني: "هذا المذهب المألوف في الترخيم إلا أن فيه في هذا الموضع سرا جديدا وذلك أنهم لعظم ما هم عليه ضعفت قواهم وذلت أنفسهم وصغر كلامهم

---

(1) سورة مريم، الآية: 36.

(2) الشربيني، السراج المنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربنا الحكيم الخبير: 109/3.

(3) ابن عقيل: شرح ابن عقيل 3/ 287.

(4) سورة الزخرف، الآية: 77.

(5) ابن خالويه، مختصر شواذ القراءات من كتاب البديع: 136، ابن جنّي، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: 257/2، الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: 496/3، القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 116/16، الأندلسي، تفسير البحر المحيط: 28/8.

فكان هذا من مواضع الاختصار ضرورة عليه ووقوفا دون تجاوزه إلى ما يستعمله المالك لقوله القادر على التصرف في منطقه"[1].

وقيل لابن عباس: إن ابن مسعود قرأ: ونادوا يا مال، فقال: ما أشغل أهل النار عن الترخيم[2].

### 10.3.2 حذف (أنّ) بفتح الهمزة وتشديد النون:

في قوله تعالى: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ﴾[3]، قرأ الأعمش(وهذا صراطي) بإسقاط (أنّ) وكذا في مصحف ابن مسعود[4].

### 11.3.2 حذف (أنْ) بفتح الهمزة وسكون النون:

وفي قوله تعالى: ﴿لَوْلَا أَن مَّنَّ اللَّهُ عَلَيْنَا لَخَسَفَ بِنَا وَيْكَأَنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ﴾[5]، قرأ الأعمش (لولا من) بحذف (أنّ)، وهي مرادة[6]، وفي هذه القراءة دخلت (لولا) الامتناعية على الفعل، وهو قليل قال ابن الشجري: "وربما جاء بعدها مكان المبتدأ الفعل، والفاعل لاستواء الجملتين في المعنى، ألا ترى أنّ قولك: أزيد قام، وقام زيد معناهما واحد)[7].

---

(1) ابن جنّي، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: 257/2.

(2) الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: 264/4.

(3) سورة الأنعام، الآية: 153.

(4) الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: 48/2، الأندلسي، الحر المحيط 254/4.

(5) سورة القصص، الآية: 82.

(6) الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: 193/3، الأندلسي، تفسير البحر المحيط: 135/7.

(7) ابن يعيش، شرح المفصل 146/8، ابن الشجري، أبو السعادات هبة الله بن علي بن محمد الحسني (ت: 542هـ)، (د.ت)، الأمالي الشجرية، ط1، دارالمعرفة، بيروت، لبنان. 211/2.

وكما قرأ الأعمش (لَوْلا مَنٌّ اللهِ) بحذف أنّ وإضافة (من) إلى لفظ الجلالة[1].

### 12.3.2 حذف حرف النداء:

في قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ، مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾[2]، قرأ أبو هريرة (مالك َ) بالنصب وحمل أبو عبيدة معمر ابن المثنى هذه القراءة على حذف أداة النداء (يا) وقال: مجازه يا مالك يوم الدين وتابعه في ذلك الأخفش والطبري وأبو جعفر النحاس وابن خالويه ومكي القيسي[3].

وفي قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾[4]، قرأ زيد بن علي (ربَّ) بالنصب وحمل الزجاج هذه القراءة على حذف حرف النداء (يا) ورد هذا التوجيه ابن كيسان في هذا الموضع حيث قال: "لأنه يصير كلامين" وقد وافق الزجاج مكي القيسي[5].

وفي قراءة يعقوب لقوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ آزَرَ أَتَتَّخِذُ أَصْنَامًا آلِهَةً إِنِّي أَرَاكَ وَقَوْمَكَ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾[6]، حيث قرأ (آزر) بالضم على الراء وحمله الفراء على حذف حرف النداء (يا) ووافقه في ذلك الأخفش والطبري وابن جني[7].

---

(1) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 319/13، الأندلسي، تفسير البحر المحيط: 135/7.

(2) سورة الفاتحة، الآية: 1، 4.

(3) ابن المثنى، أبو عبيدة معمر (ت: 209هـ)، (1981)، مجاز القرآن، ط2، تحقيق: د.فؤاد سزكين، مؤسسة الرسالة، القاهرة، مصر: 22/1، 23، الأخفش، معاني القرآن: 15، الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن: 52/1، النحاس، إعراب القرآن: 121/1، 122، القيسي، مشكل إعراب القرآن: 69/1.

(4) الفاتحة، الآية: 1، 2.

(5) النحاس، إعراب القرآن: 121/1، الأندلسي، البحر لمحيط 19/1، القيسي، مشكل إعراب القرآن: 9/1.

(6) سورة الأنعام، الآية: 74.

(7) الفراء، معاني القرآن: 43/1، ابن جنّي، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: 223/1، الأخفش، معاني القرآن: 278، الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن: 468/11.

وفي قوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ احْكُم بِالْحَقِّ وَرَبُّنَا الرَّحْمَنُ الْمُسْتَعَانُ عَلَى مَا تَصِفُونَ﴾[1]، قرأ أبو جعفر (رب) مضمومة وحملها الطبري على نداء المفرد وحذف أداة النداء (يا)[2] وذكر النحاس أن هذا لحن عند النحويين لأنه لا يجوز عندهم رجل أقبل وأكد ابن جنّي أنّ ذلك ضعيف حيث قال: "هذا عند أصحابنا ضعيف أعني حذف حرف النداء مع الاسم الذي يجوز أن يكون وصفا لأي"[3].

وفي قوله تعالى: ﴿وَنَادَى نُوحٌ ابْنَهُ وَكَانَ فِي مَعْزِلٍ يَا بُنَيَّ ارْكَب مَّعَنَا وَلَا تَكُن مَّعَ الْكَافِرِينَ﴾[4]، حيث قرأها السدي (ابناه) وحمل ابن جني هذه القراءة على حذف حرف النداء (يا) حيث قال ابن جني: "وهو على الحكاية أي: قال له: يا ابناه على النداء ولو أراد حقيقة الندبة لم يكن بد من احد الحرفين (يا ابناه أو وا ابناه)"[5].

في قوله تعالى: ﴿قَالُوا لَئِن لَّمْ يَرْحَمْنَا رَبُّنَا وَيَغْفِرْ لَنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾[6]، قرأ حمزة، والكسائي، والشعبي، والجحدري، وابن مصرف، والأعمش بالتاء في الفعلين (ترحمنا وتغفر لنا) على الخطاب لله جلّ ذكره، وفيه معنى الاستغاثة، والتضرع، والابتهال في السؤال، والدعاء، وبنصب (ربّنا) على النداء، وهو ابلغ في الدعاء، والخضوع، وقرأ الباقون (يرحمنا ربنا ويغفر لنا بالياء فيهما ورفع (ربنا) على الفاعلية[7].

---

(1) سورة الأنبياء، الآية: 112.

(2) الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن: 108/17.

(3) النحاس، إعراب القرآن: 387/2، ابن جنّي، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: 69/2.

(4) سورة هود، الآية: 42.

(5) ابن جنّي، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: 222/1، 223.

(6) سورة الأعراف، الآية: 149.

(7) القيسي، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها 477/1، الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: 94/2، القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 286/7، الأندلسي، تفسير البحر المحيط: 394/4، البناء، إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر: 230، ابن الجزري، النشر في القراءات العشر: 272/3.

## الفصل الثالث

## مظاهر الزيادة في القراءات القرآنية

### 1.3 زيادة الفعل:

ففي قوله تعالى: ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا إِنَّكَ أَنتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾[1]، قرأ الجمهور (ربنا تقبل منا)، وقرأ ابن مسعود (ويقولان ربنا تقبل منا)، فبينما اضمر الجمهور الفعل، أظهره ابن مسعود في قراءته[2]، وقراءة ابن مسعود مخالفة للرسم، ولهذا تعد هذه القراءة مفسرة، وموضحة لقراءة الجمهور.

وفي قوله تعالى: ﴿كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّينَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ﴾[3]، قرأ الجمهور (كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً)، وقرأ عبد الله بن مسعود (كان الناس أمة واحدة فاختلفوا فبعث الله)، بزيادة الفعل (اختلفوا) يقول أبو حيان: (وقد رجّح كونهم أمة واحدة في الإيمان في قوله فبعث الله، وإنّما بعث حين الاختلاف، ويؤكد قراءة عبد الله (امة واحدة فاختلفوا)، وذلك عندنا على سبيل التفسير لا القرآن)، ويقول الزمخشري: (وإنّما حذف لدلالة قوله (ليحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه) عليه[4].

وفي قوله تعالى: ﴿وَزُلْزِلُوا حَتَّىٰ يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ مَتَىٰ نَصْرُ اللَّهِ أَلَا إِنَّ نَصْرَ اللَّهِ قَرِيبٌ﴾[5]، قرأ الجمهور (وزلزلوا)، أي: أزعجوا إزعاجاً شديداً، بينما قرأ ابن مسعود

---

(1) سورة البقرة، الآية: 127.

(2) الفراء، معاني القران: 62/1، ابن جنّي، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: 108/1، الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: 187/1.

(3) سورة البقرة، الآية: 213.

(4) الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: 255/1، 256، الأندلسي، تفسير البحر المحيط: 134/2.

(5) سورة البقرة، الآية: 214.

(وزلزلوا ثم وزلزلوا ويقول الرسول)، بزيادة الفعل زلزلوا أي: توكيد الفعل مرة ثانية دلالة على عظمة الزلزلة وهولها[1].

وفي قوله تعالى: ﴿آمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِن رَّبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ آمَنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ﴾[2]، قرأ الجمهور (والمؤمنون) على العطف من (الرسول)، يقول أبو حيان: وروي أن رسول الله ﷺ لمّا نزلت عليه قال: يحق له أن يؤمن، والظاهر أن يكون قوله: والمؤمنين معطوفا على قول الرسول، قرأ ابن مسعود: (وآمن المؤمنون) بزيادة الفعل، أو إظهاره[3]، وعلى هذا يكون لشمول الرسول والمؤمنين.

وفي قوله تعالى: ﴿فَالصَّالِحَاتُ قَانِتَاتٌ حَافِظَاتٌ لِّلْغَيْبِ بِمَا حَفِظَ اللَّهُ﴾[4]، قرأ الجمهور (ما حفظ الله)، وقرأ ابن مسعود (بما حفظ الله فأصلحوا ألّيهن) بزيادة فأصلحوا إليهن، وحملها المفسرون، وعلماء القراءات على التفسير، لأنّها مخالفة للمصحف، وفيها زيادة[5].

وفي قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا جَهَّزَهُم بِجَهَازِهِمْ جَعَلَ السِّقَايَةَ فِي رَحْلِ أَخِيهِ ثُمَّ أَذَّنَ مُؤَذِّنٌ أَيَّتُهَا الْعِيرُ إِنَّكُمْ لَسَارِقُونَ﴾[6]، قرأ ابن مسعود (جعل السقاية في رحل أخيه أمهلهم حتى انطلقوا ثم أذّن مؤذن)، وذلك بزيادة أمهلهم حتى انطلقوا، وهذه الزيادة مخالفة لسواد المصحف[7]، واعتبرها المفسرون تفسيرا وليست قراءة.

---

(1) الفراء، معاني القرآن: 97/1، الأندلسي، تفسير البحر المحيط: 140/2.

(2) سورة البقرة، الآية: 285.

(3) الأندلسي، تفسير البحر المحيط: 364/2.

(4) سورة النساء، الآية: 34.

(5) الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: 506/1، الأندلسي، تفسير البحر المحيط: 240/3.

(6) سورة يوسف، الآية: 70.

(7) الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: 490/2 ، الأندلسي، تفسير البحر المحيط: 329/5.

وفي قوله تعالى: ﴿يَحْسَبُونَ الأَحْزَابَ لَمْ يَذْهَبُوا وَإِن يَأْتِ الأَحْزَابُ يَوَدُّوا لَوْ أَنَّهُم بَادُونَ فِي الأَعْرَابِ﴾[1]، قرأ ابن مسعود (يحسبون الأحزاب قد ذهبوا فان وجدوهم لم يذهبوا ودوا لو أنهم بادون في الأعراب)[2] وفي هذه القراءة زيادة ألفاظ كثيرة، منها زيادة الفعل (وجد)، وهذه القراءة مخالفة للمصحف، ووجّهها العلماء، والمفسرون على أنّها تفسير لقراءة الجمهور وليست قراءة.

وفي قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً وَلِيَ نَعْجَةٌ وَاحِدَةٌ﴾[3]، قرأ الجمهور (له تسع وتسعون نعجة)، وقرأ ابن مسعود (كان له تسع وتسعون نعجة أنثى)، بزيادة الفعل (كان)، يقول الفرّاء: (وفي قراءة عبد الله (كان له)، وربما أدخلت العرب (كان) على الخبر الدائم الذي لا ينقطع، ومنه قول اللّه في غير موضع (وَكانَ رَبُّكَ قَدِيراً)[4] (وَكانَ اللَّهُ غَفُوراً رَحِيماً)[5] فهذا دائم. والمعنى البيّن أن تدخل (كان) على كل خبر قد كان ثم انقطع كما تقول للرجل: قد كنت موسرا، فمعنى هذا: فأنت الآن معدم[6].

وقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجاً وَصِيَّةً﴾[7] في قراءة عبد اللّه ابن مسعود: «كتب عليهم الوصية لأزواجهم»[8].

وحكي عن بعض النحاة أن: وصية، مرفوع بفعل محذوف تقديره: كتب عليهم وصية، قيل: وكذلك هي في قراءة عبد اللّه ابن مسعود، وينبغي أن يحمل ذلك

---

(1) سورة الأحزاب، الآية: 20.

(2) الفراء، معاني القرآن: 230/2.

(3) سورة ص، الآية: 23.

(4) سورة الفرقان، الآية: 54.

(5) سورة النساء: 96.

(6) الفراء، معاني القرآن: 403/2.

(7) سورة البقرة، الآية: 240.

(8) الفراء، معاني القرآن: 156/1، الأندلسي، تفسير البحر المحيط: 553/2.

على أنّه تفسير معنى، لا تفسير إعراب، إذ ليس هذا من المواضع التي يضمر فيها الفعل[1].

وقوله تعالى: ﴿وَمَثَلُ كَلِمَةٍ خَبِيثَةٍ كَشَجَرَةٍ خَبِيثَةٍ اجْتُثَّتْ...﴾[2]، قرأ أبيّ (وضرب مثلا كلمة خبيثة)[3] بزيادة الفعل (ضرب)، ويجيز الفرّاء الرفع، والنصب في (مثل) يقول: "رفعت (المثل) بالكاف التي فى شجرة، ولو نصبت (المثل)، تريد: وضرب اللّه مثل كلمة خبيثة، وهى في قراءة أبيّ (وضرب مثلا كلمة خبيثة) كشجرة خبيثة وكل صواب"[4].

وقوله تعالى: ﴿هذِهِ جَهَنَّمُ الَّتِي يُكَذِّبُ بِهَا الْمُجْرِمُونَ﴾[5]، وهى فى قراءة عبد اللّه: هذه جهنم التي كنتما بها تكذبان، تصليانها لا تموتان فيها ولا تحييان تطوفان[6].

وفي قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾[7]، قرأ الجمهور (يغفر الذنوب جميعا) وقرأ ابن مسعود (الذنوب جميعا لمن يشاء) بزيادة من والفعل (يشاء) يقول الزمخشري: (من تاب لأن مشيئة الله تابعة لحكمته وعدله لا لملكه وجبروته وأضاف الفراء أن أبا إسحاق التميمي حدثه عن أبي روق عن إبراهيم عن ابن عباس أنه قرأها كما هي في مصحف عبد الله وذلك بزيادة لمن يشاء[8].

---

(1) الأندلسي، تفسير البحر المحيط: 553/2.

(2) سورة إبراهيم، الآية: 26.

(3) الفراء، معاني القرآن: 76/2، الأندلسي، تفسير البحر المحيط: 433/6.

(4) الفراء، معاني القرآن 76/2، وانظرالأندلسي، تفسير البحر المحيط: 433/6.

(5) سورة الرحمن، الآية: 43.

(6) الفراء، معاني القرآن: 117/3.

(7) سورة الزمر، الآية: 53.

(8) الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: 135/4.

وفي قوله تعالى: ﴿إِنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ أَكَادُ أُخْفِيهَا لِتُجْزَى كُلُّ نَفْسٍ بِمَا تَسْعَى﴾[1]، قرأ أبيّ، وعبد الله: أَكادُ أُخْفِيها من نفسي[2].

قال الضحاك، عن ابن عباس: أنّه كان يقرؤها: "أكاد أخفيها من نفسي"، يقول: لأنّها لا تخفى من نفس الله أبدًا. وقال سعيد بن جبير، عن ابن عباس: من نفسه. وكذا قال مجاهد، وأبو صالح، ويحيى بن رافع. قال السدي: ليس أحد من أهل السموات، والأرض إلا قد أخفى الله عنه علم الساعة، وهي في قراءة ابن مسعود: "إني أكاد أخفيها من نفسي"، يقول: كتمتها عن الخلائق، حتى لو استطعت أن أكتمها من نفسي لفعلت[3].

يقول أبو حيان: "وقيل: معناه أَكادُ أُخْفِيها من نفسي، ولا دليل في الكلام على هذا المحذوف، ومحذوف لا دليل عليه مطرح، والّذي غرّهم منه أنّ في مصحف أبيّ: أَكادُ أُخْفِيها من نفسي، وفي بعض المصاحف: أَكادُ أُخْفِيها من نفسي، فكيف أظهركم عليها انتهى. ورويت هذه الزيادة أيضا عن أبيّ، ذكر ذلك ابن خالويه. وفي مصحف عبد اللّه: أَكادُ أُخْفِيها من نفسي فكيف يعلمها مخلوق، وفي بعض القراءات: وكيف أظهرها لكم، وهذا محمول على ما جرت به عادة العرب، من أنّ أحدهم إذا بالغ في كتمان الشيء قال: كدت أخفيه من نفسي، واللّه تعالى لا يخفى عليه شيء قال معناه قطرب وغيره[4].

### 2.3 زيادة الاسم:

في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَبْتَغُوا فَضْلًا مِّن رَّبِّكُمْ﴾[5]، قرأها ابن مسعود، وابن عباس، والزبير (فضلا من ربكم في مواسم الحج)، بزيادة (مواسم الحج) وهذه

---

(1) سورة طه، الآية: 15.

(2) ابن كثير، تفسير القرآن العظيم: 5/ 277.

(3) الأندلسي، تفسير البحر المحيط: 320/7.

(4) المرجع نفسه: 320/7.

(5) سورة البقرة، الآية: 198.

زيادة أفادت التوضيح، والتفسير[1].

وفي قوله تعالى: ﴿فَمَن تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ وَمَن تَأَخَّرَ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ لِمَنِ اتَّقَى وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّكُمْ إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ﴾[2]، قرأ الجمهور (لمن اتقى) على حذف المفعول به لفظ الجلالة (الله) أي: من اتقى الله، وقرأ عبد الله ابن مسعود (لمن اتقى الله) على إظهار المفعول به[3]، وهذه القراءة وإن خالفت المصحف العثماني، فإنها أتت موضحة، ومفسرة للمعنى.

وفي قوله تعالى: ﴿فَانظُرْ إِلَى طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ لَمْ يَتَسَنَّهْ﴾[4]، قرأ الجمهور (فانظر إلى طعامك وشرابك) بالجر، والعطف على الطعام، وقرأ ابن مسعود بالقطع، والرفع، والزيادة (طعامك وهذا شرابك)، حيث زاد اسم الإشارة (هذا)[5].

وفي قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ﴾[6]، قرأ الجمهور: (لا يقومون)، بمعنى لا يقومون من قبورهم في البعث يوم القيامة إلا كالمجانين؛ عقوبة لهم، قال ابن عباس، وقرأ ابن مسعود: (لا يقومون يوم القيامة) بزيادة يوم القيامة، واعتبرت هذه القراءة للتأويل والتفسير[7].

وفي قوله تعالى: ﴿فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ذَلِكَ كَفَّارَةُ أَيْمَانِكُمْ﴾[8]، قرأ الجمهور: (ثلاثة أيام)، وهي ثلاثة أيام متتابعات عند أبي حنيفة كما يقول الزمخشري، وهي

---

(1) الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: 245/1، الأندلسي، تفسير البحر المحيط: 94/2.

(2) سورة البقرة، الآية: 203.

(3) الأندلسي، تفسير البحر المحيط: 113/2.

(4) سورة البقرة، الآية: 259.

(5) الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: 307/1، الأندلسي، تفسير البحر المحيط: 292/2.

(6) سورة البقرة، الآية: 275.

(7) الأندلسي، تفسير البحر المحيط: 333/2.

(8) سورة المائدة، الآية: 89.

كذلك في قراءة عبد الله ابن مسعود، وأبيّ بن كعب رضي الله عنهما: (فصيام ثلاثة أيام متتابعات)[1]، بزيادة (متتابعات)، حيث أفادت هذه القراءة التفسير والتوضيح.

قوله تعالى: ﴿الزَّانِي لَا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً وَالزَّانِيَةُ لَا يَنْكِحُهَا إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ وَحُرِّمَ ذَلِكَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ﴾[2]، وقرأ أُبيّ بن كعب، وأبو المتوكل، وأبو الجوزاء: ﴿وحَرَّمَ اللّـهُ ذلـك﴾ بزيادة اسم الله عز وجل مع فتح حروف { حَرَّمَ }، وقرأ زيد بن علي ﴿وحَرُمَ ذلك﴾ بفتح الحاء، وضم الراء مخففة. ثم فيه قولان.

أحدهما: أنه نكاح الزواني، قاله مقاتل.

والثاني: الزنا: قاله الفراء[3].

وفي قوله تعالى: ﴿وَمَن قَتَلَهُ مِنكُم مُّتَعَمِّدًا فَجَزَاء مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾[4]، قرأ الجمهور (فجزاء) بالرفع، والتنوين على قراءة الكوفيين، وارتفاع الجزاء على أنّه خبر لمبتدأ محذوف الخبر تقديره: "فعليه جزاء"، وقرأ ابن مسعود: (فجزاؤه مثل)، والضمير عائد على قاتل الصيد، أو على الصيد[5]، وفي هذه القراءة زيادة الضمير بمثابة شرح، وتفصيل لقراءة الجمهور.

وفي قوله تعالى: ﴿وَامْرَأَتُهُ قَآئِمَةٌ فَضَحِكَتْ فَبَشَّرْنَاهَا بِإِسْحَقَ وَمِن وَرَاء إِسْحَقَ يَعْقُوبَ﴾[6]، قرأ الجمهور: (وامرأته قائمة) قيل: كانت قائمة وراء الستر، وقيل: كانت قائمة على

---

(1) الفراء، معاني القرآن: 217/1، الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: 673/1، الأندلسي، تفسير البحر المحيط: 12/4.

(2) سورة النور، الآية: 3.

(3) الفراء، معاني القرآن: 319/1، الجوزي، زاد المسير في علم التفسير: 431/4، ابن الصابوني، محمد بن علي بن محمود (ت: 680هـ)، (1972)، روائع البيان في تفسير آيات الأحكام، ط2، دار القرآن الكريم، بيروت، لبنان: 295/1.

(4) سورة المائدة، الآية: 95.

(5) الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: 679/1، الأندلسي، تفسير البحر المحيط: 242/5.

(6) سورة هود، الآية: 71.

رؤوسهم تخدمهم. وقرأ ابن مسعود: (وامرأته قائمة وهو قاعد)[1]، بزيادة (وهو قاعد) مبينا الحال التي كان عليها سيدنا إبراهيم، وأورد أبو حيان قراءة أخرى، قرأ بها ابن مسعود يقول: (وفي قراءة ابن مسعود وهي قائمة وهو جالس)[2].

وفي قوله تعالى: ﴿وَكَانَ وَرَاءَهُم مَّلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا﴾[3]، قرأ الجمهور: (كل سفينة غصبا) بينما قرأ ابن مسعود وأبي بن كعب: (كل سفينة صالحة غصبا)[4] بزيادة الصفة (صالحة)، موضحا، ومفسرا القراءة مع أنّ سياق الآيات يدل على أن الملك يأخذ كل سفينة صالحة، بدليل أنّه أراد أنّ يعيبها، وإن لم تلفظ كلمة (صالحة)، فهي مقدرة للسفينة، فمن لم يذكرها اعتبر حذفا.

وفي قوله تعالى: ﴿فَقَبَضْتُ قَبْضَةً مِّنْ أَثَرِ الرَّسُولِ فَنَبَذْتُهَا وَكَذَلِكَ سَوَّلَتْ لِي نَفْسِي﴾[5]، قرأ الجمهور: (من أثر الرسول)، بينما قرأ ابن مسعود: (من أثر فرس الرسول)، بزيادة لفظة (فرس)، وهذه القراءة هي تقدير المفسرين للمعنى، على أنّ من لم يذكرها، قد حذف المضاف، فهذه القراءة جاءت موضحة ومفسرة[6].

وفي قوله تعالى: ﴿النَّبِيُّ أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ وَأُوْلُو الأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ﴾[7]، قراءة الجمهور: (من أنفسهم وأزواجه أمهاتهم)، وقرأ ابن مسعود وأبيّ: (من أنفسهم وأزواجه أمهاتهم وهو أب لهم) بزيادة الجملة الاسمية (وهو أب لهم)

---

(1) الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: 410/2، الأندلسي، تفسير البحر المحيط: 242/5.

(2) الأندلسي، تفسير البحر المحيط: 242/5.

(3) سورة الكهف، الآية: 79.

(4) الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: 741/2، الأندلسي، تفسير البحر المحيط: 154/6.

(5) طه، الآية: 96

(6) الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: 84/3، الأندلسي، تفسير البحر المحيط: 6/ 274

(7) سورة الأحزاب، الآية: 6

على إنّ كل نبي هو أب لأمّته، وقال مجاهد: (كل نبي فهو أب أمته، ولذلك صار المؤمنون إخوة؛لأنّ النبي أبوهم في الدين)[1].

وفي قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا خَرَّ تَبَيَّنَتِ الْجِنُّ أَن لَّوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ الْغَيْبَ مَا لَبِثُوا فِي الْعَذَابِ الْمُهِينِ﴾[2]، قرأ الجمهور (تبينت الجن أن لو كانوا)، وقرأ ابن مسعود: (تبينت الإنس أن الجن لو كانوا يعلمون)[3]، بزيادة (الإنس أن الجن)، وهذه الزيادة في القراءة غيّرت في المعنى، وفي الإعراب، يقول الزمخشري: (والضمير في وكانوا) للجن في قوله: (ومن الجنة من يعمل بين يديه) أي: علمت الإنس ان لو كان الجن يصدقون فيما يوهمونهم من علم الغيب)[4].

وفي قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً وَلِيَ نَعْجَةٌ وَاحِدَةٌ﴾[5]، قرأ الجمهور: (له تسع وتسعون نعجة)، وقرأ ابن مسعود (كان له تسع وتسعون نعجة أنثى) بزيادة (أنثى)[6].

ويقول النحاس: والعرب تكنّي عن المرأة بالنعجة، والشاة، وفي قراءة ابن مسعود: إنّ هذا أخي كان له تسع وتسعون نعجة أنثى، فاما قوله: أنثى فقيل: هو على جهة التوكيد، وقيل: لمّا كان يقال هذه مائة نعجة وإن كان فيها من الذكور شيء يسير، جاز أن يقال أنثى ليعلم انه لاذكر فيها[7].

---

(1) الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: 523/3، الأندلسي، تفسير البحر المحيط: 212/7

(2) سبأ، الآية: 14

(3) ابن جني، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: 188/2، الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: 574/3

(4) الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: 574/3.

(5) سورة ص، الآية: 23.

(6) الفراء، معاني القرآن: 285/2.

(7) النحاس، معاني القرآن: 98/6.

وفي قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾[1]، قرأ الجمهور: (يغفر الذنوب جميعا)، وقرأ ابن مسعود: (الذنوب جميعا لمن يشاء) بزيادة الجار، والمجرور، والفعل، ويقول الفرّاء: إنّ أبا إسحاق التميمي حدّثه عن أبي روق عن إبراهيم عن ابن عباس، أنّه قرأها كما في مصحف عبد الله، وذلك بزيادة لمن يشاء[2].قال أبو جعفر النحاس: وهاتان القراءتان على التفسير، أي يغفر الله لمن يشاء[3].وفي هذه القراءة حمل المطلق على المقيد، وذلك لأنه لا يجري في ملكه إلا ما يشاء.وأهل السنة لم يشترطوا التوبة في غفران الذنوب مطلقاً؛ أي: سواء كانت صغائر، أو كبائر، سوى الشرك[4].

قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾[5]، وهي في قراءة أبي (لتكونوا شهداء على الناس يوم القيامة)[6] بزيادة يوم القيامة، أخرج ابن أبي حاتم، من طريق أبي العالية، عن أبيّ بن كعب في الآية قال ﴿لتكونوا شهداء على الناس﴾ يوم القيامة، كانوا شهداء على قوم نوح، وعلى قوم هود، وعلى قوم صالح، وعلى قوم شعيب، وعندهم أنّ رسلهم بلغتهم، وأنّهم كذبوا رسلهم[7].

---

(1) سورة الزمر، الآية: 53.

(2) الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: 135/4.

(3) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 15/ 269.

(4) الآلوسي، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، 95/8.

(5) سورة البقرة، الآية: 143.

(6) السيوطي، عبد الرحمن جلال الدين (ت: 911هـ)، (1988)، الدر المنثور في تفسير المأثور، ط2، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، لبنان: 24/2، الرازي، أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم (ت: 327هـ)، (د.ت)، تفسير ابن أبى حاتم، ط1، تحقيق: أسعد محمد الطيب، المكتبة العصرية، صيدا، لبنان: 250/1، الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن (تفسير الطبري): 285/4.

(7) السيوطي، الدر المنثور في تفسير المأثور: 24/2.

قوله تعالى: ﴿وَمَرْيَمَ ابْنَةَ عِمْرَانَ الَّتِي أَحْصَنَتْ فَرْجَهَا فَنَفَخْنَا فِيهِ مِن رُّوحِنَا وَصَدَّقَتْ بِكَلِمَاتِ رَبِّهَا وَكُتُبِهِ وَكَانَتْ مِنَ الْقَانِتِينَ﴾[1]، قرأ أبي: (فنفخنا في جيبها من روحنا)[2] بزيادة المضاف والمضاف إليه (جيبها)، يقول أبو حيان: (وقيل: الفرج هنا جيب قميصها، منعته من جبريل لما قرب منها؛ لينفخ حيث لم يعرف، والظاهر أن قوله فَنَفَخْنَا فِيهَا مِنْ رُوحِنَا كناية عن إيجاد عيسى حيا في بطنها، ولا نفخ هناك حقيقة، وأضاف الروح إليه تعالى على جهة التشريف، وقيل: هناك نفخ حقيقة وهو أن جبريل عليه السلام نفخ في جيب درعها)[3].

قوله تعالى: ﴿وَإِذَا أَرَدْنَا أَن نُّهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا الْقَوْلُ فَدَمَّرْنَاهَا تَدْمِيرًا﴾[4]، في قراءة أبيٍّ: بعثنا أكابر مجرميها[5]، وهذه القراءة مخالفة للمصحف فهي على سبيل التفسير والتوضيح.

قوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ مِنْهُمُ الْقِرَدَةَ وَالْخَنَازِيرَ وَعَبَدَ الطَّاغُوتَ أُوْلَئِكَ شَرٌّ مَّكَاناً وَأَضَلُّ عَن سَوَاء السَّبِيلِ﴾[6]، وهى فى قراءة أبىّ وعبد اللّه (وعبدوا) على الجمع[7]، وقرأ ابن عباس في رواية: وعابدوا. وقرأ عون العقيلي: وعابد[8].

---

(1) سورة التحريم، الآية: 12.

(2)الحنبلي، أبو حفص عمر بن علي ابن عادل الدمشقي (ت: 880هـ)، (1998)، اللباب في علوم الكتاب، ط1، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان: 214/19.

(3) الأندلسي، تفسير البحر المحيط: 463/7.

(4) سورة الإسراء، الآية: 16.

(5) الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب البصري (ت: 450هـ)، (د.ت)، تفسير الماوردي، النكت والعيون، ط2، تحقيق: السيد بن عبد المقصود بن عبد الرحيم، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان: 235/3.

(6) سورة المائدة، الآية: 60.

(7) الفراء، معاني القرآن: 314/1.

(8) الأندلسي، تفسير البحر المحيط: 308/4.

يقول أبو حيان: "وقرأ جمهور السبعة: وعبد الطاغوت. وقرأ أبيّ: وعبدوا الطاغوت، وقرأ الحسن في رواية: وعبد الطاغوت بإسكان الباء، وخرّجه ابن عطية: على أنّه أراد وعبدا منوّنا فحذف التنوين كما حذف في قوله: (وَلا يَذْكُرُونَ اللَّهَ إِلَّا قَلِيلًا) ولا وجه لهذا التخريج، لأن عبدا لا يمكن أن ينصب الطاغوت، إذ ليس بمصدر ولا اسم فاعل"[1].

قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا الآيَاتُ عِندَ اللَّهِ وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءتْ لاَ يُؤْمِنُونَ﴾[2]، قرأ عبد اللّه: وما يشعركم إذا جاءتهم أنهم لا يؤمنون، وهى فى قراءةأبىّ: لعلها إذا جاءتهم لا يؤمنون[3]، وذكر في البحر المحيط أنّها في مصحف أبيّ: وما أدراكم لعلها إذا جاءت لا يؤمنون[4].

وقوله: ﴿... كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ، فَرِيقاً هَدى وَفَرِيقاً حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلالَةُ﴾[5]، قرأ أبىّ: تعودون فريقين فريقا هدى وفريقا حقّ عليهم الضلالة[6]. بزيادة (فريقين).

يقول أبو حيان: "وقال ابن عباس أيضا، وجابر بن عبد اللّه، وأبو العالية، ومحمد بن كعب، وابن جبير، والسدّي، ومجاهد أيضا، والفرّاء، وروي معناه عن الرّسول أنه إعلام بأنّ من كتب عليه أنّه من أهل الشقاوة، والكفر في الدّنيا، هم أهل ذلك في الآخرة، وكذلك من كتب له السعادة، والإيمان في الدنيا هم أهل ذلك في الآخرة، لا يتبدّل شيء ممّا أحكمه ودبّره تعالى، ويؤيد هذا المعنى قراءة أبيّ: تَعُودُونَ فريقين فَرِيقاً هَدى وَفَرِيقاً حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلالَةُ"[7].

---

(1) الأندلسي، تفسير البحر المحيط: 307/4.

(2) سورة الأنعام، الآية: 109.

(3) الفراء، معاني القرآن: 350/1.

(4) الأندلسي، تفسير البحر المحيط: 615/4.

(5) سورة الأعراف، الآية: 29-30.

(6) الفراء، معاني القرآن: 376/1، الأندلسي، تفسير البحر المحيط: 39/5.

(7) الأندلسي، تفسير البحر المحيط: 38/5.

وقوله تعالى: ﴿ولا يحسبنّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَبَقُوا إِنَّهُمْ لا يُعْجِزُونَ﴾[1]، فقد قرأها عبد اللّه بن مسعود: (ولا يحسبنّ الذين كفروا أنهم سبقوا إنهم لا يعجزون)[2] بزيادة (أن والضمير هم) قبل سبقوا، وقرأ ابن عامر، وحمزة، وحفص ولا يحسبنّ بالياء أي: وَلا يَحْسَبَنَّ الرسول، أو حاسب، أو المؤمن، أو فيه ضمير يعود على من خلفهم، فيكون مفعولا يحسبنّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَبَقُوا لقراءة باقي السبعة بالتاء، خطابا للرسول، أو للسامع وجوّزوا أن يكون في قراءة الياء فاعل لا يحسبنّ، ولا يحسبن هو الَّذِينَ كَفَرُوا، وخرّج ذلك على حذف المفعول الأوّل لدلالة المعنى عليه تقديره: أنفسهم سبقوا، وعلى إضمار: أن قبل سبقوا، فحذفت وهي مرادة، فسدّت مسدّ مفعولي يَحْسَبَنَّ، ويؤيّده قراءة عبد اللّه أنهم سبقوا[3].

قوله تعالى: ﴿ثُمَّ خَلَقْنَا النُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظَامًا فَكَسَوْنَا الْعِظَامَ لَحْمًا ثُمَّ أَنْشَأْنَاهُ خَلْقًا آخَرَ فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ﴾[4]، وهى فى قراءة عبد اللّه (ثم جعلنا النطفة عظما وعصبا فكسوناه لحما)، فهذه حجّة لمن قال: عظما وقد قرأها بعضهم (عظاما)[5].

قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا جاءَ سُلَيْمانَ﴾[6]، يريد: فلما جاء الرسول سليمان، وهى فى قراءة عبد اللّه (فلما جاءوا سليمان) لمّا قال (الْمُرْسَلُونَ) صلح (جاءوا)، وصلح (جاء)؛لأنّ المرسل كان واحدا[7]. فلما جاء، أي الرسول سليمان، والمراد بالرسول الجنس لا حقيقة المفرد، وكذلك الضمير في ارجع، والرسول يقع على الجمع،

---

(1) سورة الأنفال، الآية: 59.

(2) الفراء، معاني القرآن: 414/1، الأندلسي، تفسير البحر المحيط: 342/5.

(3) الأندلسي، تفسير البحر المحيط: 342/5.

(4) سورة المؤمنين، الآية: 14.

(5) الفراء، معاني القرآن: 232/2.

(6) سورة النمل، الآية: 36.

(7) الفراء، معاني القرآن: 293/2.

والمفرد، والمذكر، والمؤنث. وقرأ عبد اللّه: فلما جاءوا، وقرأ: ارجعوا، جعله عائدا على قوله: الْمُرْسَلُونَ[1].

وقوله تعالى: ﴿لَمَّا جَاء سُلَيْمَانَ قَالَ أَتُمِدُّونَنِ بِمَالٍ فَمَا آتَانِيَ اللَّهُ خَيْرٌ مِّمَّا آتَاكُم﴾[2]، هي في قراءة عبد اللّه بنونين وياء مثبتة (أتمدونني)، وهى قراءة نافع، وأبى عمرو، وأبى جعفر، وقرأها حمزة (أتمدّونّي بمال) يريد قراءة عبد اللّه، فأدغم النون في النون فشدّدها، وقرأ عاصم بن أبى النّجود (أَتُمِدُّونَنِ بِمالٍ) بنونين بغير ياء[3]، وقرأ جمهور السبعة: أتمدونني، بنونين، وأثبت بعض الياء، وقرأ حمزة: بإدغام نون الرفع في نون الوقاية، وإثبات ياء المتكلم، وقرأ المسيبي، عن نافع: بنون واحدة خفيفة[4].

يقول الفراء: "لأنها محذوفة الياء من الكتاب. فمن كان ممّن يستجيز الزيادة في القرآن من الياء، والواو اللاتي يحذفن مثل قوله ﴿وَيَدْعُ الْإِنْسانُ بِالشَّرِّ﴾[5]، فيثبت الواو، وليست في المصحف، أو يقول المنادى للمناد[6] جاز له أن يقول في (أَتُمِدُّونَنِ) بإثبات الياء، وجاز له أن يحرّكها إلى النصب كما قيل (وَما لِيَ لا أَعْبُدُ)[7]، فكذلك يجوز (فَما آتانِيَ اللَّهُ)، ولست أشتهى ذلك، ولا آخذ به، واتّباع المصحف إذا وجدت له وجها من كلام العرب وقراءة القرّاء أحبّ إلىّ من خلافه"[8]."

---

(1) الأندلسي، تفسير البحر المحيط: 237/8.

(2) سورة النمل، الآية: 36.

(3) الفراء، معاني القرآن: 293/2.

(4) الأندلسي، تفسير البحر المحيط: 237/8.

(5) سورة الاسراء، الآية: 11.

(6) سورة ق، الآية: 41.

(7) سورة يس، الآية: 22.

(8) الفراء، معاني القرآن ج 2، ص: 293.

قوله تعالى: ﴿أَرَأَيْتَ الَّذِي يُكَذِّبُ بِالدِّينِ﴾[1]، قرأ ابن مسعود (أرأيتك) بزيادة حرف الخطاب كقوله: أَرَأَيْتَكَ هذَا الَّذِي كَرَّمْتَ عَلَيَّ[2].[3].

يقول الفراء: "قراءة عبد اللّه: أريتكم، وعامة ما في قراءته من قول اللّه أريت وأريتم فهي في قراءة عبد اللّه بالكاف، حتى إن في قراءته: «أريتك الذي يكذّب بالدين"[4].[5].

يقول أبو حيان: (فقدره الحوفي: أليس مستحقا عذاب اللّه، وقدره الزمخشري: من هو، ويدل على أنّها بمعنى أخبرني. قراءة عبد اللّه أرأيتك بكاف الخطاب، لأن كاف الخطاب لا تلحق البصرية، قال الحوفي: ويجوز أن تكون من رؤية البصر، فلا يكون في الكلام حذف، وهمزة الاستفهام تدل على التقرير، والتفهيم ليتذكر السامع من يعرفه بهذه الصفة[6].

قوله تعالى: ﴿لا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِنْ قَوْمٍ عَسى أَنْ يَكُونُوا خَيْراً مِنْهُمْ﴾[7]، قرأ عبد اللّه، وأبيّ: عسوا أن يكونوا، وعسين أن يكن، فعسى ناقصة، والجمهور: عسى فيهما تامّة، وهي لغتان: الإضمار لغة تميم، وتركه لغة الحجاز[8].

يقول الفراء: "وهى فى قراءة عبد اللّه فيما أعلم: عسوا أن يكونوا خيرا منهم، ولا نساء من نساء عسين أن يكنّ خيرا منهن"[9].

---

(1) سورة الماعون، الآية: 1.

(2) سورة الإسراء، الآية: 62.

(3) الرازي، التفسير الكبير المسمى مفاتيح الغيب، ج 32، ص 301، الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: 4/ 804، تفسير أبي السعود، 61/7.

(4) سورة الماعون، الآية: 4.

(5) الفراء، معاني القرآن: 49/3، 50.

(6) الأندلسي، تفسير البحر المحيط: 552/10.

(7) سورة الحجرات، الآية: 11.

(8) الأندلسي، تفسير البحر المحيط: 517/9.

(9) الفراء، معاني القرآن: 72/3.

قولـــه تعـــالى: ﴿يا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْناكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثى وَجَعَلْناكُمْ شُعُوباً وقبائل لتعارفوا إِنّ أكرمكم﴾[1]، وهى قراءة عبد اللّه: لتعارفوا بينكم[2] بزيادة (بينكم)، وأحسب أن هـــذه اللفظة زائدة لفظا، ومعنا، فلا نستطيع أن نعتبرها على سبيل التفسير، لأنّها لم تظف للمعنى شيء.

وقوله عز وجل: ﴿بَلْ تُؤْثِرُونَ الْحَياةَ الدُّنْيا﴾[3]، قرأ الجمهور: بَلْ تُـــؤْثِرُونَ بتـــاء الخطاب للكفار. وقيل: خطاب للبر، والفاجر يؤثرها البر لاقتناء الثواب، والفـــاجر لرغبته فيها، وقرأ عبد اللّه، وأبو رجاء، والحسن، والجحدري، وأبو حيوة، وابن أبي عبلة، وأبو عمرو، والزعفراني، وابن مقسم: بياء الغيبة[4].

اجتمع القراء على التاء، وهى فى قراءة أبىّ: «بل أنتم تؤثرون الحياة» تحقيقا لمن قرأ بالتاء[5]. بزيادة الضمير المنفصل (أنتم) والذي دلّ على أنّ الكلام موجّـــه للمخاطب لا للغائب.

### 3.3 زيادة الحروف:

في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْراهِيمُ الْقَواعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْماعِيلُ رَبَّنا تَقَبَّلْ مِنَّا إِنَّكَ أَنتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾[6]، قرأ الجمهور: (ربنا تقبل منا) والتقدير: يقولان ربنا، وفـــي قـــراءة ابـــن مسعود: (ويقولان ربنا) بزيادة (الواو)، و(يقولان) مبينا في هذه القراءة الحال التـــي كان عليها إبراهيم، وإسماعيل[7].

---

(1) سورة الحجرات، الآية: 13.

(2) الفراء، معاني القرآن: 72/3.

(3) سورة الأعلى، الآية: 16.

(4) الأندلسي، تفسير البحر المحيط: 458/10.

(5) الفراء، معاني القرآن: (257/3) .

(6) سورة البقرة، الآية: 127.

(7) الفراء، معاني القرآن: 62/1، ابن جنّي، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: 108/1، الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: 187/1.

وفي قوله تعالى: ﴿فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوِ اعْتَمَرَ فَلاَ جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾[1]، قرأ الجمهور: (أن يطوف بهما) وقرأ ابن مسعود: (أن لا يطوف بهما) بزيادة (لا)، ومعنى ذلك إمّا أن تجعل (لا) مع (إن) صلة على معنى الإلغاء كما في قوله تعالى: (ما منعك ألا تسجد إذ أمرتك)[2]، وإمّا أن تجعل الطواف بينما يرخص في تركه[3]، ويقول ابن جني في توجيه قراءة ابن مسعود: (وأما قراءة من قرأ: "فلا جناح عليه ألا يطوف بهما " فظاهره أنه مسموح له في ترك ذلك، كما قد يفسح للإنسان في بعض المنصوص عليه المأمور به، تخفيف كالقصر بالسفر، وترك الصوم، ونحو ذلك من الرخص المسموح فيها، وقد يمكن أن تكون (لا) على هذه القراءة زائدة، فيصير تأويله، وتأويل قراءة الكافة واحدا، حتى كأنه قال: "فلا جناح عليه أن يطوف بهما) وزاد (لا) كما زيدت في قوله تعالى: ﴿لِئَلاَّ يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ أَلاَّ يَقْدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ مِّن فَضْلِ اللَّهِ﴾[4]، أي: ليعلم)[5].

وفي قوله تعالى: ﴿كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّينَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ﴾[6]، قرأ الجمهور: (كان الناس امة واحدة) أي: بمعنى متفقين على دين الإسلام، فاختلفوا، فبعث الله النبيين، ويقول الزمخشري: (وإنّما حذف لدلالة قوله (ليحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه)، وفي قراءة ابن مسعود: (كان الناس امة واحدة فاختلفوا فبعث الله النبيين)، بزيادة (الفاء)، والفعل، والدليل على اختلافهم قوله عز وجل: (كان الناس امة واحدة فاختلفوا)[7].

---

(1) سورة البقرة، الآية: 158.

(2) سورة الأعراف، الآية: 7.

(3) الفراء، معاني القرآن: 71/1، الأندلسي، تفسير البحر المحيط: 456/1.

(4) سورة الحديد، الآية: 29.

(5) ابن جنّي، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: 116/1.

(6) سورة البقرة، الآية: 213.

(7) الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: 255/1، 256.

وفي قوله تعالى: ﴿فَالصَّالِحَاتُ قَانِتَاتٌ حَافِظَاتٌ لِّلْغَيْبِ بِمَا حَفِظَ اللَّهُ﴾[1]، قرأ الجمهور: (ما حفظ الله) وقرأ ابن مسعود: (بما حفظ الله فأصلحوا إليهن) بزيادة (الفاء)، و(الفعل)، وحرف الجر (إلى)، والضمير (هن)[2].

وفي قوله تعالى: ﴿وَامْرَأَتُهُ قَائِمَةٌ فَضَحِكَتْ فَبَشَّرْنَاهَا بِإِسْحَقَ وَمِن وَرَاءِ إِسْحَقَ يَعْقُوبَ﴾[3]، قرأ الجمهور: (وامرأته قائمة)، وقرأ ابن مسعود (وامرأته قائمة، وهو قاعد)[4] بزيادة (الواو)، والجملة الاسمية، ويقول أبو حيان: (وفي قراءة ابن مسعود: وهي قائمة وهو جالس)[5].

وفي قوله تعالى: ﴿النَّبِيُّ أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ وَأُوْلُوا الأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ﴾[6]، قرأ الجمهور: (من أنفسهم وأزواجه أمهاتهم)، وقرأ ابن مسعود، وأبي: (من أنفسهم وأزواجه أمهاتهم وهو أب لهم)، بزيادة (الواو)، والجملة الاسمية، وحرف الجر (ل)، والمجرور الضمير (هم)[7].

وفي قوله تعالى: ﴿يَحْسَبُونَ الأَحْزَابَ لَمْ يَذْهَبُوا وَإِن يَأْتِ الأَحْزَابُ يَوَدُّوا لَوْ أَنَّهُم بَادُونَ فِي الأَعْرَابِ﴾[8]، قرأ ابن مسعود: (يحسبون الأحزاب قد ذهبوا فان وجدوهم لم يذهبوا

---

(1) سورة النساء، الآية: 34.

(2) الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: 506/1، الأندلسي، تفسير البحر المحيط: 240/3.

(3) سورة هود، الآية: 71.

(4) الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: 410/2، الأندلسي، تفسير البحر المحيط: 242/5.

(5) الأندلسي، تفسير البحر المحيط: 242/5.

(6) سورة الأحزاب، الآية: 6.

(7) الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: 523/3، الأندلسي، تفسير البحر المحيط: 212/7.

(8) سورة الأحزاب، الآية: 20.

ودوا لو أنهم بادون في الأعراب)[1] بزيادة (قد)، و(الجملة الفعلية)، و(الفاء)، و(إن) وتعد هذه القراءة بمثابة التوضيح، والتفسير للقرآن، فهي مخالفة للمصحف، وفيها كثير من الزيادة، والحذف.

وفي قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾[2]، قرأ الجمهور: (يغفر الذنوب جميعا) وقرأ ابن مسعود: (الذنوب جميعا لمن يشاء) بزيادة حرف الجر (ل) وزيادة (من يشاء)[3].

قوله تعالى: ﴿ثُمَّ رَدَدْنَاهُ أَسْفَلَ سَافِلِينَ﴾[4]، وقرأ الجمهور: سافلين منكرا، وقرأعبد اللّه: السافلين معرفا بالألف واللام[5]، وهى في قراءة عبد اللّه «أسفل السافلين»[6]، يقول الفراء: "ولو كانت: أسفل سافل لكان صوابا؛ لأنّ لفظ الإنسان، واحد، فقيل: «سافِلِينَ» على الجمع؛لأنّ الإنسان فى معنى جمع، وأنت تقول: هذا أفضل قائم، ولا تقول: هذا أفضل قائمين؛ لأنّك تضمر لواحد، فإذا كان الواحد غير مقصود له، رجع اسمه بالتوحيد، وبالجمع كقوله ﴿وَالَّذِي جاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ أُولئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾[7]، وقال فى عسق: ﴿وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِما قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ فَإِنَّ الْإِنْسانَ كَفُورٌ﴾[8]، فردّ الإنسان على جمع"[9].

---

(1) الفراء، معاني القرآن: 230/2.

(2) سورة الزمر، الآية: 53.

(3) الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: 135/4.

(4) سورة التين، الآية: 5.

(5) الأندلسي، تفسير البحر المحيط: 504/10.

(6) الفراء، معاني القرآن: (277/3) ، وانظر الأندلسي، تفسير البحر المحيط: (8/ 490) .

(7) سورة الزمر، الآية: 33.

(8) سورة الشورى، الآية: 48.

(9) الفراء، معاني القرآن: 277/3.

قــوله تــعالى: ﴿وَجُمِعَ الشَّمْسُ وَالْقَمَرِ﴾[1]، وهي في قراءة عبدالله: (وَجُمِعَ بَيْنَ الشَّمْسِ وَالْقَمَرِ)[2].

لم تلحق علامة التأنيث، لأن تأنيث الشمس مجاز، أو لتغليب التــذكير علــى التأنيث، وقال الكسائي: حمل على المعنى، والتقدير: جمع النوران، أو الــضياءان، ومعنى الجمع بينهما، قال عطاء بن يسار: يجمعان فيلقيان في النار، وعنه يجمعــان يوم القيامة، ثم يقذفان في البحر، فيكونان نار اللّه الكبرى. وقيل: يجمع بينهما فــي الطلوع من المغرب، فيطلعان أسودين مكورين. وقال علي وابن عباس: يجعلان في نور الحجب، وقيل: يجتمعان ولا يتفرقان، ويقربان من الناس فيلحقهم العرق لــشدة الحر، فكأن المعنى: يجمع حرهما. وقيل: يجمع بينهما في ذهاب الضوء، فلا يكــون ثم تعاقب ليل ولا نهار[3].

قوله تعالى: ﴿وَذَلِكَ دِينُ الْقَيِّمَةِ﴾[4]، وقرأ عبد اللّه: (وذلك الدين القيمة)[5] بزيادة (ال) وتعريف لفظة الدين، يقول الفراء: "وفى قراءة عبد اللّه: «ذلك الــدين القيمــة وفى قراءتنا «وَذلِكَ دِينُ الْقَيِّمَةِ» وهو مما يضاف إلى نفسه لاختلاف لفظيه"[6]."على

---

(1) سورة القيامة، الآية: 9.

(2) الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن (تفسير الطبري): 481/23، النيسابوري، الكشف والبيان عن تفسير القرآن: 84/10.

(3) الأندلسي، تفسير البحر المحيط: 346/10، وانظر الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن (تفسير الطبري): 481/23، النيسابوري، الكشف والبيان عن تفسير القرآن: 84/10.

(4) سورة البينة، الآية: 5.

(5) الفراء، معاني القرآن: 40/3، الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن (تفسير الطبري): 145/30، الأندلسي، تفسير البحر المحيط: 499/8.

(6) الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن (تفسير الطبري): 145/30، الفراء، معاني القرآن: 40/3.

أن الهاء فى هذه القراءة للمبالغة، أو على أن المراد بالدين: الملة كقوله: ما هذه الصوت؟ يريد ما هذه الصيحة[1].

ورواية القرطبي وفى حرف عبد اللّه «وذلك الدين القيم»[2].

قوله تعالى: ﴿لِيَأْكُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ أَفَلا يَشْكُرُونَ﴾[3]، وهي في قراءة عبد الله: (وَممَّا عَمِلَتْهُ)[4] بزيادة حرف الجر من، و"ما" التي في قوله(وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ) في موضع خفض عطفاً على الثمر، بمعنى: ومن الذي عملت[5]، ويجوز أن تكون ما نافية، على أنّ الثمر خلق اللّه، ولم تعمله أيدي الناس، ولا يقدرون على خلقه. وقرأ الجمهور: وَما عَمِلَتْهُ بالضمير، فإن كانت ما موصولة فالضمير عائد عليها، وإن كانت نافية فالضمير عائد على الثمر. وقرأ طلحة، وعيسى، وحمزة، والكسائي، وأبو بكر: بغير ضمير مفعول عملت على التقديرين محذوفة، وجوز في هذه القراءة أن تكون ما مصدرية، أي وعمل أيديهم، وهو مصدر أريد به المعمول، فيعود إلى معنى الموصول[6].

في قوله تعالى: ﴿خُشَّعًا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ الْأَجْدَاثِ كَأَنَّهُمْ جَرَادٌ مُنْتَشِرٌ﴾[7]، اختلفت القرّاء في قراءة قوله: (خَاشِعًا أَبْصَارُهُمْ) فقرأ ذلك عامة قرّاء المدينة، وبعض المكيين والكوفيين (خُشَّعًا) بضم الخاء وتشديد الشين، بمعنى خاشع؛ وقرأه عامة قرّاء الكوفة، وبعض البصريين (خَاشِعًا أَبْصَارُهُمْ) بالألف على التوحيد، اعتبارا

---

(1) الفراء، معاني القرآن: 282/3.

(2) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 144/20.

(3) سورة يس، الآية: 35.

(4) الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن (تفسير الطبري): 515/20.

(5) المرجع نفسه: 515/20.

(6) الأندلسي، تفسير البحر المحيط: 65/9.

(7) سورة القمر، الآية: 7.

بقراءة عبد الله، وذلك أنّه في قراءة عبد الله (خَاشِعَةً أَبْصَارُهُمْ)[1]، إذا تقدّم الفعل قبل اسم مؤنث، وهو له، أو قبل جمع مؤنث مثل: الأبصار، والأعمار وما أشبهها – جاز تأنيث الفعل وتذكيره وجمعه، وقد أتى بذلك فى هذا الحرف، فقرأه ابن عباس (خاشعا). بزيادة الألف على الإفراد.

قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا جَهَّزَهُم بِجَهَازِهِمْ جَعَلَ السِّقَايَةَ فِي رَحْلِ أَخِيهِ﴾[2]، قرأ عبدالله: (وجعل السقاية)[3] بزيادة (واو)، فالجواب هنا هو قوله تعالى: (جَعَلَ السِّقَايَةَ فِي رَحْلِ أَخِيهِ)، وهذا لا يختلف عليه اثنان.

يقول الفراء: "وربما أدخلت العرب في مثلها الواو، وهي جواب على حالها؛ كقوله في أول السورة: (فَلَمَّا ذَهَبُواْ بِهِ وَأَجْمَعُواْ أَن يَجْعَلُوهُ فِي غَيَابَةِ الْجُبِّ وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ)، والمعنى والله أعلم: أوحينا إليه.. وهي في قراءة عبد الله: (فَلَمَّا جَهَّزَهُم بِجَهَازِهِمْ وجَعَلَ السِّقَايَةَ فِي رَحْلِ أَخِيهِ)، وفي قراءتنا بغير واو. ومثله في الكلام: لما أتاني، وأثب عليه.. وكأنه قال: لما أتاني، وثبت عليه. وربما أدخلت العرب في جواب(لما) (لكن)، فيقول الرجل: لما شتمني، لكن أثب عليه؛ فكأنه استأنف الكلام استئنافًا، وتوهم أنّ ما قبله فيه جوابه[4].

قال الزمخشري: "وقرأ ابن مسعود "وجعل السقاية" على حذف جواب لمّا، كأنّه قيل: فلمّا جهزهم بجهازهم وجعل السقاية في رحل أخيه أمهلهم حتى انطلقوا ثم أذن مؤذن"[5].

---

(1) الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن (تفسير الطبري): 27/ 48. انظر قراءة عبد اللّه: خاشعة أبصارهم، في المصاحف للسجستانى ص: 72.

(2) سورة يوسف، الآية: 70.

(3) الفراء، معاني القرآن: 50/2، الأندلسي، تفسير البحر المحيط: 302/6.

(4) الفراء، معاني القرآن: 2/ 50.

(5) المرجع نفسه: 50/2، الأندلسي، تفسير البحر المحيط: 302/6.

وقال أبو حيان: "وفي نقل ابن عطية وجعل السقاية بزيادة واو في جعل دون الزيادة التي زادها الزمخشري بعد قوله: في رحل أخيه، فاحتمل أن تكون الواو زائدة على مذهب الكوفيين"[1].

قوله تعالى: ﴿فَاذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهَا صَوَافَّ فَإِذَا وَجَبَتْ جُنُوبُهَا فَكُلُوا مِنْهَا﴾[2]، وقراءة الجمهور: «صواف فإذا وجبت»، وقرأ عبد الله (صوافن) بزيادة النون، وقرأ الحسن (صوافي) بزيادة الياء[3].

فاذكروا اسم الله عليها صواف يعني: معقلة قياما، وهي في قراءة ابن مسعود: صوافن، من قرأ صواف مشددة فالمعنى صفت قوائمها، والنصب فيها على الحال، ولا تنون لأنّها لا تنصرف، ومن قرأ صوافن، فالصافن الذي يقوم على ثلاث، يقال صفن الفرس، إذا رفع إحدى رجليه، فقام على طرف الحافر، والبعير إذا أرادوا نحره، تعقل إحدى يديه، فهو الصافن، والجميع صوافن، وقرئت صوافي بالياء، والفتح بغير تنوين، وتفسيره خوالص أي خالصة لله[4].

يقول الفراء: (وهى فى قراءة عبد اللّه (صوافن)، وهى القائمات، وقرأ الحسن (صوافى) يقول: خوالص للّه)[5].

قراءة عبدالله، وقراءة الحسن شاذتان، والقراءة المتواترة معناها: صفت قوائمها معقولة؛ لأن الإبل تنحر قياما معقولة، وأمّا قراءة عبد الله فواحدها: صافنة،

---

(1) الأندلسي، تفسير البحر المحيط: 302/6.

(2) سورة الحج، الآية: 36.

(3) ابن جنّي، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: 2/ 124، الأندلسي، تفسير البحر المحيط: 509/7، القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 42/12، الفراء، معاني القرآن: 221/2، أبو زَمَنِين، أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن عيسى بن محمد المري (ت: 399هـ)، (2002)، تفسير القرآن العزيز، ط1، المحقق: أبو عبد الله حسين بن عكاشة، ومحمد بن مصطفى الكنز، مكتبة الفاروق الحديثة، القاهرة، مصر: 444/1.

(4) الأندلسي، تفسير البحر المحيط: 509/7، أبو الزمنين، تفسير القرآن العزيز: 221/2.

(5) الفراء، معاني القرآن: 221/2، الأندلسي، تفسير البحر المحيط: 509/7.

وهي التي تقوم على ثلاث وتثني الرّابعة، والأصل في هذا الوصف للخيل، واستعمل هنا للإبل، إذ تعقل إحدى يديها بالعقل لئلا تضطرب، وأما قراءة الحسن فواضحة[1].

قوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يُعْجِبُكَ قَوْلُهُ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيُشْهِدُ اللَّهَ عَلَى مَا فِي قَلْبِهِ وَهُوَ أَلَدُّ الْخِصَامِ﴾[2]، قرأ الجمهور بضم الياء وكسر الهاء في (يشهد). ونصب الجلالة من: أشهد، وقرأ أبو حيوة، وابن محيصن بفتح الياء والهاء ورفع الجلالة، من شهد، وقرأ أبيّ، وابن مسعود: ويستشهد اللّه[3].

المعنى على قراءة الجمهور، وتفسير الجمهور، أنه يحلف باللّه ويشهده أنّه صادق وقائل حقا، وأنه محب في الرسول والإسلام، وقد جاءت الشهادة في معنى القسم في قصة الملاعنة في سورة النور، قيل: ويكون اسم اللّه انتصب بسقوط حرف الجر، والتقدير: ويقسم باللّه على ما في قلبه[4].

والظاهر أنّه يطلع اللّه على ما في قلبه، ولا يعلم به أحدا لشدة تكتمه وإخفائه الكفر، وهو ظاهر قوله: عَلى ما فِي قَلْبِهِ، لأنّ الذي في قلبه هو خلاف ما أظهر بقوله[5]. وعلى تفسير الجمهور يحتاج إلى حذف ما يصح به المعنى، أي: ويحلف باللّه على خلاف ما في قلبه، لأنّ الذي في قلبه هو الكفر، وهو لا يحلف عليه، إنّما يحلف على ضده، وهو الذي يعجب به. ويقوّي هذا التأويل قراءة أبي حيوة، وابن محيصن، إذ معناها: ويطلع اللّه على ما في قلبه من الكفر الذي هو خلاف قوله[6]. وقراءة: ويستشهد، بجواز أن تكون فيها: استفعل، بمعنى: أفعل: نحو أيقن واستيقن،

---

(1) ابن جنّي، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: 2/ 124، القرطبي، الجامع لأحكام القرآن 42/12 الأندلسي، تفسير البحر المحيط: 509/7.

(2) سورة البقرة، الآية: 204.

(3) الأندلسي، تفسير البحر المحيط: 326/2، الماوردي، تفسير الماوردى، النكت والعيون: 265/1.

(4) الأندلسي، تفسير البحر المحيط: 2/ 326.

(5) المرجع نفسه: 2/ 327.

(6) المرجع نفسه: 327/2.

فيوافق قراءة الجمهور، وهو الظاهر، ويجوز أن تكون فيها: استفعل، بمعنى المجرد، فيكون استشهد بمعنى شهد، ويظهر إذ ذاك أنّ لفظ الجلالة منصوب على إسقاط حرف الجر، أي ويستشهد باللّه، كما تقول: ويشهد باللّه، ولا بد من الحذف حتى يصح المعنى، أي: ويستشهد باللّه على خلاف ما في قلبه، والظاهر أن قوله: ويشهد اللّه، معطوف على قوله: يعجبك، فهو صلة، أو صفة. وجوّز أن تكون الواو واو الحال لا واو العطف، فتكون الجملة حالا من الفاعل المستكن في: يعجبك، أو: من الضمير المجرور في قوله. التقدير: وهو يشهد اللّه، فيكون ذلك قيدا في الإعجاب، أو في القول، والظاهر عدم التقييد، وأنّه صلة، ولمّا يلزم في الحال من الإضمار للمبتدأ لأنّ المضارع المثبت، ومعه الواو، يقع حالا بنفسه، فأحتيج إلى إضمار كما احتاجوا إليه في قولهم: قمت وأصك عينه، أي وأنا أصك، والإضمار على خلاف الأصل[1].

قوله تعالى: ﴿وَلَا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ﴾[2]، وهي في قراءة أبيّ، وعبد الله: (ولا تمنن أن تستكثر)[3] بأظهار (أن).

يقول الفراء: "يقول: لا تعط فى الدنيا شيئا لتصيب أكثر منه، وهى فى قراءة عبد اللّه: «ولا تمنن أن تستكثر»، فهذا شاهد على الرفع فى «تَسْتَكْثِرُ» ولو جزمه جازم على هذا المعنى كان صوابا، والرفع وجه القراءة والعمل"[4].

ويقول أبو حيان: "وقرأ الجمهور: تستكثر برفع الراء، والجملة حالية، أي مستكثرا. قال الزمخشري: ويجوز في الرفع أن تحذف أن ويبطل عملها، كما روي: أحضر الوغى بالرفع. وهذا لا يجوز أن يحمل القرآن عليه، لأنّه لا يجوز ذلك إلاّ في الشعر، ولنا مندوحة عنه مع صحة الحال، أي مستكثرا. وقرأ الحسن وابن أبي

---

(1) الأندلسي، البحرالمحيط 327/2.

(2) سورة المدثر، الآية: 6.

(3) الفراء، معاني القرآن: 201/3، الأندلسي، تفسير البحر المحيط: 327/10، أبو الزمنين، تفسير القرآن العزيز: 282/2.

(4) الفراء، معاني القرآن: (201/3) .

عبلة: بجزم الراء... وقرأ الحسن أيضا، والأعمش: تستكثر بنصب الراء، أي لـــن تحقرها. وقرأ ابن مسعود: أن تستكثر، بإظهار أن"[1].

قوله تعالى: ﴿يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَتَّخِذُوا الَّذِينَ اتَّخَذُوا دِينَكُمْ هُزُواً وَلَعِباً مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتابَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَالْكُفَّارَ أَوْلِياءَ﴾[2]، قرأ عبد اللّه وأبي: «ومن الكفّار أولياء»، ومن نصبها ردّهـــا على (الذين اتخذوا)[3]، وقرأ النحويان: والكفار خفضا. وقرأ أبيّ: ومـــن الكفـــار بزيادة من.

وقرأ الباقون: نصبا وهي رواية الحسين الجعفي عن أبي عمرو، وإعـــراب الجر والنصب واضح[4].

وقوله تعالى: ﴿يَسْئَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرامِ قِتالٍ فِيهِ...﴾[5]، قرأعبد اللّه، وابن عبـــاس، والربيع، والأعمش: «عن قتال فيه»، بإظهار: عن، وقرأ الجمهور: قتال فيه، بالكسر وهو بدل من الشهر، بدل اشتمال[6].

وقال الكسائي: هو مخفوض على التكرير، وهو معنى قول الفراء، لأنّه قال: مخفوض بـــ(عن) مضمرة، ولا يجعل هذا خلافا كما يجعلـــه بعـــضهم، لإنّ قـــول البصريين إنّ البدل على نية تكرار العامل هو قول الكسائي، والفراء[7].

وقال أبو عبيدة: قتال فيه، خفض على الجوار، قال ابن عطية: هذا خطـــأ[8]. فإن كان أبو عبيدة عنى الخفض على الجوار الذي اصطلح عليه النحاة، فهو كما قال ابن عطية: وجه الخطأ فيه هو أن يكون تابعا لما قبله في رفع، أو نصب من حيـــث

---

(1) الأندلسي، تفسير البحر المحيط: 327/10 .

(2) سورة المائدة، الآية: 57.

(3) الفراء، معاني القرآن: (70/1) و(313/1) .

(4) الأندلسي، تفسير البحر المحيط: 302/4.

(5) سورة البقرة، الآية: 217.

(6) الفراء، معاني القرآن: (141/1) ، الأندلسي، تفسير البحر المحيط: 383/2.

(7) الفراء، معاني القرآن: (141/1) ، الأندلسي، تفسير البحر المحيط: 383/2.

(8) الأندلسي، تفسير البحر المحيط: 2/ 383.

اللفظ والمعنى، فيعدل به عن ذلك الإعراب إلى إعراب الخفض لمجاورته لمخفوض لا يكون له تابعا من حيث المعنى، وهنا لم يتقدّم لا مرفوع، ولا منصوب، فيكــون: قتال، تابعا له، فيعدل به عن إعرابه إلى الخفض على الجوار، وإن كان أبو عبيــدة عنى الخفض على الجوار أنّه تابع لمخفوض، فخفضه بكونه جاور مخفوضــا أي: صار تابعا له، ولا نعني به المصطلح عليه، جاز ذلك ولم يكن خطأ، وكان موافقــا لقول الجمهور، إلّا أنّه أغمض في العبارة، وألبس في المصطلح[1].

وقرىء شاذا: قتال فيه، بالرفع، وقرأ عكرمة: قتل فيه قل قتل فيه، بغير ألف فيهما[2].

يقول الفراء: "وهى فى قراءة عبد اللّه «عن قتال فيه» فخفضته علــى نيّــة (عن) مضمرة"[3].

وقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ يَطْهُرْنَ...﴾[4]، قرأ حمزة، والكسائي، وعاصم فــي روايــة أبي بكر، والمفضل عنه: (يطّهّرن) بتشديد الطاء والهاء والفتح، وأصله: يتطهــرن، وكذا هي في مصحف أبيّ، وعبد اللّه. وقرأ الباقون من السبعة: (يطهرن)، مضارع: طهر.وفي مصحف أنس: ولا تقربوا النساء في محيضهن واعتزلوهنّ حتى يتطهرن. وينبغي أن يحمل هذا على التفسير، لا على أنه قرآن لكثرة مخالفته السواد[5].

وفى قراءة عبد اللّه «يتطهرن» بالتاء.يقول الفراء: "والقرّاء بعــد يقــرءون «حتى يطهرن، ويطّهّرن» يطهرن: ينقطع عنهن الدم، ويتطهرن: يغتــسلن بالمــاء. وهو أحبّ الوجهين إلينا: يطّهّرن"[6].

---

(1) المرجع نفسه: 383/2.

(2) الأندلسي، تفسير البحر المحيط: 383/2.

(3) الفراء، معاني القرآن: (141/1) .

(4) سوارة البقرة، الآية: 222.

(5) الأندلسي، تفسير البحر المحيط: 424/2 وانظر الفراء، معاني القرآن: (143/1) .

(6) الفراء، معاني القرآن: (143/1) .

وقوله تعالى: ﴿حافِظُوا عَلَى الصَّلَواتِ وَالصَّلاةِ الْوُسْطى...﴾[1]، قرأ عبد اللّه: وعلى الصَّلاةِ الْوُسْطى، باعادة الجار على سبيل التوكيد، وقرأت عائشة: والصلاة، بالنصب، ووجّه الزمخشري على أنّه نصب على المدح والاختصاص، ويحتمل أن يراعى موضع: على الصلاة، لأنه نصب كما تقول: مررت بزيد وعمرا[2].

وفى قراءة عبد اللّه «وعلى الصلاة الوسطى»، فلذلك آثرت القرّاء الخفض، ولو نصب على الحثّ عليها بفعل مضمر لكان وجها حسنا. وهو كقولك فى الكلام: عليك بقرابتك والأمّ، فخصّها بالبرّ[3].

قوله تعالى: ﴿يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرِثُوا النِّساءَ كَرْهًا وَلا تَعْضُلُوهُنَّ لِتَذْهَبُوا بِبَعْضِ مَا آتَيْتُمُوهُنَّ﴾[4]، قرأ عبدالله: (ولا أن تعضلوهن) بزيادة (أن)، يقول الفراء: "(تعضلوهن) فى موضع نصب بأن. وهى فى قراءة عبد اللّه (ولا أن تعضلوهنّ) ولو كانت جزما على النهى كان صوابا"[5].

ويقول أبوحيان: "وقرأ ابن مسعود: ولا أن تعضلوهن، فهذه القراءة تقوي احتمال النصب، وإنّ العضل مما لا يحلّ بالنصّ"[6].

وقوله تعالى: ﴿...وَالْمُقِيمِي الصَّلاةِ...﴾[7]، خفضت (الصَّلاةِ) لمّا حذفت النون، وهى في قراءة عبد اللّه (والمقيمين الصلاة) بزيادة (النون)، ولو نصبت (الصلاة)، وقد حذفت النون كان صوابا[8]. وقرأ الجمهور وَالْمُقِيمِي الصَّلاةِ بالخفض على الإضافة، وحذفت النون لأجلها. وقرأ ابن أبي إسحاق، والحسن وأبو عمرو في

---

(1) سورة البقرة، الآية: 238.

(2) الأندلسي، تفسير البحر المحيط: 547/2.

(3) الفراء، معاني القرآن: (156/1) .

(4) سورة النساء، الآية: 19.

(5) الفراء، معاني القرآن: (259/1) .

(6) الأندلسي، تفسير البحر المحيط 569/3.

(7) سورة الحج، الآية: 35.

(8) الفراء، معاني القرآن: (220/2) .

رواية الصَّلاةِ بالنصب، وحذفت النون لأجلها. وقرأ ابن مسعود، والأعمش والمقيمين بالنون الصَّلاةِ بالنصب. وقرأ الضحاك: والمقيم الصلاة[1].

وقوله تعالى: ﴿...وَإِنَّ مِنَ الْحِجارَةِ لَما يَتَفَجَّرُ مِنْهُ الْأَنْهارُ...﴾[2]، وفي قراءة أبيّ والضحاك: «وإنّ من الحجارة لما يتفجّر منها الأنهار».بزيادة الألف في منه على التأنيث حيث يعود الضمير على الحجارة وفي وجه التذكير يقول الفراء: " تذكير مِنْهُ على وجهين إن شئت ذهبت به إلى أن البعض حجر، وذلك مذكر، وإن شئت جعلت البعض جمعا فى المعنى فذكّرته بتذكير بعض، كما تقول للنسوة: ضربنى بعضكنّ، وإن شئت أنثته هاهنا بتأنيث المعنى كما قرأت القرّاء: «وَ مَنْ يَقْنُتْ مِنْكُنَّ لِلَّهِ»[3] «ومن تقنت» بالياء والتاء، على المعنى، وهى فى قراءة أبىّ: «وإنّ من الحجارة لما يتفجّر منها الأنهار»[4].

يقول أبو حيان: "وقرأ أبيّ والضحاك: منها الأنهار. وقرأ الجمهور منه، فالقراءة الأولى حمل على المعنى، وقراءة الجمهور على اللفظ، لأنّ ما لها هنا لفظ ومعنى، لأنّ المراد به الحجارة، ولا يمكن أن يراد به مفردا لمعنى، فيكون لفظه ومعناه واحدا، إذ ليس المعنى وَإِنَّ مِنَ الْحِجارَةِ للحجر الذي يتفجر منه الماء، إنّما المعنى للأحجار التي يتفجر منها الأنهار"[5].

وقوله تعالى: ﴿تَبارَكَ الَّذِي جَعَلَ فِي السَّماءِ بُرُوجاً وَجَعَلَ فِيها سِراجاً وَقَمَراً مُنِيراً﴾[6]، قرأ الجمهور سِراجاً على الإفراد وهو الشمس. وقرأ عبد اللّه وعلقمة والأعمش والأخوان (سرجا) بالجمع مضموم الراء وهو يجمع الأنوار، فيكون خص القمر

---

(1) الأندلسي، تفسير البحر المحيط: 508/7.

(2) سورة البقرة، الآية: 74.

(3) سورة الأحزاب، الآية: 31.

(4) الفراء، معاني القرآن: (49/1) .

(5) الأندلسي، تفسير البحر المحيط: 427/1-428.

(6) سورة الفرقان، الآية: 61.

بالذكر تشريفا. وقرأ الأعمش أيضا والنخعي وابن وثاب كذلك بسكون الراء[1]. (سراجا) يقول الفراء: "عن إبراهيم أنه قرأ (سرجا). وكذلك قراءة أصحاب عبد اللّه، فمن قرأ (سراجا) ذهب إلى الشمس وهو وجه حسن لأنّه قد قال (وَجَعَلَ الشَّمْسَ سِراجاً)، ومن قال (سرجا) ذهب إلى المصابيح، إذ كانت يهتدي بها، جعلها كالسرج، والمصباح كالسراج في كلام العرب وقد قال اللّه (الْمِصْباحُ فِي زُجاجَةٍ)[2]"[3].

وقوله تعالى: ﴿فَمَكَثَ غَيْرَ بَعِيدٍ﴾[4]، قرأها الناس بالضمّ، وقرأها عاصم بالفتح: فمكث. وهى فى قراءة عبد اللّه (فتمكّث)[5]، قرأ الجمهور: فمكث، بضم الكاف وعاصم، وأبو عمرو في رواية الجعفي، وسهل، وروح: بضمها. وفي قراءة أبيّ: فيمكث، ثم قال: وفي قراءة عبد اللّه: فيمكث، فقال: وكلاهما في الحقيقة تفسير لا قراءة، لمخالفة ذلك سواد المصحف، وما روي عنهما بالنقل الثابت[6].

وقوله تعالى: ﴿إِنَّهُ مِنْ سُلَيْمانَ وَإِنَّهُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ﴾[7]، وهى في قراءة عبد اللّه (وإنه من سليمان وإنّه بسم اللّه الرحمن الرحيم) فهذا يدلّ على الكسر[8]؛ لأنّها معطوفة على: (إنّي ألقي إلي كتاب كريم)[9].

وقرأ الجمهور: إنّه من سليمان، وإنّه بكسر الهمزة فيهما. وقرأ عبد اللّه: وإنّه من سليمان، بزيادة واو عطفا على إِنِّي أُلْقِيَ. وقرأ عكرمة، وابن أبي عبلة: بفتحهما،

---

(1) الفراء، معاني القرآن: ج 2، ص: 271، الأندلسي، تفسير البحر المحيط: 124/8.
(2) سورة النور، الآية: 35.
(3) الفراء، معاني القرآن: 271/2.
(4) سورة النمل، الآية: 22.
(5) الفراء، معاني القرآن: 289/2.
(6) الأندلسي، تفسير البحر المحيط: 224/8.
(7) سورة النمل، الآية: 30.
(8) الفراء، معاني القرآن: 2/ 291.
(9) سورة النمل: 29.

وخرج على البدل من كتاب، أي ألقي إليّ أنّه، أو على أن يكون التقدير لأنّه، كأنها عللت كرم الكتاب لكونه من سليمان وتصديره ببسم اللّه. وقرأ أبي: أن من سليمان وأن بسم اللّه، بفتح الهمزة ونون ساكنة، فخرج على أن أن هي المفسرة، لأنّه قد تقدمت جملة فيها معنى القول، وعلى أنّها أن المخففة من الثقيلة، وحذفت الهاء[1].

وقوله تعالى: ﴿إِلَيْهِمُ اثْنَيْنِ فَكَذَّبُوهُما فَعَزَّزْنا بِثالِثٍ﴾[2]، وهى في قراءة عبد اللّه (فعزّزنا بالثالث)، لأنّه قد ذكر في المرسلين[3]، أي في قوله تعالى في الآية السابقة «إذ جاءها المرسلون». بزيادة (أل).

وقرأ عبد اللّه: بالثالث، بألف ولام، والثالث شمعون الصفا، قاله ابن عباس. وقال كعب، ووهب: شلوم وقيل: يونس[4].

وقوله تعالى: ﴿أَأُنْزِلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ﴾[5]، وهى فى قراءة عبد اللّه (أم أنزل عليه الذكر) يقول الفراء: "وهذا مما وصفت لك فى صدر الكتاب: أن الاستفهام إذا توسّط الكلام ابتدئ بالألف وبأم. وإذا لم يسبقه كلام لم يكن إلّا بالألف، أو بهل"[6].

وقوله تعالى: ﴿لا يُفَتَّرُ عَنْهُمْ وَهُمْ فِيهِ مُبْلِسُونَ﴾[7]، قرأ الجمهور: وهم فيه أي في العذاب.. وفى قراءة عبد اللّه: (وهم فيها مبلسون)[8] بزيادة الألف، أي: جهنم.

وقوله تعالى: ﴿لَآكِلُونَ مِنْ شَجَرٍ مِنْ زَقُّومٍ﴾[9]، وهى فى قراءة عبد اللّه: الآكلون من شجرة من زقوم[1].

---

(1) الأندلسي، تفسير البحر المحيط: 234/8.

(2) سورة يس، الآية: 14.

(3) الفراء، معاني القرآن: 2/ 373.

(4) الأندلسي، تفسير البحر المحيط: 53/9.

(5) سورة ص، الآية: 8.

(6) الفراء، معاني القرآن: (399/2) .

(7) سورة الزخرف، الآية: 75.

(8) الفراء، معاني القرآن: (37/3) ، الأندلسي، تفسير البحر المحيط: 388/9.

(9) سورة الواقعة، الآية: 52.

يقول الفراء: "فمعنى شجر وشجرة واحد، لأنّك إذا قلت: أخذت من الشاء، فإن نويت واحدة، أو أكثر من ذلك فهو جائز"[2].

يقول أبو حيان: "من الأولى لابتداء الغاية، أو للتبعيض والثانية، إن كان من زقوم بدلا، فمن تحتمل الوجهين، وإن لم تكن بدلا، فهي لبيان الجنس، أي من شجر الذي هو زقوم. وقرأ الجمهور: من شجر وعبد اللّه: من شجرة. فَمالِؤُنَ مِنْهَا: الضمير في منها عائد على شجر، إذ هو اسم جنس يؤنث ويذكر، وعلى قراءة عبد اللّه، فهو واضح"[3].

وقوله تعالى: ﴿ما هُنَّ أُمَّهاتِهِمْ﴾[4]،قرأ عبدالله بن مسعود: ماهن بأمهاتكم بزيادة (الباء) الأمهات فى موضع نصب لما ألقيت منها الباء نصبت، كما قال فى سورة يوسف: «ما هذا بَشَراً»[5] إنّما كانت فى كلام أهل الحجاز: ما هذا ببشر فلما ألقيت الباء ترك فيها أثر سقوط الباء، وهى فى قراءة عبد اللّه «ما هن بأمهاتهم»، وأهل نجد إذا ألقوا الباء رفعوا، فقالوا «ما هذا بشر»، «ما هن أمهاتهم»[6]. والرفع لغة تميم، وقرأ به عاصم فى رواية المفضل عنه[7].

وقوله تعالى: ﴿أَنْ كانَ ذا مالٍ وَبَنِينَ﴾[8]،قرأ النحويان، والحرميان، وحفص، وأهل المدينة: أَنْ كانَ على الخبر وباقي السبعة، والحسن ن وابن أبي إسحاق، وأبو جعفر: على الاستفهام وحقق الهمزتين حمزة، وسهل الثانية باقيهم[9]. فأما على الخبر، فقال

---

(1) الفراء، معاني القرآن: (127/3) ، والأندلسي، تفسير البحر المحيط: 86/10.

(2) الفراء، معاني القرآن: (127/3) .

(3) الأندلسي، تفسير البحر المحيط: 86/10.

(4) سورة المجادلة، الآية: 2.

(5) سورة يوسف: 35.

(6) الفراء، معاني القرآن: (139/3) .

(7) الأندلسي، تفسير البحر المحيط: 8/ 232.

(8) سورة القلم، الآية: 14 .

(9) الفراء، معاني القرآن: (173/3) .الأندلسي، تفسير البحر المحيط: 239/10.

أبو علي الفارسي: يجوز أن يعمل فيها عتل وأن كان قد وصف، وهذا قول كوفي، ولا يجوز ذلك عند البصريين. وقيل: زَنِيمٍ لا سيما على قول من فسره بالقبيح الأفعال. وقال الزمخشري: متعلق بقوله: وَلا تُطِعْ، يعنى ولا تطعه مع هذه المثالب، أَنْ كانَ ذا مالٍ: أي ليساره وحظه من الدنيا، ويجوز أن يتعلق بما بعده على معنى لكونه متمولا مستظهرا بالبنين، كذب آياتنا ولا يعمل فيه، قال الذي هو جواب إذا، لأن ما بعد الشرط لا يعمل فيما قبله، ولكن ما دلت عليه الجملة من معنى التكذيب. وأما على الاستفهام، فيحتمل أن يفسر عامل يدلّ عليه ما قبله، أي أيكون طواعية لأن كان؟ وقدّره الزمخشري: أتطيعه لأن كان؟ أو عامل يدل عليه ما قبله، أي أكذب أو جحد لأن كان؟ وقرأ نافع في رواية اليزيدي عنه: إن كان بكسر الهمزة[1].

(1) الأندلسي، تفسير البحر المحيط: 239/10 .

## الفصل الرابع
## أثر الحذف والزيادة في المعنى والخاتمة

### 1.4 أثر الحذف والزيادة في المعنى:

من فوائد تعدد القراءات، واختلافها هو التيسير ورفع الحرج عن الأمة في قراءة كتاب الله عز وجل، وإلى جانب هذه الفائدة، أعطت ظاهرة التنوع في القراءات للنص القرآني تميزه عن الكتب السماوية الأخرى، وعن النصوص البشرية النثرية، والشعرية، فاستحق أن يتصف هذا القرآن بالإعجاز.

ومن بين هذه الفوائد تعدد المعاني بتعدد القراءات، إذ كل قراءة زادت معنى جديداً لم تبينه، أو توضحه القراءة الأخرى، ولذا اتسعت المعاني بتعدد القراءات، إذ تعدد القراءات يقوم مقام تعدد الآيات القرآنية.

والاختلاف والتنوع في القراءات القرآنية، يشبه إلى حد كبير ظاهرة تكرار القصص القرآني، فكل آية، أو واقعة تبين معنى جديداً لم تبينه الآية، أو الواقعة السابقة، والاختلاف في القراءات القرآنية لا يختلف عن هذا المقصد، حيث إنّ كل قراءة توضح وتبين معنى جديداً لم تبينه القراءة السابقة، وبذلك تتسع المعاني وتتعدد بتعدد القراءات، إذ كل قراءة بمقام آية، وفي ذلك يقول ابن عاشور: "على أنه لا مانع من أن يكون مجيء ألفاظ القرآن على ما يحتمل تلك الوجوه مراداً لله تعالى، ليقرأ القراء بوجوه فتكثر من ذلك المعاني، فيكون وجود الوجهين فأكثر في مختلف القراءات مجزءاً عن آيتين فاكثر، وهذا نظير التضمين في استعمال العرب، ونظير التورية والتوجيه في البديع)[1].

ولذا يكون من مقاصد الاختلاف في القراءات القرآنية تكثير المعاني واتساعها، ولكن من غير تناقض أو تباين في المعاني، وكون ظاهرة الحذف والزيادة في القراءات القرآنية من أكثر الظواهر التي أسهمت في اختلاف القراءات، وأكثرها ظهورا فسوف ندلل على هذا الأمر بما سنعرضه من بعض هذه القراءات التي كانت

---

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير ١/54.

فيها ظاهرة الحذف والزيادة سببا في اختلافها، لأنّ هذا المقام لا يتسع لذكر القراءات جميعها، وسنختار من القراءات ما برزت فيها ظاهرة الحذف، والزيادة، ونبين المعاني التي تضمنتها، والتي سوف تسهم في توضيح الموضوع وتكون للدارس ركيزة ثابتة يمكن أن ينطلق من خلالها، في توجيه الاختلاف في القراءات القرآنية من غير تناقض، أو تضاد.

ففي قوله تعالى: ﴿فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضاً وَلَهُم عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾[1]، قرأ عاصم وحمزة والكسائي (يكْذبونَ) بفتح الياء وتسكين الكاف وتخفيف الذال، وقرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو وابن عامر (يكَذِّبونَ) بضم الياء وفتح الكاف وتشديد الذال[2].

فالقراءة بالتخفيف معناها أنهم استحقوا العذاب الأليم بسبب كَذبهم في إظهار الإسلام والإيمان وهم في باطنهم كافرون، فهم كاذبون في قولهم(: آمنا بالله وباليوم الآخر (والقراءة بالتشديد معناها أنهم استحقوا العذاب الأليم بسبب تكذيبهم النبي.

يقول الزجاج: "ويقرأ (يكَذِّبونَ) ، فمن قرأ (يكْذبونَ) بالتخفيف، فإنَّ كَذبهم قولهم أنهم مؤمنون، قال عز وجل: ﴿وما هم بمؤمنين﴾، وأما يكَذِّبونَ بالتثقيل فمعناه بتكذيبهم النبي".

في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ وَلَتَنْصُرُنَّهُ قَالَ أَأَقْرَرْتُمْ وَأَخَذْتُمْ عَلَى ذَلِكُمْ إِصْرِي قَالُوا أَقْرَرْنَا قَالَ فَاشْهَدُوا وَأَنَا مَعَكُمْ مِنَ الشَّاهِدِينَ﴾[3]، وقد أخرج ابن جرير، وابن المنذر، وابن أبي حاتم، عن سعيد بن جبير قال: قلت لابن عباس: إن أصحاب عبد الله يقرأون: (وَإِذْ أَخَذَ الله ميثاق الذين أُوتُواْ

---

(1) سورة البقرة، الآية: 10.

(2) ينظر: ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص143، وابن غلبون، أبو الحسن طاهر بن عبد المنعم (ت: 399هـ)، (1991)، التذكرة في القراءات، ط2، تحقيق: عبد الفتح بحيري إبراهيم، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، مصر: 310/2، والداني، التيسير في القراءات السبع، ص72، وابن الجزري، النشر في القراءات العشر: 207/2.

(3) سورة آل عمران، الآية: 81.

الكتاب لَمَا ءاتَيْتُكُم مّن كتاب وَحِكْمَةٍ) ونحن نقرأ (ميثاق النبيين)، فقال ابن عباس: إنما أخذ الله ميثاق النبيين على قومهم.

وأخرج عبد بن حميد، وابن جرير، وابن المنذر، عن مجاهد أنّه قال: هي خطأ من الكاتب، وهي في قراءة ابن مسعود: "وإذ أخذَ الله ميثاق الذين أوتوا الكتاب"[1].

قال مجاهد، والربيع بن أنس: هذه الآية خطأ من الكتَّاب واحتج الربيع بقوله تعالى: (ثم جاءكم رسول). وقال بعض أهل العلم: إنما أخذ الميثاق على النبيين، وأممهم، فاكتفى بذكر الأنبياء عن ذكر الأمم، لأن في أخذ الميثاق على المتبوع دلالة على أخذه على التابع، وهذا معنى قول ابن عباس، والزجاج[2].

قال ابن عطية: "وهذا لفظ مردود بإجماع الصحابة على مصحف عثمان رضي الله عنه"[3].

فحاصل القراءتين أن المنافقين سيعذبون العذاب الأليم بسبب كذبهم وتكذيبهم، ففي القراءتين تنوع في المعاني، إذ بينت إحدى القراءتين أنهم كاذبون في أخبارهم، وبينت القراءة الأخرى بأنهم يكَذِّبون النبي وما جاء به من عند الله تعالى، ومع هذا لا يقتضي هذا الاختلاف التضاد في المعنى، لأن المراد بهما هم المنافقون، يقول مكي ابن أبي طالب القيسي: "والقراءتان متداخلتان ترجع إلى معنى واحد، لأنَّ من كذب رسالة الرسل وحجة النبوة فهو كاذب على الله، ومن كذب الله وجحد تنزيله فهو مكذب بما أنزل الله"[4]. ونحو هذا ذهب الداني في باب اختلاف اللفظ والمعنى جميعاً مع جواز اجتماع القراءتين في شيء واحد من أجل عدم تضاد اجتماعهما فيه، إذ يقول": وكذا) بما كانوا يكذبون (بتخفيف الذال وبتشديدها، لأنَّ المراد بهاتين القراءتين

---

(1) الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن (تفسير الطبري): 553/6، الشوكاني، محمد بن علي (ت: 1250هـ)، (1930)، فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية في علم التفسير، ط1، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، مصر: 489/1.

(2) ابن الجوزي، زاد المسير في علم التفسير: 415/1.

(3) الأندلسي، المحرر الوجيز في تفسير كتاب الله العزيز ، 464/1.

(4) القيسي، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: 229/1.

جميعاً هم المنافقون، وذلك أنهم كانوا يكذبون في أخبارهم، ويكذِّبون النبي فيما جاء به من عند الله تعالى، فالأمران جميعاً مجتمعان لهم، فأخبر الله تعالى بذلك عنهم وأعلمنا أنّه معذبهم بهما"[1] "، وفي ذلك يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: "في (يكذبون) قراءتان مشهورتان، فإنهم كذبوا في قولهم (آمنا بالله وباليوم الآخر) وكذبوا الرسول في الباطن وإن صدقوه في الظاهر"[2] " ويقول ابن كثير: "بما كانوا يكذبون وقرىء" يكَـذِّبون (وقد كانوا متصفين بهذا وهذا، فإنهم كانوا كذبة ويكذبون بالغيب يجمعون بين هـذا وهذا)[3]. ولهذا فإن كل قراءة زادت معنى جديداً لم تبينه القراءة الأخرى مع عـدم التناقض والتضاد بينهما.

وفي قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ وَيُرْسِلُ عَلَيْكُمْ حَفَظَةً حَتَّى إِذَا جَاءَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ تَوَفَّتْهُ رُسُلُنَا وَهُمْ لَا يُفَرِّطُونَ﴾[4]، قرأ عامة العشرة (وهم لا يفَرّطُون) بتشديد الراء، وقرأ الأعرج (وهم لا يفْرِطُون) بتخفيف الراء وسكون الفاء[5].

فمعنى قراءة العامة أن الملائكة لا يقصرون فيما يؤمرون به من تـوفي مـن تحضره المنية ولا يغفلون ولا يتوانون، أما قراءة الأعرج (لا يفْرِطُون) فهـو مـن الإفراط أي الزيادة، فهم لا يزيدون ولا يتوفون إلاَّ من أمروا بتوفيه لا يتجاوزن الحد في ذلك، قال ابن جني" : يقال أفرط في الأمر إذا زاد فيه، وفرّط فيه إذا قصر، فكما أن قراءة العامة (لا يفَرطُون) لا يقصرون فيما يؤمرون به من تـوفِّي مـن تحـضر منيته، فكذلك أيضاً لا يزيدون، ولا يتوفَّون إلاَّ من أُمروا بتوفِّيه، ونظيره قوله عـزّ وجل: (وَكُلُّ شَيْءٍ عِندَهُ بِمِقْدَارٍ)[6][7]".

---

(1) انظر: ابن الجزري، النشر في القراءات العشر: 1/ 50.

(2) ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم (ت: 728هـ)، (1978)، مجموعة الفتاوى، ط1، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، مطبعة الرسالة، دمشق، سوريا: 182/7.

(3) ابن كثير، تفسير القرآن العظيم: 88/1.

(4) سورة، الأنعام، الآية: 61.

(5) انظر: ابن جنّي، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: 1/ 223.

(6) سورة الرعد، الآية: 8.

(7) ابن جنّي، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: 223/1.

فدل بالقراءتين على أن الملائكة يفعلون ما يؤمرون به دون زيادة أو نقصان فكل قراءة وضحت معنى هو من مراد الله عز وجل دون تضاد أو تناقض، وهو من باب التوسع في المعاني من غير تباين في معاني القراءات[1]، وفي هذا يقول الزمخشري: "و(يفرطون) بالتشديد والتخفيف، فالتفريط التواني والتأخير عن الحد، والإفراط مجاوزة الحدود، أي لا ينقصون مما أمروا به ولا يزيدون فيه"[2] ."

وفي قوله تعالى: ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوِ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا وَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَإِنَّ اللَّهَ شَاكِرٌ عَلِيمٌ﴾[3]، هكذا فى القراءة المتواترة "فلا جناح عليه أن يطوّف بهما" وقرأ على ﷺ، وابن مسعود، وأنس بن مالك، وابن عباس "أن لا يطّوّف بهما"[4]، وقرئ شاذاً كذلك "أن لا يتطوف" وكذلك أيضاً "أن لا يطوف" بضم الطاء وسكون الواو.

قال ابن عطية[5] في تصوير الخلاف بين العلماء بناء على اختلاف القراءات فيها. قال: واختلف العلماء في السعي بين الصفا والمروة، فمذهب مالك والشافعي أن ذلك فرض وركن من أركان الحج، لا يجزى تاركه أو ناسيه إلا العودة، ومذهب الثوري وأصحاب الرأي أن الدم يجزئ تاركه، وإن عاد فحسن، فهو عندهم ندب ... إلى أن قال: وقال عطاء: ليس على تاركه شيء لا دم ولا غيره، واحتج عطاء بما في مصحف ابن مسعود "أن لا يطوف بهما".

إلى هنا انتهى تصوير الخلاف واحتجاج عطاء بالقراءة الشاذة على ما لا تفيده القراءة المتواترة.

---

(1) انظر: العكبري، إعراب القراءات الشواذ: 1/ 483- 484.

(2) الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: 32/2.

(3) سورة البقرة، الآية: 158.

(4) ابن خالويه، مختصر شواذ القراءات من كتاب البديع، ص111.

(5) الأندلسي، المحرر الوجيز في تفسير كتاب الله العزيز: 229/1.

ثم قال ابن عطية: وهى قراءة خالفت مصاحف الإسلام، وقد أنكرتها عائشة –رضي الله عنها– في قولها لعروة حين قال لها: أرأيت قول الله: "فلا جناح عليه أن يطوّف بهما" ؟ فما نرى على أحد شيئاً ألا يطوّف بهما. قالت: يا عروة كلا لو كان ذلك، لقال: فلا جناح عليه ألا يطوف بهما[1].

ثم حاول ابن عطية أن يوجّهها توجيهاً، يجعلها فيه موافقة للمتواترة، فتكون شاهدة لها، لا معارضة، فقال: وأيضاً فإن ما في مصحف ابن مسعود يرجع إلى معنى أن يطوف، وتكون "لا" زائدة صلة في الكلام كقوله تعالى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ﴾[2]، وكقول الشاعر:

ما كان يرضى رسولُ الله فعلَهمُ  والطيبان أبو بكر ولا عمرُ[3]

وهذا ما لم يرتضه كثير من المفسرين، ومن بينهم ابن العربي الذي نقل هذا القول عن الفرّاء، ثم علّق عليه بقوله: وهذا ضعيف من وجهين:

أحدهما: أنّا قد بينّا في مواضع أنّه يبعد أن تكون "لا" زائدة.

ثانيهما: أنّه لا لغوي ولا فقيه يعادل عائشة –رضي الله عنها –، وقد قررتها غير زائدة، وقد بينت معناها، فلا رأى للفرّاء ولا لغيره[4].

ومراده تفسير عائشة –رضي الله عنها – للآية حين أشكل معناها على ابن أختها عروة بن الزبير.

---

(1) البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل (ت: 256هـ)، (1986)، صحيح البخاري، ط3، دار الفكر، بيروت، لبنان: كتاب التفسير، باب قوله "إن الصفا والمروة ....." وله فيه تتمة.

(2) سورة الأعراف، الآية: 12.

(3) الأندلسي، المحرر الوجيز في تفسير كتاب الله العزيز: 230/1، وانظر: ابن جني، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: 253/1.

(4) ابن العربي، أبو بكر محمد بن عبد الله (ت: 453هـ)، (1988)، أحكام القرآن، ط2، تحقيق علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، لبنان: 71/1.

ومن العلماء الذين اعتمدوا على هذه القاعدة أيضاً في الموازنة بين القراءات الواردة في هذه الآية التي نحن بصددها الشيخ الأمين الشنقيطي في كتابه "أضواء البيان" حيث قال: فإن قيل: جاء في بعض قراءات الصحابة "فلا جناح عليه أن لا يطوف بهما" كما ذكر ذلك الطبري وابن المنذر وغيرهما عن أبيّ بن كعب، وابن مسعود، وابن عباس –رضى الله عنهم – فالجواب من وجهين:

الأول: أن هذه القراءة لم تثبت قرآناً، لإجماع الصحابة على عدم كتبها في المصاحف العثمانية، وما ذكر على أنّه قرآن، ولم يثبت قرآناً، ذهب كثير من أهل العلم إلى أنّه لا يستدل به على شيء، وهو مذهب مالك والشافعي، وقد ثبت بطلان ذلك، فإنه يترتب عليه ألاّ يحتج به على شيء.

وقال بعض أهل العلم: إذا بطل كونه قرآناً لم يمنع ذلك من الاحتجاج به كأخبار الآحاد، التي ليست بقرآن.

فعلى القول الأول: فلا إشكال، وعلى الثاني فيجاب بأن القراءة المذكورة تخالف القراءة المجمع عليها المتواترة، وما خالف المتواتر المجمع عليه إن لم يمكن الجمع بينهما، فهو باطل، والنفي والإثبات لا يمكن الجمع بينهما، لأنهما نقيضان.

الوجه الثاني: هو ما ذكره ابن حجر في الفتح عن الطبري، من أن قراءة ألاّ يطوف بهما، محمولة على القراءة المشهورة ولا زائدة. قال الشنقيطي: ولا يخلو من تكلف كما ترى[1].

وفي قوله تعالى: ﴿وَيَقُولُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَسْتَ مُرْسَلًا قُلْ كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ وَمَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ﴾[2]، قال الشوكاني: أي علم جنس الكتاب، كالتوراة والإنجيل، فإن أهلهما العالمين بهما، يعلمون صحة رسالة رسول الله ﷺ وقد أخبر بذلك من أسلم منهم كعبد الله بن سلام وغيره.

---

(1) الشنقيطي، محمد الامين بن محمد (ت: 1393هـ)، (1983)، أضواء البيان فى إيضاح القرآن بالقرآن، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان: 168/5.

(2) سورة الرعد، الآية: 43.

وقد كان المشركون من العرب يسألون أهل الكتاب ويرجعون إليهم فأرشدهم الله سبحانه في هذه الآية إلى أنّ أهل الكتاب يعلمون ذلك. وقيل: المراد بالكتاب القرآن، ومن عنده علم منه هم المسلمون وقيل: المراد من عنده علم اللوح المحفوظ، وهو الله سبحانه وتعالى[1].

هذا التفسير مبنى على القراءة المتواترة المذكورة، لكن قرأ ابن السميفع – شاذاً – "ومِنْ عِندِهِ عُلِم الكتابُ" بجعل "من" حرف جر، وما بعدها مجروراً به، وجعل "علم" فعلاً مبنياً للمجهول و"الكتاب" نائب فاعل.

ولهذا قال ابن مجاهد في تفسير الآية بناء على هذه القراءة قال: الهاء في "عنده" تعود إلى الله، وقيل هي للنبي ﷺ وقيل: هي لعبد الله بن سلام، وقال ابن خالويه: وقيل: –الهاء– لعلى – رضي الله عنه[2].

وقد ذكر الطبري في تفسيره هاتين القراءتين، وذكر التفسير المنبني عليهما، ثم قال معقباً ومقرراً مضمون هذه القاعدة: فإذا كان قرأه الأمصار من أهل الحجاز والشام والعراق، على القراءة الأخرى، وهى "ومَنْ عِندَهُ عِلْمُ الكتاب"، كان التأويل الذي على المعنى الذي عليه قراءة الأمصار، أولى بالصواب مما خالفه، إذ كانت القراءة بما هم عليه مجمعون أحق بالصواب[3].

وفي قوله تعالى: ﴿فَاعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ﴾[4]، ففي قوله يطهرن قراءتان متواترتان[5].

---

(1) الشوكاني، فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية في علم التفسير: 112/3.

(2) ابن خالويه، مختصر شواذ القراءات من كتاب البديع، ص67، وأنظر ابن جنّي، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: 31/2.

(3) الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن (تفسير الطبري): 507/16، وانظر: الحربي، حسين، (2008)، قواعد الترجيح عند المفسرين، ط1، دار القاسم للنشر والتوزيع، عمان، الأردن: 105/1.

(4) سورة البقرة، الآية: 222.

(5) انظر: القيسي، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: 293/1.

إحداهما بسكون الطاء المخففة وضم الهاء هكذا (يطْهُرن) والأخرى بتشديد الطاء والهاء مفتوحتين هكذا (يطَّهَّرن)، والأولى قراءة نافع وأبى عمرو وابن كثير وابن عامر وعاصم في رواية حفص.

والأخرى قراءة حمزة والكسائي وعاصم في رواية أبى بكر ولذلك اختلف العلماء في تفسيرها وفى الحكم المنبني على ذلك الخلاف.

وأترك الكلام في عرض الخلاف وفى تقرير القاعدة للشوكاني الذي قال في فتح القدير: وبسبب اختلاف القراء اختلف أهل العلم، فذهب الجمهور إلى أن الحائض لا يحل وطؤها لزوجها حتى تتطهر بالماء... وقال أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد: إن انقطع دمها بعد مضى عشرة أيام جاز له أن يطأها قبل الغسل، وإن كان انقطاعه قبل العشرة لم يجز حتى تغتسل أو يدخل عليها وقت الصلاة. وقد رجح ابن جرير الطبري قراءة التشديد، ثم قال الشوكاني: والأولى أن يقال: إن الله سبحانه جعل للحل غايتين كما تقتضيه القراءتان، إحداهما انقطاع الدم والأخرى التطهر منه، والغاية الأخرى مشتملة على زيادة على الغاية الأولى، فيجب المصير إليها، وقد دل على أن الغاية الأخرى هي المعتبرة قوله تعالى بعد ذلك "فإذا تطهرن" فإن ذلك يفيد أن المعتبر الاغتسال لا انقطاع الدم.

وقد تقرر أن القراءتين بمنزلة الآيتين، فكما أنه يجب الجمع بين الآيتين المشتملة إحداهما على زيادة بالعمل بتلك الزيادة، كذلك يجب الجمع بين القراءتين[1].

وفي قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾[2]، حيث قرأ ابن كثير وأبو عمرو وحمزة وعاصم في رواية حفص (وأرجلِكم) بكسر اللام. وقرأ الباقون بالنصب، وهم نافع وابن عامر والكسائي وعاصم في رواية شعبة[3].

---

(1) الشوكاني، الجامع بين فني الرواية والدراية في علم التفسير: 286/1.

(2) سورة المائدة، الآية: 6.

(3) القيسي، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: 406/1.

فأما من قرأ بالنصب فلوقوع الفعل وهو (اغسلوا) عليه أي واغسلوا (أرجلكم إلى الكعبين) فهو إذن معطوف على (وجوهكم) ومن قرأ بالخفض (وأرجلِكم) فالعطف في قراءته على (رءوسِكم) والرءوس الغرض فيها المسح وليس الغسل. ولذا أخذ العلماء من هذه الآية مشروعية المسح على الخفين الذي قررته السنة.

فصارت القراءتان هنا بمنزلة الآيتين[1] إحداهما أثبتت مشروعية غسل الرجلين وهى قراءة النصب، والأخرى –وهى قراءة الخفض– أثبتت مشروعية المسح على الخفين.

وقد وجّه بعض العلماء قراءة الخفض بأنه للمجاورة كما قالوا جحرُ ضب خربٍ، وقال بعضهم: إن المسح هنا بمعنى الغسل[2].

وفي قوله تعالى: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَاكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ذَلِكَ كَفَّارَةُ أَيْمَانِكُمْ﴾[3]. هذه هي القراءة المتواترة.

وقرأ –بطريق صحيح[4] – أبيّ بن كعب وابن مسعود: "فصيام ثلاثة أيام متتابعات"ولذلك وقع خلاف بين العلماء حول اشتراط التتابع وعدمه متأثراً هذا الخلاف بمدى اعتبار هذه القراءة، أو عدم اعتبارها. فمن اعتبرها قال بوجوب التتابع وهم الأحناف والحنابلة[5]، وأما الشافعية والمالكية، فإنّهم لا يشترطون التتابع؛ لأنّهم لا يعتبرون حجية القراءة الشاذة – وإن صح سندها –.

---

(1) السمرقندي، أبو الليث نصر بن محمد بن أحمد (ت: 375هـ)، (2006)، تفسير القرآن العظيم المسمى تأويلات أهل السنة، ط1، تحقيق: علي معوض وعادل عبد الموجود وزكريا النوتي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان: 419/1.

(2) القيسي، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: 406/1.

(3) سورة المائدة، الآية: 89.

(4) السايس، محمد علي، (1953)، تفسير آيات الأحكام، ط1، مطبعة محمد علي صبيح وأولاده بالأزهر، القاهرة، مصر: 207/2.

(5) المرجع نفسه: 207/2.

قال ابن العربي: قال مالك والشافعي: يجزئ التفريق، وهو الصحيح، – والكلام لابن العربي– إذ التتابع صفة لا تجب إلا بنص أو قياس على منصوص[1]، والراجح هنا رأى الأحناف، والحنابلة في اشتراط التتابع لكونه ماضياً مع القاعدة التي يقبلها العقل السليم، إذ لا اقل من أن تنزل القراءة الصحيحة السند، منزلة الحديث الصحيح – الذي هو خبر آحاد– وإن خالفت العربية، أو الرسم العثماني.

قال ابن كثير: وهذه – أي قراءة ابن مسعود – إذا لم يثبت كونها قرآناً متواتراً، فلا أقل من أن تكون خبر واحد، أو تفسيراً للصحابة وهو في حكم المرفوع[2]. ولهذا اعتبرها العلماء مقيدة لمطلق الصوم في كفارة اليمين[3].

في قوله تعالى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذًى فَاعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ﴾[4]، قرأ عاصم وحمزة والكسائي: (حتى يطّهّرن) بتشديد الطاء والهاء. وقرأ الباقون: (حتى يطهرن) مخففا[5]، قال أبو منصور الأزهري: "من قرأ (حتى يطهرن) والأصل: يتطهرن،

---

(1) ابن العربي، أحكام القرآن: 162/2.

(2) ابن كثير، تفسير القرآن العظيم: 91/2.

(3) الشوكاني، فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية في علم التفسير: 91/2، والحفناوي، محمد إبراهيم، (1985)، التعارض والترجيح عند الأصوليين وأثرهما في الفقه الإسلامي، ط1، دار الوفاء، المنصورة، مصر: 68/2، وانظر: عبد القوي، صبري عبد الرؤوف محمد، (1997)، أثر القراءات فى الفقه الإسلامى، ط2، أضواء السلف، الرياض، السعودية، ص359: 405.

(4) سورة البقرة، الآية: 222.

(5)الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد (ت: 370هـ)، (1992)، معاني القراءات، ط 1، تحقيق: عيد مصطفى درويش، عوض بن حمد القوزي، دار المعارف، القاهرة، مصر: 202/1، وينظر: الرعيني، أبو عبد الله محمد بن شريح (ت: 539هـ)، (1998)، الكافي في القراءات السبع، ط1، تحقيق إيمان صالح مهدي عباس، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان: 86، وابن غلبون، التذكرة في القراءات: 333/2، والداني، التيسير في القراءات

والتطهر يكون بالماء، فأدغمت التاء في الطاء فشددت. ومن قرأ (حتى يطهرن) فالمعنى: يطهرن من دم المحيض إذا انقطع الدم.

وجائز أن يكون يطهرن الطهر التام بالماء بعد انقطاع الدم)[1] قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ يَطْهُرْنَ﴾[2]، في حرف بعضهم (يطهرن) بضم الهاء وتخفيفها، وفي حرف آخرين بتشديد الهاء وفتحها. فمن قرأ بالتخفيف فهو عبارة عن انقطاع الدم، ومن قرأ بالتشديد فانه عبارة عن حل قربانها بعد الاغتسال. ثم من قول أصحابنا، رحمهم الله تعالى،: إن المرأة إذا كانت أيامها عشرا تحل لزوجها أن يقربها قبل أن تغتسل، وإذا كانت أيامها دون العشر لم يحل له أن يقربها إلا بعد الاغتسال.

ويحتمل: أن تكون الآية فيما كانت أيامها دون العشر في اللغتين.

وفي قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنتُمْ سُكَارَىٰ حَتَّىٰ تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّىٰ تَغْتَسِلُوا وَإِن كُنتُم مَّرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِّنكُم مِّن الْغَائِطِ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَفُوًّا غَفُورًا﴾[3].

قرأ حمزة والكسائي: (أو لمستم) في السورتين بغير ألف. وقرأ الباقون فيهما بالألف[4] قال أبو منصور الأزهري: (من قرأ (أو لامستم) فهو على فاعلتم، لاشتراكهما في الفعل الذي يكون منه الولد، ومن قرأ (أو لمستم) خص بالفعل الرجل، لأن الفعل في باب الجماع يضاف إلى الرجل، وقد يكنى عن الجماع باللمس

---

السبع، ص68، وابن الجزري، النشر في القراءات العشر: 227/2، والسمرقندي، تفسير القرآن العظيم المسمى تأويلات أهل السنة: 635/1.

(1) الأزهري، معاني القراءات: 202/1.

(2) سورة البقرة، الآية: 222.

(3) سورة النساء، الآية: 43.

(4) الأزهري، معاني القراءات: 310/1، وينظر: الرعيني، الكافي في القراءات السبع، ص100، وابن خالويه، الحجة في القراءات السبع: 62، وابن الجزري، النشر في القراءات العشر: 250/2، وابن غلبون، التذكرة في القراءات: 377/2، والداني، التيسير في القراءات السبع، ص80.

واللماس، والعرب تقول: فلانة لا ترد يد لامس، أي: لا ترد عن نفسها من أراد غشيانها)[1] وقال ابن خالويه: (فالحجة لمن أثبتها: أنه جعل الفعل للرجل والمرأة. ودليله: أن فعل الاثنين لم يأت عن فصحاء العرب إلا بـ (فاعلت) وبـ (المفاعلة). وأوضح الأدلة على ذلك قولهم: جامعت المرأة ولم يسمع منهم جمعت.

والحجة لمن طرحها: أنه جعلها فعلا للرجل دون المرأة. ودليله قوله تعالى: ﴿إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ﴾[2] ولم يقل: ناكحتم. وكل قد ذهب من العربية مذهبا أبان به عن فضله، وفصاحته)[3].

وقال الراغب الأصفهاني: (المس كاللمس لكن اللمس قد يقال لطلب الشيء، وان لم يوجد كما قال الشاعر: وألمسه فلا أجده، والمس يقال فيما يكون معه إدراك بحاسة اللمس وكني به عن النكاح، فقيل مسها وماسها)[4]، وقال أبو هلال العسكري وهو يبين الفرق بين اللمس والمس في فروقه: (أن اللمس يكون باليد خاصة، ليعرف اللين من الخشونة والحرارة من البرودة، والمس يكون باليد والحجر وغير ذلك، ولا يقتضي أن يكون باليد)[5]. فعلى هذا يكون معنى (لامستم النساء): (جامعتموهن)[6]، وقال الزمخشري: (مس المرأة: جامعها، وماسها: أتاها)[7].

---

(1) الأزهري، معاني القراءات: 310/1.

(2) سورة الأحزاب، الآية: 49.

(3) ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع: 62.

(4) ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع: 62.

(5) العسكري، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل (ت: 395هـ)، (1985)، الفروق اللغوية، ط2، تحقيق حسام الدين المقدسي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ص338.

(6) السجستاني، أبو بكر محمد بن عزيز (ت: 330هـ)، (1990)، نزهة القلوب تفسير غريب القرآن العزيز، ط2، دار المعرفة، بيروت، لبنان: 55، والنسفي، أبو البركات عبدالله بن أحمد بن محمود (ت: 710هـ)، (د.ت)، تفسير النسفي، مدارك التنزيل وحقائق التأويل، ط1، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان: 227/1، وابن الصابوني، محمد بن علي بن محمود (ت: 680هـ)، (1986)، صفوة التفاسير، ط3، دار القلم، بيروت، لبنان: 329/1.

(7) الزمخشري، جار الله محمود بن عمر (ت: 538هـ)، (1982)، أساس البلاغة، ط1، تحقيق: عبد الرحيم محمود، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ص900 مادة (مس) .

وقال مجاهد في تفسيره: (أنبأ عبد الرحمن، قال: ثنا إبراهيم، قال: ثنا آدم، قال ثنا المبارك بن فضالة عن الحسن، الملامسة: الجماع)[1].

قال ابن جزئ: (اختلف في المراد بالملامسة في الآية هنا على ثلاثة أقوال: أحدها: أنها الجماع وما دونه من التقبيل واللمس باليد وغيرها، وهو قول مالك، فعلى هذا ينتقض الوضوء باللمس الذي هو دون الجماع على تفصيل في المذهب، ويجب معه التيمم إذا عدم الماء، ويكون الجنب من أهل التيمم.

والقول الثاني: أنها ما دون الجماع، فعلى هذا ينتقض الوضوء باللمس، ولا يجوز التيمم للجنب وقد قال بذلك عمر بن الخطاب ويؤخذ جوازه من الحديث.

والثالث: أنّها الجماع فعلى هذا يجوز التيمم للجنب ولا يكون ما دون الجماع ناقضا للوضوء وهو مذهب أبي حنيفة)[2] .

وقال ابن كثير: (روى مالك، عن الزهري، عن سالم بن عبد الله بن عمر، عن أبيه، انه كان يقول: قبلة الرجل امرأته وجسه بيده من الملامسة، فمن قبل امرأته أو جسها بيده، فعليه الوضوء، وروى الحافظ أبو الحسن الدار قطني في سننه: عن عمر بن الخطاب نحو ذلك، ولكن روينا عنه من وجه آخر: انه كان يقبل امرأته ثم يصلي ولا يتوضأ، فالرواية عنه مختلفة، فيحمل ما قاله في الوضوء إن صح عنه، على الاستحباب، والله اعلم. والقول بوجوب الوضوء من المس، هو قول الشافعي وأصحابه، ومالك والمشهور عن احمد بن حنبل رحمهم الله، قال ناصر هذه المقالة: قد قرئ في هذه الآية لامستم ولمستم، واللمس يطلق في الشرع على الجس باليد، قال تعالى: ﴿وَلَوْ نَزَّلْنَا عَلَيْكَ كِتَاباً فِي قِرْطَاسٍ فَلَمَسُوهُ بِأَيْدِيهِمْ﴾[3]. أي: جسوه، وقال رسول الله ﷺ لماعز حين أقر بالزنا يعرض له بالرجوع عن الإقرار: (لعلك قبلت أو

---

(1) مجاهد، أبو الحجاج مجاهد بن جبر (ت: 104هـ)، (1989)، تفسير مجاهد، ط1، المحقق: الدكتور محمد عبد السلام أبو النيل، دار الفكر الإسلامي الحديثة، القاهرة، مصر، ص159.

(2) ابن جزي، التسهيل لعلوم التنزيل: 143/1.

(3) سورة الأنعام، الآية: 7.

لمست)[1]. وفي الحديث الصحيح: (واليد زناها اللمس)[2].

وقالت عائشة رضي الله عنها: قل يوم إلا ورسول الله ﷺ يطوف علينا، فيقبل ويلمس. ومنه ما ثبت في الصحيح، أن رسول الله ﷺ (نهى عن بيع الملامسة)[3]، وهو يرجع إلى الجس باليد، على كلا التفسيرين، قالوا: ويطلق في اللغة على الجس باليد، كما يطلق على الجماع[4].

ولقد اختلف فقهاء الأمصار في ذلك فقال أبو حنيفة وأبو يوسف وزفر والثوري والأوزاعي لا وضوء على من مس امرأة سواء أكان المس بشهوة أم بغير شهوة.

وقال مالك: إن مسها بشهوة تلذذا فعليه الوضوء وكذا إن مسته بشهوة تلذذا، وقال الحسن بن صالح: إن قبل بشهوة فعليه الوضوء وان كان بغير شهوة فلا وضوء عليه. وقال الشافعي: إذا مس جسدها فعليه الوضوء سواء أكان المس لشهوة أم لغير شهوة، استدل القائلون بأن المس ليس بحدث بما روي عن عائشة من طرق مختلفة أن النبي ﷺ كان يقبل نساءه ثم يصلي ويتوضأ وكان يقبلهن وهو صائم، ومن ذلك حديث عائشة أنها طلبت النبي ﷺ ليلة، قالت فوقعت يدي على أخمص قدمه وهو ساجد يقول أعوذ بعفوك من عقوبتك وبرضاك من سخطك فثبت بذلك أن المس ليس بحدث.

ثم إن ظاهر مادة المفاعلة فيما يكون فيه الفعل من الجانبين مقصودا، وذلك في الجماع دون المس باليد. وأيضا فان اللمس وإن كان حقيقة في اللمس باليد إلا أنّه قد عهد في القرآن إطلاقه كناية عن الجماع، بل هذا اللفظ قد اشتهر في هذا المعنى

---

(1) الشيباني، أحمد بن حنبل أبو عبدالله، (د.ت)، مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة قرطبة، القاهرة، مصر، 238/1 و255، الطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد (ت: 360هـ)، (1995)، المعجم الأوسط، ط1، تحقيق طارق بن عوض الله بن محمد وعبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين، القاهرة، مصر: 80/3.

(2) صحيح، الشيباني، مسند الإمام أحمد بن حنبل: 349/2.

(3) أخرجه: البخاري، صحيح البخاري: 754/2 عن أبي سعيد الخدري، به.

(4) ابن كثير، تفسير القرآن العظيم 483/1.

تسمعهم يقولون في المرأة البغي: لا ترد يد لامس، يريدون أنها ليست عفيفة. وأيضا فالظاهر أن المراد في هذه الآية من الملامسة، أو اللمس في القراءة الأخرى الجماع لأجل أن تكون شاملة للحدثين الأصغر في قوله: (أَوْ جَاء أَحَدٌ مِّنكُم مِّن الْغَآئِطِ) [1] والأكبر في قوله: (أو لامستم) أما إذا أريد منه اللمس باليد مثلا فانه يكون قليل الفائدة إذ المجئ من الغائط واللمس حينئذ من واد واحد.

وأمّا من يرى أن الملامسة هي لمس البدن فهو يقول إن اللمس حقيقة في المس باليد والملامسة مفاعلة وهو في الجماع مجاز أو كناية ولا يعدل عن الحقيقة إلى غيرها إلا عند تعذر الحقيقة. والواقع أن اللمس حقيقة في المس باليد كما في قوله: لمست بكفي كفه أبتغي الغنى. ولكنه قد تعرّف عند إضافته إلى النساء في معنى الجماع ويكاد يكون ظاهرا فيه كما أن الوطء حقيقته المشي بالقدم فإذا أضيف إلى النساء لم يفهم منه غير الجماع)[2].

قراءة ﴿فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ﴾[3]، قال البغوي: (كان ابن عباس وابن عمر يقرآن: (فطلقوهن في قبل عدتهن)[4].

وقال أبو حيان: ما روي عن جماعة من الصحابة والتابعين رضي الله عنهم من أنهم قرؤوا (فطلقوهن في قبل عدتهن) وعن بعضهم: (في قبل عدتهن) وعن عبد الله بن مسعود (لقبل طهرهن) هو على سبيل التفسير، لا على أنه قرآن لخلافه سواد المصحف الذي أجمع عليه المسلمون شرقا وغربا)[5]، قال الشوكاني في تفسير معنى قوله تعالى: ﴿فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ﴾ أي: مستقبلات لعدتهن أو في قبل عدتهن، أو لقبل عدتهن، وقال الجرجاني: أن اللام في (لعدتهن) بمعنى (في): أي في عدتهن. وقال

---

(1) سورة النساء، الآية: 43.

(2) السايس، تفسير آيات الأحكام 110/2 ــ 111.

(3) سورة الطلاق، الآية: 1.

(4) البغوي، معالم التنزيل 355/4. وينظر: جزء فيه قراءات النبي ﷺ حفص بن عمر بن عبد العزيز بن صهبان: 162.

(5) الأندلسي، تفسير البحر المحيط 278/8.

أبو حيان: هو على حذف مضاف: أي لاستقبال عدتهن، واللام للتوقيت نحو لقيته للليلة بقيت من شهر كذا، والمراد أن يطلقوهن في طهر لم يقع فيه جماع ثم يتركن حتى تنقضي عدتهن، فإذا طلقوهن، هكذا فقد طلقوهن لعدتهن)[1].

وقال البغوي: (نزلت هذه الآية في عبد الله بن عمر كان قد طلق امرأته في حال الحيض. أخبرنا أبو الحسن محمد بن محمد السرخسي أنا زاهر بن أحمد الفقيه أنا أبو إسحاق إبراهيم بن عبد الصمد الهاشمي أنا أبو مصعب عن مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أنه طلق امرأته وهي حائض في عهد رسول الله ﷺ فسأل عمر بن الخطاب رسول الله ﷺ عن ذلك، فقال: يا عمر مره فليراجعها ثم ليمسكها حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر، ثم إن شاء أمسك بعد وان شاء طلق قبل أن يمس، فتلك العدة التي أمر الله أن تطلق لها النساء)[2] ولذلك سمى الفقهاء الطلاق الذي يقع في هذه الحدود طلاق السنة والذي يخالفها طلاق البدعة، وبهذا يتضح أن الطلاق باعتبار المشروعية ينقسم على سني وبدعي: أولا: الطلاق السني: (هو الطلاق الذي يراعي فيه المطلق الطرق المشروعة التي جاءت بها الشريعة الإسلامية، وقد قال سبحانه وتعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ﴾[3].

والمعنى المأخوذ من الآية كما فسرها ابن مسعود، وابن عباس أن المرأة تطلق في طهر من غير جماع طلقة واحدة، ولهذا وضع جمهور الفقهاء للطلاق المشروع ثلاثة قيود:

الأول: أن يكون الطلاق طلقة واحدة.

ثانيا: أن يكون في طهر لم يخالط الزوج فيه زوجته.

ثالثا: أن تكون هناك ضرورة تقتضي الطلاق أو سبب يدعو إليه)[4].

---

(1) الشوكاني، فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية في علم التفسير: 838/2.

(2) البغوي، معالم التنزيل: 355/4.

(3) سورة الطلاق، الآية: 1.

(4) أحمد، نظام الدين عبد الحميد، (د.ت)، أحكام انحلال عقد الزواج في الفقه الإسلامي، دون ناشر، ص51 ــ 52.

ثانيا: الطلاق البدعي: هو الطلاق الذي يتم إيقاعه على وجه مخالف ما بينه الشارع وأرشد إليه، فأول ما يقال هو أن الطلاق لايكون سنيا بل محظورا عند جمهور الفقهاء إن خلا عن سبب يدعو إليه)[1].

ولقد اتفق الفقهاء على أن هذا الضرب من الطلاق دون مسوغ بدعة وحرام إذا كانت الزوجة مدخولا بها لظاهر قوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ﴾[2] ولقوله تعالى: ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ﴾[3].

ومعنى الآية الكريمة أن الطلاق المباح ما كان مرة بعد مرة، وهذا يفيد أن الطلاق بلفظ الثلاث أو الاثنين لم يكن مباحا.

وفي قوله تعالى: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ﴾[4]، وقد قرئ قوله تعالى بما عقدتم على ثلاثة أوجه، عقدتم بالتشديد، قد قرأه جماعة، وعقدتم خفيفة، وعاقدتم فقوله تعالى عقدتم بالتشديد كان أبو الحسن يقول لا يحتمل إلا عقد قول، وعقدتم بالتخفيف يحتمل عقد القلب، وهو العزيمة، والقصد إلى القول، ويحتمل عقد اليمين قولا ومتى احتمل إحدى القراءتين القول، واعتقاد القلب، ولم يحتمل الأخرى إلا عقد اليمين قولا، وجب حمل ما يحتمل وجهين على مالا يحتمل، إلا وجها واحدا فيحصل المعنى وأيضا، فإنّ في قراءة التشديد إفادة حكم ليس في غيره وهو أنّه متى أعاد اليمين على وجه التكرار أنّه لا تلزمه إلا كفارة واحدة.

وفي قوله تعالى: ﴿وَلَا تُبَاشِرُوهُنَّ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَقْرَبُوهَا كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ آيَاتِهِ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾[5]، قرأ الجمهور: (المساجد) وقرأ مجاهد، والأعمش: (المسجد) يقول أبو حيان: (والظاهر من قوله: في المساجد، أنه لا يختص الاعتكاف

---

(1) أحمد، أحكام انحلال عقد الزواج في الفقه الإسلامي، 212.

(2) سورة الطلاق، الآية: 1.

(3) سورة البقرة، الآية: 229.

(4) سورة المائدة، الآية: 89.

(5) سورة البقرة، الآية: 187.

بمسجد، بل كل مسجد هو محل للاعتكاف، وبه قال أبو قلابة، وابن عيينة، والشافعي، وأبو داود الطبري، وابن المنذر، وهو أحد قولي مالك، والقول الآخر: أنه لا اعتكاف إلّا في مسجد يجمع فيه، وبه قال عبد اللّه، وعائشة، وإبراهيم، وابن جبير، وعروة وأبو جعفر"[1].

وقال قوم: إنه لا اعتكاف إلّا في أحد المساجد الثلاثة وهو مروي عن عبد اللّه وحذيفة[2]. وقال قوم: لا اعتكاف إلّا في مسجد نبي، وبه قال ابن المسيّب، وهو موافق لما قبله، لأنّها مساجد الأنبياء عليهم الصلاة والسلام[3].

وروى الحارث عن عليّ: أنّه لا اعتكاف إلّا في المسجد الحرام، وفي مسجد رسول اللّه ﷺ[4]. وقرأ مجاهد، والأعمش: في المسجد، على الإفراد، وقال الأعمش: هو المسجد الحرام، والظاهر إنه للجنس. ويرجح هذا قراءة من جمع فقرأ في المساجد[5].

فيتبين لنا من خلال آراء المفسرين وأقوال العلماء أنّ حذف الألف في قراءة مجاهد والأعمش، قد كان سببا في اختلافهم، حيث إنّ الحذف غيّر في دلالة المعنى، ممّا اضطرهم إلى التأويل ومحاولة توجيه القراءتين باتجاه معنى مشترك.

قوله تعالى: ﴿أَرَأَيْتَ الَّذِي يُكَذِّبُ بِالدِّينِ﴾[6]، قرأ ابن مسعود(أرأيتك) بكاف الخطاب[7].

---

(1) الأندلسي، تفسير البحر المحيط: 221/2.

(2) الأندلسي، تفسير البحر المحيط: 221/2، القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 222/2، ابن مفلح، شمس الدين محمد بن مفلح بن محمد بن مفرج (ت: 763هـ)، (1985)، الفروع، ط4، راجعه عبد الستار أحمد فراج، عالم الكتب، بيروت، لبنان: 153/3.

(3) الأندلسي، تفسير البحر المحيط: 221/2.

(4) المرجع نفسه: 221/2

(5) المرجع نفسه: 221/2

(6) سورة الماعون، الآية: 1.

(7) الأندلسي، تفسير البحر المحيط: 552/10، ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير كتاب الله العزيز: 1/ 464

يقول أبو حيان: "والظاهر أن أَرَأَيْتَ هي التي بمعنى أخبرني، فتتعدى لاثنين، أحدهما الذي، والآخر محذوف، فقدره الحوفي: أليس مستحقا عذاب اللّـه، وقدره الزمخشري: من هو، ويدل على أنها بمعنى أخبرني. قراءة عبد اللّه أرأيتك بكاف الخطاب، لأن كاف الخطاب لا تلحق البصرية. قال الحوفي: ويجوز أن تكون من رؤية البصر، فلا يكون في الكلام حذف، وهمزة الاستفهام تدل على التقرير، والتفهيم ليتذكر السامع من يعرفه بهذه الصفة"[1].

فزيادة كاف الخطاف هي التي تحدد معنى الرؤيا إن هي الرؤية البصرية أم بمعنى الإخبار.

قوله تعالى: ﴿وَلَا تُقَاتِلُوهُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ حَتَّى يُقَاتِلُوكُمْ فِيهِ فَإِنْ قَاتَلُوكُمْ فَاقْتُلُوهُمْ كَذَلِكَ جَزَاءُ الْكَافِرِينَ﴾[2]، وقرأ حمزة، والكسائي والأعمش: ولا تقتلوهم، وكذلك حتى يقتلوكم فإن قتلوكم[3] بحذف الألف في الأفعال الثلاثة يقتلوا بعضكم، فإن قتلوا بعضكم، يقال: قتلنا بنو فلان، يريد قتل بعضنا"[4].

وفي توجيه معنى القراءتين يقول الأزهري: من قرأ (ولا تقتلوهم) فالمعنى: لا تبدؤهم بالقتل حتى يبدؤكم به، وجاز ولا تقتلوهم، وإن وقع القتل ببعض دون بعض، لأنّ العرب تقول: قتلنا القوم، وإنما قتلو بعضهم، ومن قرأ (ولا تقاتلوهم) فإنهم نهوا عن قصدهم بالقتال حتى يكون الابتداء منهم، والقتال بين اثنين والقتل بين الواحد[5].

---

(1) الأندلسي، تفسير البحر المحيط 552/10

(2) سورة البقرة، الآية: 191

(3) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر: 227/2، ابن مجاهد، السبعة في القراءات: 179-180، الفارسي، الحجة في علل القراءات السبع: 217/2، الأندلسي، تفسير البحر المحيط: 244/2.

(4) الأندلسي، تفسير البحرالمحيط: 244/2.

(5) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 230/2.

قوله تعالى: ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلاً مِنْ رَبِّكُمْ﴾[1]، وقرأ ابن مسعود، وابن عباس، وابن الزبير: فضلا من ربكم في مواسم الحج[2]. سبب نزولها أنّ العرب تحرّجت لما جاء الإسلام أن يحضروا أسواق الجاهلية. كعكاظ، وذي المجاز، ومجنة، فأباح اللّه لهم ذلك، قاله ابن عمر، وابن عباس، ومجاهد، وعطاء وقال مجاهد أيضا: كان بعض العرب لا ينحرون مذ يحرمون، فنزلت في إباحة ذلك، وروي عن ابن عمر أنها نزلت فيمن يكري في الحج، وأن حجه تام[3].

يقول القرطبي: إذا ثبت هذا -يعني الأثر- ففي الآية دليل على جواز التجارة في الحج للحاج مع أداء العبادة وأن القصد إلى ذلك لا يكون شركا ولا يخرج به المكلف عن رسم الإخلاص المفترض عليه خلافا للفقراء أما إن الحج دون تجارة أفضل لعوّها عن شوائب الدنيا وتعلق القلب بغيرها[4].

وقد انعقد الإجماع على جواز التجارة والاكتساب بالكل، والاتجار إذا أتى بالحج على وجهه إلّا ما نقل شاذا عن سعيد بن جبير، وأنه سأله أعرابي أن أكري إبلي، وأنا أريد الحج أفيجزيني؟ قال: «لا، ولا كرامة». وهذا مخالف لظاهر الكتاب والإجماع فلا يعول عليه[5].

قوله تعالى: ﴿لا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَاكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ...﴾[6]، وقرأ ابن جبير، وابن السميفع: أو (كإسوتهم) بكاف الجر على أسوة[7].

---

(1) سورة البقرة، الآية: 198.

(2) الأندلسي، تفسير البحر المحيط: 292/2، ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: 558/4.

(3) الأندلسي، تفسير البحر المحيط: 292/2.

(4) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 274/2.

(5) الرازي، التفسير الكبير المسمى مفاتيح الغيب: 171/5، الأندلسي، تفسير البحر المحيط: 293/2.

(6) سورة المائدة، الآية: 89.

(7) ابن جنّي، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: 218/1، القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 180/6، الأندلسي، تفسير البحر المحيط: 354/4

أَوْ كِسْوَتُهُمْ هذا معطوف على قوله إِطْعامُ والظاهر أنّ كسوة هي مصدر وإنّ كان يستعمل للثوب الذي يستر، وقرأ النخعي، وابن المسيّب، وابن عبد الرحمن (كِسْوَتُهُمْ) بضم الكاف، وقرأ ابن جبير، وابن السميفع أو (كإسوتهم) بكاف الجر على أسوة، قال الزمخشري: المعنى، أو مثل ما تطعمون أهليكم إسرافا كان، أو تقتيرا لا تنقصونهم عن مقدار نفقتهم ولكن تساوون بينهم وبينهم، وإذا فسرت كاسوتهم في الطعام بقيت الآية عارية من ذكر الكسوة، وأجمع العلماء على أنّ الحانث مخير بين الإطعام والكسوة والعتق وهي مخالفة لسواد المصحف، وقال بعضهم أو كإسوتهم في الكسوة[1]، فتفيد القراءة المتواترة أن الكسوة نوع من أنواع الكفارة وبذلك تكون الكفارة للحنث باليمين هي الإطعام، والكسوة، أوتحرير رقبة، أو صيام ثلاثة أيام.

وتفيد القراءة الشاذة أنّ كفارة الحنث ثلاث إطعام أو تحرير أو صيام ثلاثة أيام، على أن يكون الإطعام إسوة بما يكفي مثيلهم من المساكين وبهذا يقول ابن جني: (كإسوتهم): من الإسوة قال: كأنّه –والله أعلم– قال: أو كما يكفي مثلهم فهو على حذف المضاف أو ككفاية أسوتهم إن شئت جعلت الأسوة هي الكفاية ولم يحتج إلى حذف المضاف)[2].

قوله تعالى: ﴿أَيَّاماً مَعْدُوداتٍ فَمَنْ كانَ مِنْكُمْ مَرِيضاً أَوْ عَلى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعامُ مِسْكِينٍ فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْراً فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾[3]، فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ قراءة الجمهور برفع عدة على أنّه مبتدأ محذوف الخبر، وقدر: قبل، أي: فعليه عدة وبعد أي: أمثل له، أو خبر مبتدأ محذوف، أي: فالواجب، أو: فالحكم عدة. وقرئ: فعدة، بالنصب على إضمار فعل، أي: فليصم عدة، وعدة هنا بمعنى معدود، كالرعي والطحن، وهو على حذف مضاف، أي: فصوم عدة ما أفطر، وبين الشرط وجوابه محذوف به يصح الكلام، التقدير: فافطر فعدة، ونظير في الحذف: أَنِ

---

(1) الأندلسي، تفسير البحر المحيط: 4/354–355.

(2) ابن جنّي، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: 1/218.

(3) سورة البقرة، الآية: 184.

اضْرِبْ بِعَصاكَ الْبَحْرَ فَانْفَلَقَ[1] أي: فضرب فانفلق[2].قرأ أبيّ: "فعدة من أيام أخر متتابعات)[3] بزيادة متتابعات، يقول أبو حيان: "وظاهر قوله تعالى: فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ أنّه لا يلزم التتابع، وبه قال جمهور العلماء من الصحابة، والتابعين وفقهاء الأمصار، وروي عن علي ومجاهد وعروة: أنّه لا يفرق، وفي قراءة أبيّ: فعدة من أيام أخر متتابعات، وظاهر الآية: أنه لا يتعين الزمان، بل تستحب المبادرة إلى القضاء. وقال داود: يجب عليه القضاء.ثاني شوّال، فلو لم يصمه ثم مات أثم، وهو محجوج بظاهر الآية، وبما ثبت"[4].

قوله تعالى: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ﴾[5]، قرأ الجمهور: يطيقونه مضارع أطاق، وقرأ حميد يطوقونه من أطوق، كقولهم أطول في أطال، وهو الأصل. وصحة حرف العلة في هذا النحو شاذة من الواو ومن الياء، والمسموع منه: أجود، وأعول، وأطول. وأغيمت السماء، وأخيلت، وأغيلت المرأة وأطيب، وقد جاء الإعلال في جميعها وهو القياس، والتصحيح كما ذكرنا شاذ عند النحويين، إلّا أبا زيد الأنصاري فانه يرى التصحيح في ذلك مقيسا اعتبارا بهذه الإلفاظ النزرة المسموع فيها الاعتلال والنقل على القياس.وقرأ عبد اللّه بن عباس في المشهور عنه: يطوّقونه، مبنيا للمفعول من طوّق على وزن قطع.وقرأت عائشة، ومجاهد، وطاووس، وعمرو بن دينار: يطوّقونه من أطوّق، وأصله تطوّق على وزن تفعل، ثم أدغموا التاء في الطاء، فاجتلبوا في الماضي والأمر همزة الوصل. قال بعض الناس: هو تفسير لا قراءة، خلافا لمن أثبتها قراءة، والذي قاله الناس خلاف مقالة هذا القائل، وأوردها قراءة.

---

(1) سورة الشعراء، الآية: 63.

(2) الأندلسي، تفسير البحر المحيط: 184/2.

(3) الأندلسي، تفسير البحر المحيط: 184/2، ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: 233/4، السايس، تفسير آيات الأحكام 95/1.

(4) الأندلسي، تفسير البحر المحيط: 184/2.

(5) سورة البقرة، الآية: 184.

وقرأت فرقة، منهم عكرمة: يطيقونه، وهي مروية عن مجاهد، وابن عباس، وقرئ أيضا هكذا لكن بضم ياء المضارع على البناء للمفعول، ورد بعضهم هذه القراءة، وقال: هي باطلة لأنه مأخوذ من الطوق. قالوا: ولازمة فيه، ولا مدخل للياء في هذا المثال. وقال ابن عطية: تشديد الياء في هذه اللفظة ضعيف. وإنّما ضعف هذا، أو امتنع عند هؤلاء، لأنهم بنوا على أن الفعل على وزن تفعل، فأشكل ذلك عليهم، وليس كما ذهبوا إليه، بل هو على وزن: تفعيل من الطوق، كقولهم: تدير المكان وما بها ديّار، فأصله: تطيوقون، اجتمعت ياء وواو، وسبقت إحداهما بالسكون، فأبدلت الواو ياء وأدغمت فيها الياء، فقيل: تطيق يتطيق، فهذا توجيه هذه القراءة وهو توجيه نحوي واضح، فهذه ست قراءات يرجع معناها إلى الاستطاعة والقدرة، فالمبني منها للفاعل ظاهر، والمبني منها للمفعول معناه: يجعل مطيقا لذلك، ويحتمل قراءة تشديد الواو والياء أن يكون لمعنى التكليف، أي: يتكلفونه أو يكلفونه، ومجازه أن يكون من الطوق بمعنى القلادة، فكأنه قيل: مقلدون ذلك، أي: يجعل في أعناقهم، ويكون كناية عن التكليف، أي: يشق عليهم الصوم[1].

قوله تعالى: ﴿فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً﴾[2]، وقرأ أبي، وابن عباس، وابن جبير: فما استمتعتم به منهن إلى أجل مسمى فآتوهن أجورهن[3].

قال ابن عباس، ومجاهد، والحسن، وابن زيد، وغيرهم: المعنى فإذا استمتعتم بالزوجة ووقع الوطء، ولو مرة، فقد وجب إعطاء الأجر وهو المهر، ولفظة ما تدل على أن يسير الوطء يوجب إيتاء الأجر. وقال الزمخشري: فما استمتعتم به من المنكوحات من جماع أو خلوة صحيحة، أو عقد عليهن، فآتوهن أجورهن عليه[4].

---

(1) الأندلسي، تفسير البحر المحيط: 2/188-189.

(2) سورة النساء، الآية: 24.

(3) الأندلسي، تفسير البحر المحيط: 3/589، النحاس، إعراب القرآن: 2/61 القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 5/85، ابن العربي، أحكام القرآن: 1/499.

(4) الأندلسي، تفسير البحر المحيط: 3/589.

وأدرج في الاستمتاع الخلوة الصحيحة على مذهب أبي حنيفة، إذ هو مذهبه. وقد فسر ابن عباس وغيره الاستمتاع هنا بالوطء، لأن إيتاء الأجر كاملا لا يترتب إلا عليه، وذلك على مذهبه ومذهب من يرى ذلك[1].

وقال ابن عباس أيضا ومجاهد، والسدّي، وغيرهم: الآية في نكاح المتعة. وقرأ أبي، وابن عباس، وابن جبير: فما استمتعتم به منهن إلى أجل مسمى فآتوهن أجورهن[2]. وقال ابن عباس لأبي نضرة: هكذا أنزلها اللّه. وروي عن عليّ أنه قال: لو لا أنّ عمر نهى عن المتعة ما زنى إلا شقي.

وروي عن ابن عباس: جواز نكاح المتعة مطلقا. وقيل عنه: بجوازها عند الضرورة، والأصح عنه الرجوع إلى تحريمها[3]. واتفق على تحريمها فقهاء الأمصار. وقال عمران بن حصين: أمرنا رسول اللّه ﷺ بالمتعة، ومات بعد ما أمرنا بها، ولم ينهنا عنه قال رجل بعده برأيه ما شاء. وعلى هذا جماعة من أهل البيت والتابعين. وقد ثبت تحريمها عن رسول اللّه ﷺ من حديث عليّ وغيره.

قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجاً يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْراً﴾[4]، قرأ ابن عباس: (وعشر ليال)[5] قالوا: معناه وعشر ليال، ولذلك حذف التاء وهي قراءة

---

(1) الأندلسي، تفسير البحر المحيط: 589/3 وانظر: الأصبهاني، أبو بكر أحمد بن الحسين بن مهران (ت: 381هـ)، (1980)، المبسوط في القراءات العشر، ط1، تحقيق سبيع حمزة حاكمي مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، سوريا: 153/5، وانظر: الكاشاني، أبو بكر بن مسعود (ت: 587هـ)، (2003)، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، ط 2، تحقيق: علي محمد معوض، عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان: 273/2.

(2) الأندلسي، تفسير البحر المحيط: 589/3، والطوسي، أبو جعفر محمد بن الحسن (ت: 460هـ)، (1981)، تهذيب الأحكام في شرح المقنعة، ط2، دار صعب، بيروت، لبنان: 375/7، وانظر القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 85/5، وانظر ابن العربي، أحكام القرآن: 499/1.

(3) الأندلسي، تفسير البحر المحيط: 589/3، وانظر: ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: 572/7.

(4) سورة البقرة، الآية: 224.

(5) الأندلسي، تفسير البحر المحيط: 516/2، القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 123/3.

ابن عباس[1]. والمراد عشر ليال بأيامها، فيدخل اليوم العاشر، قيل: وغلب حكم الليالي إذ الليالي أسبق من الأيام، والأيام في ضمنها، وعشر أخف في اللفظ، ولا تنقضي عدّتها إلّا بانقضاء اليوم العاشر، هذا قول الجمهور[2].

وقال الأوزاعي: ليس اليوم العاشر من العدة، بل تنقضي بتمام عشر ليال[3]. وقال المبرّد: معناه وعشر مدد كل مدة منها يوم وليلة، تقول العرب: سرنا خمسا، أي: بين يوم وليلة[4]، وقال الزمخشري: وقيل عشرا ذهابا إلى الليالي والأيام داخلة معها، ولا تراهم قط يستعملون التذكير فيه ذاهبين إلى الأيام، تقول: صمت عشرا، ولو ذكرت خرجت من كلامهم، ولا يحتاج إلى تأويل عشر بأنّها ليال لأجل حذف التاء، ولا إلى تأويلها بمدد، كما ذهب إليه المبرد، بل الذي نقل أصحابنا أنه: إذا كان المعدود مذكرا وحذفته، فلك فيه وجهان.أحدهما، وهو الأصل: أن يبقى العدد على ما كان عليه لو لم يحذف المعدود، فتقول: صمت خمسة. تريد: خمسة أيام، قالوا: وهو الفصيح، قالوا: ويجوز أن تحذف منه كله تاء التأنيث، وحكى الكسائي عن أبي الجراح: صمنا من الشهر خمسا. ومعلوم أنّ الذي يصام من الشهر إنّما هي الأيام، واليوم مذكر[5].

وقوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ فِيهَا سِرَاجًا﴾[6]، قرأ حمزة والكسائي وخلف (سُرُجا) بضم السين والراء وافقهم الأعمش. وقرأ الباقون (سراجا) يقول الفراء: "عن إبراهيم أنه قرأ (سرجا). وكذلك قراءة أصحاب عبد اللّه فمن قرأ (سراجا) ذهب إلى الشمس

---

(1) الأندلسي، تفسير البحر المحيط: 516/2، القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 123/3.

(2) الأندلسي، تفسير البحر المحيط: 516/2، القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 123/3، ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: 46/11-47.

(3) الأندلسي، تفسير البحر المحيط: 516/2 القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 123/3، ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: 46/11-47.

(4) الأندلسي، تفسير البحر المحيط: 516/2، القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 123/3.

(5) الأندلسي، تفسير البحر المحيط: 516/2.

(6) سورة الفرقان، الآية: 61.

وهو وجه حسن لأنه قد قال (وَجَعَلَ الشَّمْسَ سِراجاً) ومن قال (سرجا) ذهب إلى المصابيح إذ كانت يهتدي بها، جعلها كالسرج والمصباح كالسراج في كلام العرب وقد قال اللّه (الْمِصْباحُ فِي زُجاجَةٍ)[1]"[2].

وقوله تعالى: ﴿وَهُمْ يَخِصّمُونَ﴾[3]، قرأها يحيى بن وثّاب (يخصمون)، وقرأها عاصم (يَخِصِّمُونَ) ينصب الياء، ويكسر الخاء، ويجوز نصب الخاء؛لأنّ التاء كانت تكون منصوبة، فنقل إعرابها إلى الخاء. والكسر أكثر وأجود، وقرأها أهل الحجاز (يخصّمون) يشدّدون ويجمعون بين ساكنين، وهى فى قراءة أبىّ بن كعب (يختصمون)، فهذه حجّة لمن يشدد. وأمّا معنى يحيى بن وثّاب فيكون على معنى يفعلون من الخصومة كأنّه قال: وهم يتكلّمون ويكون على وجه آخر: وهم يخصمون: وهم في أنفسهم يخصمون من وعدهم الساعة. وهو وجه حسن أي تأخذهم السّاعة لأن المعنى: وهم عند أنفسهم يغلبون من قال لهم: إن الساعة آتية[4].

## 2.4 الخاتمة:

الحمد لله الذي منّ علينا بأن يسر لنا الاشتغال بكتابه العزيز، والبحث في أوجه الاختلاف في قراءاته، من حذف وزيادة، لما في ذلك من فائدة كبيرة، تسّهل على الأمة قراءته، وفهم معناه، وبعد بحث طويل تنقلت من خلاله بين كتب النحو، وكتب القراءات، وكتب التفسير، وكتب اللغة مستقصيا تلك القراءات التي برزت فيها ظاهرة الحذف، والزيادة، والجهود العظيمة التي بذلها علماؤنا الأجلاء لتوجيه تلك القراءات، توصلت من خلالها إلى مجموعة من النتائج، والتي تبيّن لنا المدى

---

(1) سورة النور، الآية: 35.

(2) الفرّاء، معاني القرآن 271/2.

(3) سورة يس، الآية: 49.

(4) الفرّاء، معاني القرآن: 379/2.

الذي وصلت إليه الدراسة في تحقيق الأهداف المرجوة، ويمكن إجمال هذه النتائج في ما يلي:

1. إن القراءات القرآنية هي أنماط لغوية مستعملة، فكان من البديهي ظهور ظاهرة الحذف، والزيادة فيها بشكل واسع، كغيرها من الأنماط اللغوية المستعملة الأخرى.
2. لقد برزت ظاهرة الحذف في القراءات القرآنية بشكل واضح، وملفت للانتباه حتى بات حصرها يحتاج إلى دراسة مستقلة وموسعة.
3. لقد كان للنظرية النحويّة أثر واضح في قضية الحذف، وتقدير المحذوف بما ينسجم مع تركيب الجملة ومعناها.
4. لقد كان المعنى الموجه الرئيس، والذي اعتمد عليه النحاة، والمفسرون في تقدير المحذوف في تلك القراءات.
5. لم يكن الحذف ظاهرة اعتباطية في تلك القراءات القرآنية، بل كان هنالك ما يسوّغه من أدلّة تجعل منه بحكم الملفوظ به، حيث إنّ المعنى لا يفهم دونه.
6. لقد أدّى اختلاف العلماء في تقدير المحذوف، إلى اختلاف في المعنى في بعض الأحيان، ممّا أوجد الخلاف بين الفقهاء في توجيه المسائل الفقهية.
7. أسهم الاختلاف المذهبي بين العلماء، في اختلافهم في تقدير المحذوف، بما يوافق المعنى الذي يخدم مذاهبهم الفكرية.
8. إنّ الزيادة في القراءات القرآنية، ظاهرة بارزة، وشائعة فيها ومتعددة المظاهر.
9. لقد ساهمت الزيادة في القراءات القرآنية في توجيه المعنى التفسيري، وتحديد المعنى المراد من القراءة.
10. لقد اختلف العلماء في جواز الاحتجاج في كثير من القراءات التي فيها زيادة، كونها مخالفة لرسم المصحف العثماني.
11. لم تكن الزيادة اللفظية في القراءات القرآنية محصورة في القراءات الشاذة، بل كان هنالك قراءات صحيحة ورد فيها بعض مظاهر الزيادة.

12. لقد عدّ كثير من العلماء القراءات التي فيها زيادة لفظية مخالفة للمصحف تفسيرا، وليست قراءة.
13. لقد ذهب بعض العلماء إلى اعتبار الاختلاف بالزيادة بين القراءات: هو بمثابة الآية من الآية لما لها من فائدة كبيرة في تحديد المعنى.
14. لقد أسهمت الزيادة في القراءات القرآنية في الاختلاف في الأحكام الفقهية.
15. لقد غلّط بعض العلماء بعض القراءات الصحيحة، واعتبروها أغلاطاً من الكتّاب، واعتبروا القراءة التي فيها زيادة هي الصحيحة.
16. ليست الزيادة اللفظية في القراءات القرآنية هي من الزيادات التي يمكن الاستغناء عنها، واطراحها لما لها من أثر كبير في توجيه المعنى.
17. ونستطيع القول إنّ كلّ مزيد في قراءة يعدّ محذوفاً في القراءة الأخرى، والعكس صحيح، ففي كثير من الأحيان يكون معنى اللفظة متضمناً في النص، وإن لم يكن ملفوظا به واللفظ به زيادة في التوضيح.

ولقد تبيّن لي في الدراسة: أنّ الحذف قد يكون من مقتضيات القواعد النحويّة، واستجابة لتوليد عناصر الجملة التركيبية التي يقتضيها الإسناد ويتطلبها الأصل الافتراضي للتركيب النحوي، وهي مسألة يمكن الأخذ بها مدخلاً لتفسير كثير من مظاهر الحذف في القراءات، ولعلّ الزيادة تدخل في هذا الباب؛لأنّ الزيادة يجب ألّا تخرج على مقتضى القاعدة النحوية.

## المراجع


ابن الأثير، أبي الفتح ضياء الدين نصرالله بن محمد الموصلي، (1995)، **المثل السائر**، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان.

أحمد، نظام الدين عبد الحميد، (د.ت)، **أحكام انحلال عقد الزواج في الفقه الإسلامي**، دون ناشر.

الأخفش، أبو الحسن سعيد بن مسعدة (ت: 215هـ)، (1981م)، **معاني القرآن**، ط2، تحقيق: فائز فارس، مكتبة مركز الدراسات الإسلامية، جامعة عثمان بن فودي سكتو، نيجيريا.

الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد (ت: 370هـ)، (1992)، **معاني القراءات**، ط 1، تحقيق: عيد مصطفى درويش، عوض بن حمد القوزي، دار المعارف، القاهرة، مصر.

الأستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن (ت: 686هـ)، (1982)، **شرح شافية ابن الحاجب**، ط1، تحقيق: محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان .

الأستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن (ت: 686هـ)، (1985)، **شرح الكافية في النحو**، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

الأصبهاني، أبو بكر أحمد بن الحسين بن مهران (ت: 381هـ)، (1980)، **المبسوط في القراءات العشر**، ط1، تحقيق سبيع حمزة حاكمي مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، سوريا.

الآلوسي، أبو الثناء السيد محمود بن عبد الله (ت: 1342هـ)، (1978)، **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني**، ط1، دار الفكر، بيروت، لبنان.

ابن الأنباري، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد (ت: 577هـ)، (1957)، **أسرار العربية**، تحقيق: محمد بهجت البيطار، مطبعة الترقي، دمشق، سوريا.

الاندلسي، ابن عطية أبو محمد عبد الحق (ت: 542هـ)، (1982)، **المحرر الوجيز في تفسير كتاب الله العزيز**، ط2، تحقيق عبدالله ابن إبراهيم الأنصاري والسيد عبد العال السيد إبراهيم، مؤسسة دار العلوم، قطر.

الأندلسي، أبو حيان أثير الدين أبو عبد الله محمد بن يوسف بن علي (ت: 745هـ)، (1978)، **البحر المحيط**، ط2، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.

الأنصاري، أبو زيد، سعيد بن أوس (ت: 215هـ)، (1981)، **النوادر في اللغة**، ط1، تحقيق: محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق، القاهرة، مصر.

البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل (ت: 256هـ)، (1986)، **صحيح البخاري**، ط3، دار الفكر، بيروت، لبنان.

البغوي، أبو محمد الحسين بن مسعود (ت: 510هـ)، (1987م)، **معالم التنزيل**، ط2، تحقيق: خالد العك، ومروان سوار، دار المعرفة، بيروت، لبنان.

البناء، أحمد بن محمد (ت: 1117هـ)، (1987)، **إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر**، ط1، تحقيق: شعبان محمد إسماعيل، عالم الكتب، بيروت، لبنان.

التهانوي، محمد علي الفاروقي (ت: 1158هـ)، (1977)، **كشاف اصطلاحات الفنون**، ط1، تحقيق: لطفي عبد البديع، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر.

ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم (ت: 728هـ)، (1978)، **مجموعة الفتاوى**، ط1، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، مطبعة الرسالة، دمشق، سوريا.

الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن (ت: 471هـ)، (1981)، **دلائل الإعجاز في علم المعاني**، علق عليه السيد محمد رشيد رضا، دار المعرفة، بيروت، لبنان.

الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن (ت: 471هـ)، (1999)، **أسرار البلاغة في علم البيان**، ط1، تحقيق: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة.

ابن الجزري، شمس الدين محمد بن محمد (ت: 835هـ)، (1998)، **النشر في القراءات العشر**، ط1، تحقيق: علي الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

ابن جزي، محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله الكلبي (ت: 741هـ)، (1973)، **التسهيل لعلوم التنزيل**، ط2، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.

ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت: 392هـ)، (1954)، **سر صناعة الإعراب**، ط1، تحقيق: مصطفى السقا، ومحمد الزفزاف، وإبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، القاهرة، مصر.

ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت: 392هـ)، (1986)، **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات**، ط2، تحقيق: علي ناصف، وعبد الفتاح شلبي، دار سزكين، دمشق، سوريا.

ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت: 392هـ)، (2001)، **الخصائص**، ط1، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

ابن الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن بن أبي الحسن بن محمد (ت: 597هـ)، (1964م)، **زاد المسير في علم التفسير**، ط1، المكتب الإسلامي للطباعة والنشر، القاهرة، مصر.

الجوزية، ابن قيم شمس الدين ابو عبدالله محمد (ت: 751هـ)، (د.ت)، **الفوائد المشوق الى علوم القرآن وعلم البيان**، ط2، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

ابن الحارث، تماضر بنت عمرو (ت: 24هـ)، (د.ت)، **ديوان الخنساء**، ط2، شرح إسماعيل اليوسف، منشورات الكتاب العربي، دمشق، سوريا.

الحربى، حسين، (2008)، **قواعد الترجيح عند المفسرين**، ط1، دار القاسم للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

الحفناوي، محمد إبراهيم، (1985)، **التعارض والترجيح عند الأصوليين وأثرهما في الفقه الإسلامي**، ط1، دار الوفاء، المنصورة، مصر.

حمودة، طاهر سليمان، (1989)، **ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي**، ط1، الدار الجامعية للطباعة والنشر.

الحنبلي، أبو حفص عمر بن علي ابن عادل الدمشقي (ت: 880هـ)، (1998)، **اللباب في علوم الكتاب**، ط1، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

ابن خالويه، أبوعبد الله الحسين بن أحمد (ت: 370هـ)، (1934)، **مختصر شواذ القراءات من كتاب البديع**، ط1، عني بنشره: ج. برجستراسر، دار الهجرة، القاهرة، مصر.

ابن خالويه، أبوعبد الله الحسين بن أحمد (ت: 370هـ)، (1977)، **الحجة في القراءات السبع**، ط2، تحقيق وشرح: عبد العال سالم مكرم، دار الشروق للنشر والتوزيع والطباعة، بيروت، لبنان.

خضير، محمد أحمد، (2002)، **قضايا المفعول به عند النحاة العرب**، ط2، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر.

الداني، أبو عمرو عثمان بن سعيد (ت: 444هـ)، (1996)، **التيسير في القراءات السبع**، ط1، عنى بتصحيحه أوتوبرتزل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

الدرويش، محي الدين، (د.ت)، **إعراب القرآن وبيانه:** دار الإرشاد، دمشق، سوريا.

الرازي، أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم (ت: 327هـ)، (د.ت)، **تفسير ابن أبى حاتم**، ط1، تحقيق: أسعد محمد الطيب، المكتبة العصرية، صيدا، لبنان.

الرازي، فخر الدين محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي البكري (ت: 606هـ)، (1978)، **التفسير الكبير المسمى مفاتيح الغيب**، ط1، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.

الرعيني، أبو عبد الله محمد بن شـريح (ت: 539هـ)، (1998)، **الكـافي فـي القراءات السبع**، ط1، تحقيق إيمان صالح مهـدي عبـاس، دار الكتـب العلمية، بيروت، لبنان.

الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل (ت: 311هـ)، (1988)، **معاني القرآن وإعرابه**، ط1، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، لبنان.

الزرقاني، محمد عبد العظيم (ت: 1367هـ)، (1996)، **مناهل العرفان في علـوم القرآن**، ط1، دار الفكر، بيروت، لبنان.

الزركشي، بدر الدين محمد بن بهادر بن عبد الله (ت: 794هـ)، (1972)، **البرهان في علوم القرآن**، ط2، تحقيق، محمد أبو الفـضل، دار الكتـب العلميـة، بيروت، لبنان.

الزمخشري، جار الله محمود بن عمر (ت: 538هـ)، (1982)، **أساس البلاغـة**، ط1، تحقيق: عبد الرحيم محمود، دار المعرفة، بيروت، لبنان.

الزمخشري، جار الله محمود بن عمر (ت: 538هـ)، (1995)، **الكـشاف عـن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجـوه التأويـل**، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

أبو زَمَنِين، أبو عبد الله محمد بن عبد الله بـن عيـسى بـن محمـد المـري (ت: 399هـ)، (2002)، **تفسير القرآن العزيز**، ط1، المحقق: أبـو عبـد الله حسين بن عكاشة، ومحمد بن مصطفى الكنز، مكتبة الفـاروق الحديثـة، القاهرة، مصر.

ابن زنجلة، أبو زرعة عبد الرحمن بن محمـد (ت: 403هـ)، (1984)، **حجـة القراءات**، ط4، تحقيق: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.

السامرائي، فاضل صالح، (1984)، **معاني النحو**، ط1، مطبعـة التعلـيم العـالي، الموصل، العراق.

السامرائي، فاضل صالح، (1988)، **الجملة العربية تأليفها وأقسامها**، ط2، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، بغداد، العراق.

السايس، محمد علي، (1953)، **تفسير آيات الأحكام**، ط1، مطبعة محمد علي صبيح وأولاده بالأزهر، القاهرة، مصر.

السجستاني، أبو بكر محمد بن عزيز (ت: 330هـ)، (1990)، **نزهة القلوب تفسير غريب القرآن العزيز**، ط2، دار المعرفة، بيروت، لبنان.

السكاكيني، أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي (ت: 626هـ)، (1981)، **مفتاح العلوم**، ط1، تحقيق: أكرم عثمان يوسف، مطبعة دار الرسالة، بغداد، العراق.

السمرقندي، أبو الليث نصر بن محمد بن أحمد (ت: 375هـ)، (2006)، **تفسير القرآن العظيم المسمى تأويلات أهل السنة**، ط1، تحقيق: علي معوض وعادل عبد الموجود وزكريا النوتي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

السمين الحلبي، أحمد بن يوسف (ت: 756هـ)، (1991)، **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، ط1، تحقيق: أحمد الخراط، دار القلم، دمشق، سوريا.

السهيلي، أبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله (ت: 581هـ)، (1992)، **نتائج الفكر في النحو**، ط1، المحقق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت: 180هـ)، (1983)، **الكتاب**، ط2، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر.

ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل النحوي اللغوي، (1996)، **المخصص**، ط1، تحقيق: خليل إبراهيم جفال، ط1، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.

السيوطي، عبد الرحمن جلال الدين (ت: 911هـ)، (1975)، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، ط2، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، بيروت، لبنان.

السيوطي، عبد الرحمن جلال الدين (ت: 911هـ)، (1984)، **الأشباه والنظائر**، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

السيوطي، عبد الرحمن جلال الدين (ت: 911هـ)، (1987)، **الإتقان في علوم القرآن**، ط2، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان.

السيوطي، عبد الرحمن جلال الدين (ت: 911هـ)، (1988)، **الدر المنثور في تفسير المأثور**، ط2، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.

ابن الشجري، أبو السعادات هبة الله بن علي بن محمد الحسني (ت: 542هـ)، (د.ت)، **الأمالي الشجرية**، ط1، دار المعرفة، بيروت، لبنان.

الشربيني، محمد بن أحمد (ت: 977هـ)، (د.ت)، **السراج المنير في الاعانة على معرفة بعض معاني كلام ربنا الحكيم الخبير**، ط2، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.

الشنقيطي، محمد الامين بن محمد (ت: 1393هـ)، (1983)، **أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن**، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

الشوكاني، محمد بن علي (ت: 1250هـ)، (1930)، **فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية في علم التفسير**، ط1، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، مصر.

الشيباني، أحمد بن حنبل أبو عبدالله، (د.ت)، **مسند الإمام أحمد بن حنبل**، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة قرطبة، القاهرة، مصر.

ابن الصابوني، محمد بن علي بن محمود (ت: 680هـ)، (1972)، **روائع البيان في تفسير آيات الأحكام**، ط2، دار القرآن الكريم، بيروت، لبنان.

ابن الصابوني، محمد بن علي بن محمود (ت: 680هـ)، (1986)، **صفوة التفاسير**، ط3، دار القلم، بيروت، لبنان.

الصبان، أبو العرفان محمد بن علي (ت: 1206هـ)، (1997)، **حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك**، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

الطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد (ت: 360هـ)، (1995)، **المعجم الأوسط**، ط1، تحقيق طارق بن عوض الله بن محمد وعبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين، القاهرة، مصر.

الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير (ت: 310هـ)، (1997)، **جامع البيان عن تأويل آي القرآن (تفسير الطبري)**، ط3، شركة مكتبة ومطبعة البابي الحلبي وأولاده، القاهرة، مصر.

الطوسي، أبو جعفر محمد بن الحسن (ت: 460هـ)، (1981)، **تهذيب الأحكام في شرح المقنعة**، ط2، دار صعب، بيروت، لبنان.

ابن عاشور، محمد الطاهر (ت: 1393هـ)، (2000)، **التحرير والتنوير**، ط1، بيروت، لبنان.

عباس، فضل حسن، (1989)، **لطائف المنان وروائع البيان في دعوى الزيادة في القرآن**، ط1، دار النور للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.

عبد القوي، صبري عبد الرؤوف محمد، (1997)، **أثر القراءات في الفقه الإسلامى**، ط2، أضواء السلف، الرياض، السعودية.

عبد اللطيف، محمد حماسة، (2000)، **النحو والدلالة**، ط1، دار الشروق، القاهرة، مصر.

ابن العربي، أبو بكر محمد بن عبد الله (ت: 453هـ)، (1988)، **أحكام القرآن**، ط2، تحقيق علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، لبنان.

العسكري، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل (ت: 395هـ)، (1985)، **الفروق اللغوية**، ط2، تحقيق حسام الدين المقدسي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

ابن عصفور، علي بن مؤمن (ت: 696هـ)، (1986)، **المُقَرَّب**، ط2، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، العراق.

ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله (ت: 769هـ)، (1979)، **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، ط16، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.

العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين (ت: 616هـ)، (1976)، **التبيان في إعراب القرآن**، ط4، تحقيق: محمد علي البجاوي، دار إحياء الكتب العربية، بيروت، لبنان.

العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين (ت: 616هـ)، (1997)، **إعراب القراءات الشواذ**، ط1، تحقيق: محمد السيد أحمد عزوز، عالم الكتب، بيروت، لبنان.

العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين، (ت: 616هـ)، (1976)، **اللباب في علل البناء والإعراب**، تحقيق: خليل بنيا الحسون، مكتبة جامعة القاهرة، القاهرة، مصر.

عمايرة، خليل أحمد، (1984)، **الجملة العربية في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة**، ط1، عالم المعرفة، جدَّة، السُّعوديَّة.

ابن غلبون، أبو الحسن طاهر بن عبد المنعم (ت: 399هـ)، (1991)، **التذكرة في القراءات**، ط2، تحقيق: عبد الفتح بحيري إبراهيم، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، مصر.

الفارسي، الحسن بن أحمد (ت: 377هـ)، (1965)، **الحجة في علل القراءات السبع**، ط 2، تحقيق: علي النجدي، د. عبد الحليم النجار، ود. عبد الفتاح شلبي، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، مصر.

الفرّاء، أبو زكريا يحيى بن زياد (ت: 207هـ)، (1983)، **معاني القرآن**، ط2، عالم الكتب، بيروت، لبنان.

ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم (ت: 276هـ)، (1981)، **تأويل مشكل إعراب القرآن**، تحقيق: السيد صقر، ط3، المكتبة العلمية، المدينة المنورة، السعودية.

القرطبي، ابن مضاء أحمد بن عبد الرحمن بن محمد (ت: 572هـ)، (1998)، **الرد على النحاة**، ط1، تحقيق: شوقي ضيف، دارالمعارف، القاهرة، مصر.

القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد (ت: 671هـ)، (1988)، ط1، **الجامع لأحكام القرآن**، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

القزويني، أحمد بن زكريا بن فارس (ت: 395هـ)، (1908)، **الصّاحبي في فقه اللّغة وسنن العرب في كلامها**، المكتبة السّلفيّة، القاهرة، مصر.

القيسي، مكي بن أبي طالب (ت: 437هـ)، (1975)، **مشكل اعراب القرآن**، ط2، دراسة وتحقيق: حاتم صالح الضامن، مطبعة سلمان الأعظمي، بغداد، العراق.

القيسي، مكي بن أبي طالب (ت: 437هـ)، (1981)، **الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها**، ط 2، تحقيق: د.محي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.

الكاشاني، أبو بكر بن مسعود (ت: 587هـ)، (2003)، **بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع**، ط 2، تحقيق: علي محمد معوض، عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

ابن كثير، إسماعيل بن عمرو (ت: 774هـ)، (1998)، **تفسير القرآن العظيم**، تقديم عبد القادر الأرناؤوط، ط2، مكتبة دار السلام، الرياض، المملكة العربية السعودية.

الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني القريمي (ت: 1094هـ)، (1975)، **الكليات (معجم في المصطلحات والفروق اللغوية)**، ط3، تحقيق: د.عدنان درويش ومحمد المصري، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، سوريا.

ابن مالك، جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله الجياني (ت: 672هـ)، (1974)، **شرح التسهيل لابن مالك**، ط2، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، مصر.

الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب البصري (ت: 450هـ)، (د.ت)، **تفسير الماوردي، النكت والعيون**، ط2، تحقيق: السيد بن عبد المقصود بن عبد الرحيم، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد (ت: 286هـ)، (د.ت)، **المقتضب**، تحقيق محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت، لبنان.

ابن المثنى، أبو عبيدة معمر (ت: 209هـ)، (1981)، **مجاز القرآن**، ط2، تحقيق: د.فؤاد سزكين، مؤسسة الرسالة، القاهرة، مصر.

مجاهد، أبو الحجاج مجاهد بن جبر (ت: 104هـ)، (1989)، **تفسير مجاهد**، ط1، المحقق: الدكتور محمد عبد السلام أبو النيل، دار الفكر الإسلامي الحديثة، القاهرة، مصر.

ابن مجاهد، أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس التميمي البغدادي (ت: 324هـ)، (1980م)، **السبعة في القراءات**، ط2، تحقيق: د.شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، مصر.

ابن مفلح، شمس الدين محمد بن مفلح بن محمد بن مفرج (ت: 763هـ)، (1985)، **الفروع**، ط4، راجعه عبد الستار أحمد فراج، عالم الكتب، بيروت، لبنان.

مكرم، عبد العال سالم، (1988)، **معجم القراءات القرآنية**، ط2، مطبوعات جامعة الكويت، الكويت.

ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم (ت: 711هـ)، (1968)، **لسان العرب**، دار صادر للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.

النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل (ت: 338هـ)، (1977)، **إعراب القرآن**، ط2، تحقيق: د. زهير غازي زاهد، مطبعة العاني، بغداد، العراق.

النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل (ت: 338هـ)، (1989)، **معاني القرآن**، ط2، تحقيق: الشيخ محمد علي الصابوني، جامعة أم القرى، مركز إحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، السعودية.

النسفي، أبو البركات عبدالله بن أحمد بن محمود (ت: 710هـ)، (د.ت)، **تفسير النسفي، مدارك التنزيل وحقائق التأويل**، ط1، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.

النيسابورى، أبو إسحاق أحمد بن إبراهيم الثعلبى (ت: 427هـ)، (2002)، **الكشف والبيان عن تفسير القرآن**، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.

ابن هشام، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف (ت: 761هـ)، (1963)، **شرح قطر الندى وبل الصدى**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، القاهرة، مصر.

ابن هشام، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف (ت: 761هـ)، (1987)، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، ط2، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان.

الهمذاني، المنتخب حسين بن أبي العز (ت: 643هـ)، (1991)، **الفريد في إعراب القرآن المجيد**، ط1، تحقيق: فهمي النمر، وفؤاد علي، دار الثقافة، الدوحة، قطر.

اليربوعي، جرير بن عطية بن حذيفة الخطفي بن بدر الكلبي (ت: 110هـ)، (1960م)، **ديوان جرير**، دار صادر، بيروت، لبنان.

ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي النحوي (ت: 643هـ)، (د.ت)، **شرح المفصل**، ط2، عالم الكتب، بيروت، لبنان.

اليمنى، يحيي بن حمزة بن علي بن إبراهيم العلوي (ت: 745هـ)، (2002)، **الطراز**، ط1، المحقق: عبد الحميد هنداوى، المكتبة العصرية، ببيروت، لبنان.

## السيرة الذاتية

**الاسم:** محمد قايد الهواوشة.

**الكلية:** الآداب.

**القسم:** اللغة العربية.

**السنة:** 2011.

**الهاتف:** 00962779424010.